الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الآثار الاجتماعية الجزائرية من السياسة الإدارية الفرنسية (1830 – 1870م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر
في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين :
- ✓ بسمة غزال
- ✓ نورة بن سديرة

إشراف الدكتور:
ياسر فركوس

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
د: فركوس ياسر	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د: غربي الحواس	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د: قرين عبد الكريم	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2021 / 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

" شكر و عرفان "

الحمد لله الذي وفقنا ويسرى مشوارنا حتى توصلنا إلى إنجاز هذا العمل، فأول شكر هو لله سبحانه وتعالى فهو الموقف إلى مافيه الخير.

نتقدم بشكرنا الجزيل لأستاذنا الفاضل الدكتور ياسر فركوس الذي شجعنا على الموضوع ودعمنا، فكلما نظرنا إليه ،شعر بالفخر يراودنا. والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة، فجزاه الله خيرا وجعله في ميزان حساناته وأدمه للعلم خيرا.

كما نتقدم كل الشكر والإمتنان لكل الذين ساعدونا في إنجاز هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر الطالبة منى هزيري من ولاية واد سوف وكذا كل عمال مكتبة بلدية عين صندل وبلدية مجازالصفاء الذين لم يبخلو علينا بشيء من حسن إستقبال وكذا عمال متحف المجاهد لولاية قالمة وعمال مكتبة بلدية قالمة وعمال دار الثقافة لولاية قالمة الذين لم يبخلو علينا بشئ من حسن الإستقبال.

وفي الأخير نتقدم بأرقى العبارات التقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل إلى النور.

" **فلكم جزيلا الشكر والعرفان**"

الإهداء

إلى التي تعبت ليتراني سعيدة وسهرت لتراني متميزة وأفنت حياتها من أجلي ومن أجل إخواتي **أمي** حفظها الله.

إلى الغالي على قلبي وسندي في الحياة وشمعت أضاءت دربي كلمة أثلجت صدري إلى قدوتي في الحياة **أبي** حفظه الله.

إلى أخوتي قرة العين : **فارس** سندي و**علي** رفيقي أطال الله في عمرهما، إلى الأخت التي لم أرزق بها إبنة عمي التي ضلت سندا لي طيلة مشواري الدراسي **عليمة** حماك الله.

إلى من فارقو الحياة **جدتيي** رحمهم الله .

إلى الأهل وأقارب من خال إلى عم إلى العمات و خالات وأبنائهم كبيرا وصغيرا .

إلى كتاتيت الصغار إسمهان وإبراهيم .

بسمة غزال

الإهداء

قال الله تعالى: " وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيراً" سورة الإسراء. الأية 24.

إلى أغلى مافي الوجود إلى نبع الحنان التي تعبت وسهرت لتراني في هذا المكان وأفنت حياتها من أجلي ومن أجل إخواتي كانت الأب والأم في أن واحد إلى أمي الغالية حفظها الله.

وإلى روح أبي الذي غادرنا ولم يكتب له عمر ليراني أنهي مشواري راجية المولى أن يتغمدة برحمته ويجعله في جناته.

إلى زوجي الغالي الذي ساندني في كل خطوة من خطوات هذا البحث ولم يبخل عني بشيء.

إلى كل فرد من أفراد عائلتي الذين قاسموني حلوة الحياة ومرها إلى الكتاكيت محمد أمير، محمد عبد الغفور، تقي الدين ، رائد عبد المؤمن.

نورة بن سديرة

مقدمة

مقدمة:

انتهج الاستعمار الفرنسي منذ الوهلة الأولى التي وطأ فيها أقدامه الجزائر في وضع سياسة جهنمية جعلت من الشعب الجزائري فريسة للاهتمام والاضطهاد، ومن هنا اتخذت مسألة التنظيم الإداري اهتماما كبيرا لدى القادة الفرنسيين باعتبارها الركيزة الأساسية التي من شأنها اختراق النسيج الاجتماعي للمجتمع، ولتأثير عليه مما نتج عنه جملة من أثار انعكست سلبا على بنيته، وعلما بمدى أهمية قضية الآثار التي نتجت جراء التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر قمنا باختيار هذا الموضوع كعنوان لمذكراتنا الموسومة بـ : " **أثار الاجتماعية الجزائرية من السياسة الفرنسية الإدارية(1830–1870)**".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوعنا كونه يسلط الضوء على جوانب غامضة من السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر، خاصة جانب المتعلق بالإدارة الفرنسية في الجزائر وكيفية خلق جهاز إداري شبيه بذلك المعمول به في فرنسا رغم جملة من المشاكل التي واجهتنا في هذا التنظيم بداية الاحتلال.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع لسببين الأول ذاتي والثاني موضوعي فالأسباب الذاتية تمثلت في الفضول الذي أكتنف أذهاننا حول هذا لموضوع التنظيم الإداري والآثار الناتجة عنه كونه يغطي جوانب مختلفة كالجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع.

أما الموضوعية تمثلت في عون هذا الموضوع لا يزال يحتاج إلى دراسات أكاديمية معمقة ومهمة في مختلف الجوانب.

الإشكالية:

ولضبط موضوع هذه الدراسة أكثر تطرقنا إلى صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

⇐**فيما تمثلت التنظيمات الإدارية الفرنسية بالجزائر خلال فترة الحكم العسكري من 1830-1870 وإلى أي مدى نجحت فرنسا في التأثير على المجتمع الجزائري من خلال هذه السياسة ؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية عملنا على طرح جملة من الأسئلة الفرعية مفادها:

- فيما تمثل واقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري عشية الاحتلال؟
- ما هي الإجراءات التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على المجتمع بداية الاحتلال ؟
- ما هي الآثار التي مست المجتمع جراء التنظيم الإداري والقضائي الذي استحدثته فرنسا في هذه الفترة؟
- ما هي أهم القوانين التي كان لها تأثير البالغ على المجتمع الجزائري؟
- وإلى مدى استطاعت المكاتب العربية توطيد الاستعمار من خلال استغلالها للعائلات الجزائرية ذات نفوذ ومن جهة أخرى ضرب المقاومة الشعبية؟

حدود الدراسة:

وتنحصر حدود هذه الدراسة في إطار زماني محدد بالقرن التاسع عشر ميلادي الذي يتزامن مع الاحتلال الفرنسي للجزائر وطبق عليها حكم عسكري الذي يمتد 1830-1870 فهي نفس الفترة التي عرف فيها المجتمع تغيرات جذرية أثرت على بنيته سلبا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جانب من جوانب السياسة الفرنسية بالجزائر وكيفية تطبيقها وإبراز دورها في خلق تنظيمات إدارية جديدة بالجزائر على أنقاض التي كانت سائدة وزعزعة البنية الاجتماعية للجزائريين.

المنهج:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي وذلك وصفا لتعامل الإدارية الفرنسية مع المجتمع الجزائري قصد إعادة هيكلته وتنظيمه منذ الاحتلال وكما اعتمدنا على المنهج في إبراز أهم القوانين الإدارية عرضنا كرونولوجيا، وكما اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك لاعتمادنا على مجموعة من الجداول الإحصائية فكان ذلك في الفصل الأول من خلال عرضنا لأهم الإحصاءات التي تعلقت بأهم الأمراض التي انتشرت بالجزائر خلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي وكما اعتمدنا عليه في الفصل الرابع من خلال تناولنا لأهم القبائل التي تعرضت لتقسّمات جراء "قانون سيناتوس كونسيلت 1863".

خطة البحث:

وللإحاطة بالموضوع من جوانبه المختلفة، وللإجابة كذلك على تلك الإشكالية قمنا بهيكلة الموضوع وفق خطة التالية تتألف من: مقدمة وأربعة فصول؛

فكان الفصل الأول تحت عنوان المجتمع الجزائر بداية الاحتلال والذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، فكان الأول منها تخت عنوان الحملة الفرنسية على الجزائر، أما الثاني تركيبة المجتمع الجزائري بداية الاحتلال، والثالث تحت عنوان أوضاع الاجتماعية عشية الاحتلال .

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الإدارة الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال، هو الأخر قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث، فكان الأول منها تحت عنوان نشأة الإدارة الفرنسية في الجزائر، فكان الثاني التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر. وكان مبحث الثالث تحت عنوان التنظيم القضائي الفرنسي في الجزائر. أما الرابع فكان تحت عنوان أثار تنظيم الإداري والقضائي على المجتمع الجزائري.

أما الفصل الثالث فكان تحت عنوان المكاتب العربية ودورها في تغيير البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري والذي بدوره قسم إلى أربعة مباحث فكان المبحث الأول معنونا ب ماهية المكاتب العربية حيث تطرقنا فيه إلى نشأة المكاتب العربية، فجاء المبحث الثاني

تحت عنوان التنظيم المكاتب العربية والمبحث الثالث تحت عنوان أهداف المكاتب العربية ودورها، أما المبحث الرابع فكان تحت عنوان تداعيات الاجتماعية المكاتب العربية حيث تطرقنا فيه عي كيفية استمالة رجال الدين والقضاء على المقاومة الشعبية،

أما الفصل الرابع والأخير فجاء تحت عنوان "قانون سيناتوس كونسيلت ؛ 22 أفريل 1863" وهو الأخر قسمناه إلى أربعة مباحث فكان المبحث الأول تحت عنوان ظروف صدوره ومضمونه، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إجراءات تطبيقه على المجتمع الجزائري، أما المبحث الثالث فكان تحت عنوان أهدافه التي كان لها دور بليغ ترسيخ هذا القانون ، أما المبحث الرابع والأخير التي جاء تحت عنوان الآثار الاجتماعية المترتبة عنه حيث تطرقنا فيه عن تفكيك القبائل وانتشار الفقر والأمراض .

وأنهينا بحثنا بخاتمة جامعة لجملة من الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

المصادر والمراجع.

ولقد تنوعت من كتب مصدرية وأخرى مرجعية بالإضافة إلى المقالات العلمية والأطروحات العلمية ذات صلة بالموضوع وتمثلت المصادر في:

- شارل روبير أجيرون كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا .
- كتاب المرأة حمدان بن عثمان خوجة .
- محفوظ قداش، جزائر الجزائرين تاريخ الجزائر 1830–1954.
- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع.

أما فيما يخص المراجع فكانت تحت عنوان :

- أبو القاسم سعد الله الحركة الوطنية الجزائرية جزء 1.
- فركوس صالح الجزائر بوابة التاريخ .

الصعوبات:

وللحديث عن الصعوبات التي واجهتنا فقد كان أهمها:

- طوال الفترة الزمنية المعينة بالدراسة وضيق الوقت مما حال دون الإحاطة بكل جوانب الموضوع.
- ارتباط الموضوع بالعديد من المجالات كالاقتصادية والسياسة وهو ما يتطلب الجمع بين تخصصات متعددة قد لا تتوفر في الباحث المبتدأ.
- قلة المصادر التي تناولت هذا الموضوع.

وفي الختام هذا البحث لا يسعنا سوى توجيه الشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور ياسر فركوس الذي كان لنا سندا بإشرافه على المذكرة موجها ومصححا لنا في كل مرة .

كما لا يفوتنا أن نقدم تشكراتنا وتقديرنا لأعضاء لجنة المناقشة الذين كان لهم الفصل في تقييم هذا البحث ومناقشته.

الفصل الأول:

المجتمع الجزائري بداية الاحتلال.

⇐**المبحث الأول:** الحملة الفرنسية على الجزائر.

⇐**المبحث الثاني:** التركيبة المجتمع الجزائري بداية الاحتلال.

⇐**المبحث الثالث:** الأوضاع الاجتماعية عشية الاحتلال.

الفصل الأول: المجتمع الجزائري بداية الاحتلال.

المبحث الأول: الحملة الفرنسية على الجزائر.

كان المجتمع الجزائري قبل الاحتلال يسوده نوع من التمازج والتنوع الثقافي وذلك راجع إلى الاختلاف في الفئات الاجتماعية المكونة له، إلاّ السلطات الاستعمارية عند دخولها للجزائر حاولت التغير الجذري لهذا المجتمع من جميع جوانبه.[1]

1. الاستعدادات للحملة الفرنسية (التحضير للحملة).

بعد ما تبين للسلطات الفرنسية عدم جدوى الحصار الذي دام ثلاث سنوات 1828-1830 قرر المجلس الوزراء الفرنسي بعد هذه الفترة شن الحملة العسكرية على الجزائر وذلك 30جانفي 1830، وبعد ما تقرر أمر هذه الحملة على الجزائر يوم 7 ماي 1830 بدأ الاستعداد والعمل على مجموعة من النقاط لتنفيذ هذا المشروع[2]، حيث أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة وأصدر مرسوما ملكيا عين من خلاله قائد هذه الحملة فأسندت مهمتها إلى الجنرال "ديبرمون" أما قيادة الأسطول البحري فكانت من مهام الأمير "دويري"، فأمر "شارل العاشر" بالاستعداد التام لهذه الحملة[3].

حيث ضمت 37000 جندي و27000 بحار بالإضافة إلى 103سفينة حربية، 572سفينة تجارية فرنسية وغير فرنسية مزودة بالمؤونة والذخائر والجنود[4].

---

[1]: أحمد وداي، السياسة الإستعمارية الفرنسية وإنعكساتها على ثقافة المجتمع وأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، عدد2، أفريل ، 2018.

[2]:أحمد مسعودي، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792.1830، دار الخلية العلمية، الجزائر، 2013، ص89،90.

[3]:كريمة حرحوش، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عيد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم 1832.1847"أنموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جلمعة وهران، ص19.

[4]:يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء2، ديوان المطبوعات الجامعة 2007، ص144.

وكما ضمت 30852 رجل من المشاة وذلك حسب التقرير الذي أرسله **دي برمون** إلى الملك يوم 18أفريل 1830، حيث قسم المشاة إلى ثلاثة فرق فكانت الفرقة الأولى بتصرف **الجنرال** "**برتزين**" **Berthezen** أما الفرقة الثانية فقد أسندت قيادتها **للجنرال** "**لوفيردو**" **loverdo** والثالثة **للجنرال** "**ديكار**" **des cars** و535 فارس إلى الجنرال "دولاهيت"، بالإضافة إلى فرقة الهندسة والتي بدورها تكونت من 1311 نقيب بقيادة **المارشال** "**دوفلازي**" **devlazé** الأمر الذي لابد من الإشارة له أن هذه الحملة قد ضمت إلى جانب هذا الجيش ماريشالات و17 ضابط برتبة جنرال[1].

فعل "دوبري" منذ تعيينه على التجهيزات الحربية، حيث عمل قادة الفيالق على التدريبات العسكرية التي تناولت جل التقنيات والإستراتجيات الحربية، تمثلت في مناورات الإنزال، الإبحار والإرساء...إلخ والإضافة إلى كل هذه التدريبات تم العمل على توفير كميات ضخمة من الملابس والخيام وأغراض أخرى لتغطية متطلبات الجنود خلال الحملة، ولم تنتهي الترتيبات إلى هذا الحد بل عملوا على توجيه كميات ضخمة من الخراطيش والتي بلغت حوالي خمسة ملايين خرطوشة وأكثر من 280ألف كيلوغرام من البارود[2]،

أما فيما يتعلق بالميزانة التي وجهتها فرنسا من أجل تغطية متطلبات جنودها فقدرت ب24600000 فرنك. ولم تضم هذه الحملة ما تم ذكره سابقا من الجنود فقط بل ضمت كذلك علماء من شتى التخصصات من مهندسون الجغرافيا، الطبوغرافيا، علم الفلك... رجال الدين، القساوسة يترأسهم القس "كومبري" وكذلك فريق من الصيادلة و الأطباء[3].

[1]: أحمد مسعودي، مرجع السابق، ص93.92.

[2]: نفسه، ص94.

[3]: نفسه، ص95.

أما بالإضافة إلى هؤلاء ضمت مجموعة من المترجمين إذ بلغ عددهم أربعين مترجما منهم "جورج كاروي ولويس دويرا سويتز" الذي شارك في الحملة الفرنسية على مصر 1798[1].

وكما عملت الحكومة الفرنسية على منح القائد "دي برمون" كل الصلاحيات للتصرف في إدارة هذه الحملة، وإن دّل هذا على شيء إنما يدل على الأهمية البالغة لمعرفة قوة العدو وحالته المعنوية وكذا كسب جزءا من السكان وتوجيه لهم نداء منشورا بالغة العربية والذي طبعت منه 400 نسخة مبرزين فيه أغراض الحملة، موهمين الجزائريين بتخليصهم من حكم الأتراك و دعوتهم إلى تجنب الاشتباك مع الجيش الفرنسي[2].

2. سير الحملة من ميناء طولون الفرنسي والإرساء بسيدي فرج.

بعد انتهاء فرنسا من تجهيزاتها واستعداداتها العسكرية قام شال العاشر بتفتيش القوات البحرية والبرية قبل توجهها إلى الجزائر، وفي نفس هذه الأثناء قام الفرنسيين بالاعتماد على قناصلهم وجواسيسهم على طبع بيانا وزعوا منه عدة نسخ في مختلف أرجاء تونس والمغرب الأقصى، بحيث كان الهدف من وراء هذا الإجراء إضعاف معنويات الشعب الجزائري وكذا ضمان حياد الدول المجاورة للجزائر بعد نجاح الحملة كما حاولوا من خلال هذا البيان إيهام الجزائريين أن مجيئهم كان من أجل رد الاعتبار لفرنسا وتأديب "الداي حسين"[3].

[1]: أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص95.96.

[2]:عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ماقبل التاريخ إلى غاية 1962، جزء 2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص213.

[3]:أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص98.99.

وغادرت هذه الحملة المجهزة بقيادة الجنرال وزير الحرب "دي بورمون" كما ذكرنا سابق من ميناء طولون الحربي وكان ذلك يوم25ماي 1830 متجهة إلى الجزائر[1].

ففي حقيقة الأمر إن الأسطول الفرنسي كان جاهزا للإبحار يوم11ماي 1830 غير أن أحوال الطقس عرقلت سير العملية إلى غاية 25 ماي فكانت الانطلاقة على الساعة الثانية عشر زوالا فكانت سفن النقل هي الأولى في التوجه نحو الجزائر فواصلت الحملة طريقها لتصل يوم 31 ماي إلى "رأس كاكسين" الواقع غرب مدينة الجزائر ونظرا سوء الأحوال والجوء المضطرب جعل استحالة عملية الإنزال وهذا ما أجبر الحملة على تغير مسارها نحو بالمابميورقة وأرست لمدة 10 أيام وبعد تحسن الأحوال غادرت الحملة جزر الباليار يوم 10 جوان 1830 صباحا[2]، لتصل إلى مياه العاصمة الجزائرية يوم 14 جوان 1830 وأرست بشبه جزيرة سيدي فرج الواقعة غرب العاصمة والتي تبعد عنها بـ 28 كلم وذلك وفقا لخطة "بوتان" والتي عمل على وضعها منذ عهد نابليون[3].

بالقرب من زاوية سيدي فرج التي تحتوي على مسجد صغير قام "دي برمون" بتنصيب قيادته، وعند نزولهم للبر فلم تلقى هذه الحملة أي مقاومة تذكر[4].

رغم أن الجيش الجزائري في المقابل كان يضم حوالي7000 رجل مليشيا و6000 رجل لباي وهران، 8000 لرجل لباي قسنطينة و16000 من قبائل زواوة. ومن خلال هذا العدد

[1]:صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديثوالمعاصر1830-1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010، ص12.

[2]: أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص99-100.

[3]:صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع السابق، ص12.

[4]:عمار عمورة، المرجع السابق، ص213-214.

يمكننا القول أن هذه القوات كانت قادرة على أن تقوم بردة فعل إتجاه هذا الإنزال ومحاولة صد العدو[1].

فكان الداي حسين غير مهتم لما يجري من حوله معتمدا على الأخبار التي كانت تصله حول معارضة إنجلترا لهذه الحملة، وبعد وصول الأنباء للداي حول هذه الأخيرة وتفاصيلها من "إبراهيم أغا" لم يتخذ أي إجراءات حول الأمر ماعدا دعهم لبعض الحصون ببعض العساكر ولم يعمل تطوير جيشه عتاده الحربي[2].

ومما زاد الجيش ضعفا وجود المتطوعين والذين ذكرهم حمدان خوجة أنهم لا يعرفون سوى بيع الحليب[3].

وكل هذه المشاكل التي كانت تواجه الجيش الجزائري كانت بالمقابل دافعا إيجابيا للعدو الذي حقق نزوله في البلاد دون أي خسائر وما زادا الأمور تعقيدا أن الجيش الجزائري كان غير منظم بالإضافة إلى بدائية الأسلحة وقلة الذخيرة مقارنة بالجيش الفرنسي وكذا قلة خبرة الداي حسين الأغا إبراهيم الحربية وهذا ما ذكره حمدان خوجة في قوله:" **كان إبراهيم أغا يريد محاربة الفرنسيين بدون جيش منظم ولا ذخيرة حربية ولا مؤون ولا شعير للنخيل**" وهذا ما جعل القبائل تعود أدراجها وتتركه لوحده[4].

أما بالنسبة للقوات الفرنسية بعد إنزال عملت على إنزال عملت على الاستيلاء على التلال الصغيرة، وشكلت خطا دفاعيا تحسبا لأي هجوم، في انتظارها لوصول ما تبقى من

[1]:عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير، الجزائر، 2009، ص34.

[2]:كريمة حرشوش، المرجع السابق، ص 21.20.

[3]: عمار عمورة، المرجع السابق، ص214.

[4]: نفسه، ص 215.

الجيش الذي لا يزال في عرض البحر. من خلال هذه الإجراءات يمكننا القول أن منطقة سيدي فرج أصبحت قاعدة عسكرية للعدو الفرنسي[1].

من خلال كل هذه الترتيبات يمكننا القول أن فرنسا كانت نواياها إحتلال الجزائر بصفة رسمية وليس مجيئها كان عبارة مهمة تأدبية لا أكثر أو من أجل تحرير الجزائر من حكم الأتراك[2].

أما بالنسبة للقيادة الجزائرية بعد فشلها في منع عملية الإنزال عمل إبراهيم أغا يوم 18 جوان على وضع خطة مفادها مهاجمة قوات العدو على الجهتين في اليوم الموالي استغلت القوات الجزائرية أحوال الطقس والتي كانت عبارة عن ضباب كثيف، فباشرت الهجوم وكانت هذه المعطيات في البداية الأمر لصالح الجزائر[3].

لكن لسوء الحظ بدأت الموازين نتقلب عند حدود الساعة العاشرة وذلك أن القيادة الفرنسية أدركت مركز الهجوم الرئيسي وكشفت الخطة الجزائرية، وردت بمناورات بارعة على الجانحين، وعندما انفلتت زمام المعركة بين أيدي القيادة وتحققت هزيمة الجزائريين أمام العدو الفرنسي[4].

ولم تتوقف هزائم الجيش الجزائري إلا عند هذا الحد بل يوم 24 جوان تمكنت القوات الفرنسية من الإستلاء على سيدي خالف وذلك بعد معلركة دامية، خلفت حوالي عشرين قتيلا في صفوف الفرنسيين وجراء هذه الهزيمة قرر الداي حسين عزل الأغا إبراهيم ليعوضه بـ:

[1]:أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص101.102.

[2]: نفسه، 102.

[3]: جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعصر مشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص100.

[4]:نفسه، ص101.

"مصطفى بومرزاق باي التيطيري" والذي عمل جاهدا أن يكسب بصيص أمل من أجل التغلب على عدوه داعيا الناس إلى الجهاد[1].

3. سقوط العاصمة وتوقيع "الداي حسين" لمعاهدة الاستسلام:

لقد توالت المعارك بين الطرفين ففي يوم27 جوان تركزت القوات الفرنسية قرب قلعة الإمبراطور المشرفة على العاصمة من جهة الجنوبية واستمرت الاشتباكات بين الطرفين من الرابعة صباحا حتى الثالثة بعد الظهر. وحسمت هذه المعركة كسابقيها بإنهزام الجزائريين، وفي 03 جويلية برع الأسطول الفرنسي في قذف مدينة الجزائر مخلفا إصابات بليغة[2].

وبعد إستيلاء الفرنسيين على قلعة مولاي حسن، قام مولاي حسن بجمع أعيان البلاد وشرح لهم الوضع الذي آلوا إليه طارحا عليهم إن كان بإمكانهم المقاومة أو الإستسلام لأمر الواقع وتسليم المدينة للفرنسيين وتوقيع معاهدة الاستسلام، فكان ردهم غامضا لكن يتجه نحو المقاومة إن لم يكن له رأي يخالف ذلك[3].

شيئا فشيئا بدأت ملامح الهزيمة تظهر في أوساط الجهاز الإداري و الاجتماعي، فيفي ليلة 2 جويلية عام 1830 أي قبل دخول الجيش الفرنسي للجزائر بثلاثة أيام اجتمع أعيان المدينة وأجمعوا على أن المدينة ستكون بطريقة أو بأخرى تحت يد الفرنسيين وما زادهم إقناعا أن فرنسا ستسمح لهم بحرية ممارسة دينهم وتقاليدهم وسيتركون لهم أملاكهم فلماذا المقاومة إذا؟، لينتهوا إلى قرار عدم مقاومة الفرنسيين فأرسلوا وفدا عنهم إلى القصبة ليقابل الباشا بما اتفقوا عليه فكان رده بأنه سينظر في القضية في اليوم الموالي[4].

---

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص216.

[2]: نفسه، ص217.

[3]:أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص44.

[4]:أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر بداية الإحتلال ، ص 45،44.

ففي يوم 04 جويلية أرسل "حسين كاتب مصطفى" مصحوب القنصل الإنجليزي إلى مقر القيادة الفرنسية من أجل التفاوض مع "ديبرمون" ولم يكن حسين حينها يدري بالمؤامرة المحاكمة التي كان يقوم بها "الخزناجي"[1] ، ورفقه هذا الوفد كان "أحمد بوضربة" وكذا "حسن بن حمدان بن عثمان خوجة" كمترجمين كونهم يجيدان اللغة الفرنسية وبالمقابل قدم الجنرال "دي برمون" شروط الصلح والذي مفاده الاستسلام المطلق وتسليم مفاتيح المدينة[2].

وكان رد دي برمون حول المؤامرة التي كانت تحاكي بين الأطراف الجزائرية أنه لمك يأتي لمساعدة المتآمرين ولكنه جاء ليحارب وقال أنه يقبل اقتراح "حسين باشا" الذي ينص على الاستسلام وبعد التفاوض ومراجعة الباشا وقعت المعاهدة يوم5جويلية 1830 والتي نصت بنودها على مايلي[3] :

- تفتح المدينة في اليوم التالي للقوات الفرنسية وتسلم إليهم القصبة وجميع الحصون[4].
- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو داي الجزائر بأن يترك له حريته وحيازة كل ثرواته الشخصية[5].
- سيكون الباشا حرا في أن يذهب هو أسرته وثرواته الخاصة إلى المكان الذي يقع عليه اختياره، وإذا فضل البقاء في الجزائر فله ذلك هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي مع تعين له الحرص لضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته[6].
- تتعهد فرنسا باحترام الشعائر الدنية لسكان ولا تعترض لهم في أملاكهم أو صناعتهم وتجارتهم[1].

---

[1]: نفسه، ص45.

[2]:رابح لونيسي، بشير بلاح وأخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830.1989، الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر، ص63.

[3]:أبوالقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص46.

[4]::صالح عقاد، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، الطبعة6، مكتبة الأنجلو مصرية1993، ص93.

[5]:عمار عمورة، المرجع السابق، ص217.

[6]:أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص46

- ستبقى ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية حرة ولا يقع أي مساس بحرية السكان في مختلف الطبقات، ولا بدينهم ولا أماكنهم ولا بتجارتهم ولا بصناعتهم وستكون نساؤهم محل احترام كما تعهد القائد العام الفرنسي بذلك عهد الشرف وسيدخل الجيش الفرنسي كل الفلاح وحصون المدينة البحرية[2].
- وبعد توقيع المعاهدة أخبر الداي حسين ديبرمون بالمواجهة التي اختارها لكن هذا الأخير رفض كونه الداي حسين إختار جزيرة مالطا وما جعل "دي برمون" يعارض ذلك كون هذه الجزيرة تابعة لبريطانيا منافسة فرنسا فطالبه بالرحيل إلى نابولي.

وفي العاشر من شهر جويلية 1830 على الساعة الرابعة بعد الظهر أبحرت سفينة الداي باتجاه نابولي وكان عمره آنذاك ثلاث وستون سنة فنزل هذا الأخير بميناء نابولي رفقة حاشيته وأمواله وكان رفقة كل من الأغا إبراهيم والخزناجي[3].

وفي صبيحة 05 جويلية دخلت القوات الفرنسية إلى مدينة الجزائر وحظوا باستقبال كبير من قبل يهود الجزائر[4].

حيث أقام دي برمون مراسيم دخوله للعاصمة وبذلك وقعت الجزائر رسميا تحت وطئة الاستعمار[5].

حيث شرعوا في السطو ونهب ممتلكات وكنوز القصبة وبذلك بمساعدة اليهود الذين كانوا يدلونهم على مكانها، وكما شرعوا في توزيع البيان الفرنسي الذي كان أول بيان يوزع باللغة العربية على الجزائرين حيث قال ملك فرنسا: "**أذكركم يشرفني بأنني سأنجز كل وعودي اتجاهكم وأن ديانتكم ومساجدكم ستحترم فابعثوا لنا بنوابكم لتفاهم معهم...**"[6].

---

[1]: صالح عقاد، المرجع السابق، ص 217.

[2]:عمار عمورة، المرجع السابق، ص217.

[3]. نفسه، ص218.

[4]: رابح لونيسي، بشير بلاح،وأخرون، المرجع السابق، ص64.

[5]:عبد القادر بوطالب، المرجع السابق، ص36.

[6]: رابح لونيسي، بشيربلاح وأخرون، المرجع السابق، ص64.

المبحث الثاني: التركيبة المجتمع الجزائري بداية الاحتلال.

احتوت إيالة الجزائر العثمانية على العديد من الفئات الاجتماعية المختلفة كغيرها من الإيالات الكبرى التابعة للدولة العثمانية، فقد أضفى هذا الاختلاف طابعا عرقيا متميزا من خلال بزغته من تعدد لغوي وثقافي نابعا من التمازج و الاحتكاك الذي وقع بين هذه الفئات وهذا ما سنلاحظه من خلال عرضنا لكل فئة وخصائصها فيما يلي[1]:

1. سكان الأصلين.

1. **سكان الحضر**: شملت هذه الفئة كل سكان المدن حيث ضمت العلماء والتجار وأصحاب الحرف والكتاب والإداريين[2].

فكان أغلبهم يملكون الحوانيت، وكان البعض منهم يشتغل في الصناعة وتعتبر هذه المجموعة أحسن حالا مقارنة بالفئات الأخرى وتمثلت منتجاتهم في القمح والشعير والخضر، الحرير، الأبقار والأغنام حيث كانت لهم منتجات في سهل المتيجة وبلغ عددهم حوالي 2500 بيت في مدينة الجزائر[3].

فرغم الدور الاجتماعي والاقتصادي والعسكري الذي لعبه الحضر إلا أنهم كانوا محرومين من التطلع السياسي، وذلك راجع لاحتكار العثمانيين للسلطة ولكن هذه الفئة لم يكن لها نفوذ اقتصادي ولكن هذا التأثير لم يرقى ليصل إلى درجة الحكم نفسه، وكان هذا الحرمان قد ولد لدى هذه الفئة إلى التطلع إلى ساعة الخلاص من الحكم العثماني[4].

---

[1]:عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520-1830، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2015/2014، ص 109.

[2]: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، الجزء1، دار البصائر، الجزائر،2007، ص155.

[3]: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي1514-1830، دار هومة، 2012، ص358.

[4]:أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500–1830، المرجع السابق، ص155،156.

2. الأرياف: يشكلون أغلبية الساحقة وهي تقدرب95 بالمئة من السكان كانت تعيش في البوادي والأرياف[1]، ويمكن تصنيفهم حسب صلتهم بالحكام وعلاقتهم ببعضهم كتالي:

- سكان متعاونون أو ما يطلق عليهم قبائل المخزن.
- سكان خاضعون أو ما يطلق عليهم قبائل الرعية.
- سكان متحالفون[2].

قبائل المخزن: وهي مجموعة سكانية لها صيغة فلاحية وعسكرية ,إدارية ولم تكن جماعة المخزن تشكل قبائل بمعنى الكلمة إذ كانت متفرقة مثل: في الغرب هاشم في بلاد القبائل عمراوة وهي علاقات قائمة على علاقات الدم والقرابة فعلى سبيل المثال قبائل المخزن العبيد التطيري أو بلاد القبائل، وتشكلوا في جماعات سكانية أصبحت مع الوقت قبائل[3].

قبائل الرعية: ويعرفها صالح عباد بأنها القبائل خاضعة مباشرة للبايليك والمقيمة بالدواوير والمداشير والقرى المنتشرة، تعرضت هذه القبائل للاضطهاد والإكراه والاستغلال المستمر من طرف رجال البابليك[4]، وكانت تدفع الضرائب والرسوم المختلفة وكانت وضعيتها أسوء من وضعية تلك القبائل التي لم تخضع للسلطة المركزية لأنها كانت تقيم في مناطق وعرة بصعب على القوات التركية أن تتواجد فيها بصفة دائمة[5].

---

[1]: ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، الجزء4، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص111.

[2]: نفسه، ص105.

[3]: صالح عباد، مرجع سابق، ص561.

[4]: ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص107.

[5]: صالح عباد، المرجع السابق، ص367.

وهناك كذلك السكان متحالفون: بأنها تتعامل مع البايليك عن طريق شيوخها وزعمائها المحلين الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءاتهم الحربية أو أصالة نسبتهم وقد غلب على هذه عائلات الطابع الروحي في غرب البلاد عائلة المرابطين والطابع الحربي في شرق البلاد وجنوب البلاد التطيري الأجناد[1].

ويذكر "**حمدان خوجة**" في كتابه المرأة أن اسم المرابط مشتق من كلمة ربط العربية التي تعني الإلتزام والتعهد أي أن المرابط يعاهد الله على أن لا يتصرف إلا كما فيه خير الإنسانية ويبقى هؤلاء المرابطون محل توفير دائم، وأن المرابطين الذين يقطنون بين القبائل يعلمون الأخلاق ويفسرونها بقدر المستطاع وبقدر إدراك هؤلاء السكان[2].

2. الأتراك

الكراغلة: لقد ظهرت هذه الفئة بعد مرور عدة أجيال من الوجود العثماني في الجزائر فهم أولائك المولودين العثمانين من أمهات جزائريات فكان لهم طموح كبيرة في تصدير المراتب الأولى في المجتمع وتوليهم المناصب العليا والعمل على أن يشاركوا في الحكم، كونهم ينتمون لهذا المجتمع إلا أن العثمانيين الأصليين منعوهم من ذلك واعتبروهم كراغلة وأنباء للعبيد وذلك رغبة في محافظتهم على مقاليد السلطة[3].

[1]: ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص112.

[2]:حمدان خوجة بن عثمان، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، سلسة التراث، 2005، ص18،19.

[3]:أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص154،155.

ولقد مثلت هذه الفئة حوالي ربع سكان المدنية حيث بلغ عددهم في الفترة الأولى 2500 شخصا[1]، ومازاد إبعاد الكراغلة عن مبتغاهم في الوصول إلى الحكم هو فشل ثورتهم فهذه الأخيرة تسببت بشكل نهائي في إبعادهم عن السلطة ومما زاد مخاوف أعدائهم[2].

ولم يحصلوا على وظائف إلاّ بعد تراجع مركز العلاج حيث حظي على جملة من المناصب وكما ارتقى بعضهم إلى حكم الولاية[3].

الأشراف:

وهم فئة قليلة العدد يتمتعون بمكانة اجتماعية ودنية وسياسية ويتميزون عن باقي الحضر بانتسابهم إلى أل البيت، وقد اشتهرت أغلب أفرادها بالورع والتقوى وهذا ما أكسبهم احتراما وتقديرا لدى الحكام وباقي السكان[4].

ولقد استقروا في المدينة منذ القديم وهم أحسن وضعية من الأهالي كونهم معفون من الرسوم من خلال الامتيازات التي منحها إياهم "عروج"[5]، وكذلك خصهم بعض الدايات بالعطايا والمساعدات مثل: الداي "محمد بقطاش" الذي أوقف لصالحهم بعض الأملاك وساهم في إنشاء زاويتهم عام 1709م، وقد اندمج أغلب أفراد هذه الجماعة في طبقة الحضر، فلم يعد ينتسب إلى الأشراف سوى بعض العائلات التي لم يتجاوز عددها 300 أسرة[6].

---

[1]:ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر،تونس، طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية الحولية الحادية والثلاثون، الكويت، 2020، ص54.

[2]: أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص155.

[3]: نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص56،57.

[4]: نفسه، ص99.

[5]:صالح عباد، المرجع السابق، ص268.

[6]:ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص99

3. الدخلاء:

- **المورسكيون(الأندلسيين)***: لقد فرّ الأندلسيين إلى الجزائر نتيجة الاضطهاد الإسباني الذي استولى على ديارهم وممتلكاتهم، فكان من بين المدن التي استقروا بها تنس، مستغانم ، مدينة الجزائر، بجاية ، عنابة ، حيث أضاف وجودهم طابعا خاصاً في المجتمع الجزائري فارتقت في عهدهم الصناعة والطب والزراعة والموسيقى التي لا تزال أثارها قائمة إلى يومنا هذا في الجزائر(الموسيقى الأندلسي) لكن وجودهم واجه العديد من المشاكل الاجتماعية التي في مقدمتها الفقر[1]

مما استدعى ذلك إنشاء أجناس خاصة تعرف بأوقاف الأندلسيين فكانت هذه الأخيرة بمثابة يد العون لكل فقير وبائس[2].

وكما أبدى هؤلاء رغبتهم الشديدة في العمل البحري ومما زادهم تمسك بذلك دعم العثمانيين لهم من خلال استغلالهم في أعمال القرصنة التي عادت عليهم بأرباح هائلة، ويرجع هذه الخبرة الأندلسيين في هذا المجال، وكما استعان بهم الحكام العثمانيين في إخماد التمردات التي كانت تصيب الإيالة من حين لأخر ومع مرور الوقت أصبحت لهذه الفئة مكانة هامة ومرموقة داخل المجتمع مما أصبح لا يمكن الاستغناء عنها وكما اهتموا كذلك بالتجارة ومن خلال هذا يمكننا القول أن المورسكيين لقد كان لهم دور فعال خلال العهد العثماني في الإيالة الجزائرية [3]

---

[1]: أبوالقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص148.

[2]: نفسه، ص149.

[3]: عبد الجليل رحموني إهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520–1830، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2014–2015، ص111،112.

*إسم يطلق على المسلمين الذين ... على إسبانيا بعد انتهاء الحكم الإسلامي فيها 1492 وضمن لهم الأسبان حرية العبادة، لكن بعد ذلك أجبرهم على المسيحية مما أدى إلى الثورة عام 1502 فقضي عليها وبعدها أجبروا على النفي

اليهود: لقد تواجد اليهود في المنطقة منذ العهد الفينيقي وزاد عددهم في العهد الروماني أما في العهد التركي جاءت بعض العائلات اليهودية التجارية من أوروبا،كما هو الحال بالنسبة لعائلة"**بكرى بوجناح**"[1]، وهم يتفرعون إلى ثلاثة أقسام حسب أصولهم اليهود الأهالي"**التوش بيهم**" المستقرين منذ العهد الروماني ثم عرفوا بيهود العرب من طرف المسلمين الجزائريين إضافة إلى يهود "**الميفور يشيم**" والمعروفين باليهود الأندلسيين، إضافة إلى يهود "**الإفرج**" أو يهود النصارى الذين جاءوا من البلاد الأوروبية خاصة إيطاليا[2].

ويذكر **صالح عباد** في كتابه أن اليهود الجزائر كانوا من ممارسي السمسرة والربا ويتوسطون في كل العمليات التجارية[3].

ولقد مارسوا الكثير من المهن أهمها الحرف والتجارة وكانت لهم متاجر فكانوا يقالون وخياطون وصانعوا الزجاج، بالإضافة إلى صك العملة وبضاعة المجوهرات خاصة الحلي والمرجان، وكذا بروزهم في بيع الغنائم والخمور واللحوم[4].

وكذلك هم ذو السمعة البيئة في المجتمع الجزائري لكسبهم الفاحش غير المشروع وتسلطهم على أبناء البلد، وكانت أعدادهم تتزايد حتى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن19 عشر بسب تقربهم من حكام الجزائر و عملهم المربح[5].

فغادروا إلى المغرب بلاد الشام. ينظر: يحي محمد .... معجم مصطلحات التاريخ، طبعة1، دار الأرياف، 2008، ص272.

[1]: فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، الجزائر، الشركة الأمة للطباعة والنشر، 1995، ص120.

[2]:أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق. ص146.

[3]:صالح عباد، المرجع السابق، 361.

[4]:أشنهو عبد الحميد، دخول الأتراك العثمانين إلى الجزائر، ص90.

[5]: مؤيد محمود المشهداني، رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518–1830، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، المجلد5، العدد16، نيسان2013، ص427.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية للجزائر عشية الاحتلال.

1. الوضع الصحي:

لقد حاول الفرنسيون منذ مجيئهم إلى الجزائر للتشهير بالوضع الذي كان يسود المنطقة قبل احتلالها، بحيث حملت تقاريرهم ملاحظات أجمعت على أن الجزائر كانت سنة1830، تفتقر لأبسط الضروريات الصحة، بحيث تراكمت الأوساخ والقاذورات في كل الأماكن العمومية، بالإضافة إلى وجود المياه الغير الصالحة للشرب حيث كانت البلاد تخلو من أي تنظيم صحي وما أكدت عليه تقارير قادة الجيش الفرنسي انعدام المرافق الصحية، مما دفع هؤلاء المطالبة بإقامة نظام صحي بالجزائر مماثل للهياكل الصحية الموجودة بفرنسا[1].

ولقد علق "أغستين برنارد" Augutin bernard على هذا الوضع قائلا في تاريخ الجزائر: " **يمكن القول دون مبالغة أن الجزائر لم تكن موجودة قبل مجيء الفرنسيين، لم يكن لها حتى اسم يتكلم عن الجزائر العاصمة دولة الجزائر، فترة الوصاية البربرية حتى مصطلح الجزائر لم يظهر إلاّ بعد 1835 لم تعد إليها الإسلام فقط بل النظام التجهيز، التنمية حقا إنتهلناها من لا شئ ...حيث تتكاثر المقابر بصورة مميزة**"[2].

ومن بين الإجراءات التي عملت السلطات الفرنسية على تطبيقها بالجزائر منذ عام 1830والتي كان لها تأثير مباشر على الوضع الديمغرافي بالبلاد وإنشاء ما يعرف بالمكتب الصحي يوم 28 جويلية 1830 حيث عنيت مهمة إدارته لموظف عسكري يعرف بمسؤول المكتب الصحي بالجزائر، حيث ربط هذا الأخير نشاطه بمسؤولي الإدارة الصحية الفرنسية

[1]: فلة الموساوي القشاعي، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518–1871، منشورات بن سنان، الجزائر، 2013، ص171، 173.

[2]:يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830–1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران1 أحمد بن بلة 2017–2018، ص39.

بمرسيليا وكما أوكل كل الإشراف إلى الهيئة مكلفة بمراقبة الوضع الصحي بالجزائر[1]، والتي بدورها تتألف من مسؤول المكتب بالإضافة إلى:

- ضابط ملحق برئاسة الأركان الحربية **Lieutenant général D'état Major**
- المقتصد العام **Intendant en chef**
- الطبيب العام الرئيسي **Médecin en chef**
- الجراح الرئيسي **chirurgien en chef**
- الصيدلي الرئيسي **pharmacien en chef**[2].

وكان مقرها المكتب الصحي بميناء الجزائر، باستئناف عمله بعد عقد أول اجتماع 22 جوان 1830، بحيث من خلاله اتخذ قرار الحجر الصحي أو الكارنتينة(**Quarantaine**) على كل السفن الوافدة إلى الجزائر، فأشرف على هذه العملية مسؤولون مكلفين بتطبيق عملية مراقبة السفن وتفتيشها[3].

وكما طبق الحجر الصحي خصيصا على السفن الآتية من إستانبول بحيث تراوحت مدة الحجر 20 يوما لكن بعد ذلك قلصت إلى 15 يوما وذلك ابتداء من تاريخ 04 نوفمبر 1830[4].

فكل هذه الإجراءات كانت لها تأثيرات إيجابية في حين لها تأثيرات سلبية، فالإيجابية منها أن أدت إلى الكشف عن أهم الأمراض والأوبئة المعدية ، أما النواحي السلبية فهي حدث من النشاط البحري الجزائري، مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تغيير نظام الحجر الصحي على السفن الوافدة من ميناء طولون و مرسيليا، بحيث أجرت تقليصا لأيام الحجر

[1]: فلة الميساوي القشاعي، المرجع السابق، ص173.

[2]: نفسه، ص174.

[3]: مجاهد يمينة، المرجع السابق، ص 40.

[4]: نفسه، ص41.

إلى 10 أيام بعدما كان مدة 20 يوما، فالإضافة إلى هذا النظام فرضت كذلك إجراءات صحية تعلقت بالبضائع والسلع حيث يقومون بحرق السلع التي كانت تحمل أمراض معدية في حين كان يعرض بعض منها إلى الأشعة الشمس لمدة ثلاثة أسابيع، مهمتهم هيكلة المصالح الصحية وتهيئة وتجهيز محجر مأهول بالمرافق الصحية الضرورية لتجنب الأمراض و الأوبئة المحتمل أن تنتقل من شواطئ شمال إفريقيا إلى الفرق الفرنسية العسكرية[1].

وبعد عرضنا إلى أهم الإجراءات الوقائية و الإحترازية التي عملت السلطات الفرنسية على اتخاذها من أجل السيطرة على الوضعية الوبائية في الجزائر لا بد لنا من التطرق إلى أهم الأمراض والأوبئة التي ظهرت في السنوات الأولى من احتلال الجزائر والتي لابد أن نذكر على رأسها وباء الكوليرا الذي ظهر منذ البدايات الأولى من الاحتلال خاصة على المدن الساحلية حيث سجلت مدينة الجزائر 232 حالة مما أدى ذلك إلى عقد جلسة طارئة للمكتب الصحي للنظر في الوضع و إتخاذ القرارات اللاّزمة بحث تقرر حجر المرضى في مدينة مرسيليا،فبداية من 05 جانفي 1834 بدأت أعراض الكوليرا بالظهور في كل من وهران مستغانم ومرسى الكبير مخلفا حوالي 1457 حالة وفاة في فترة تقديرها 20 يوما تقريبا[2].

[1]: مجاهد يمينة، المرجع السابق، ص41.

[2]: عز الدين زادي، الجزائريون والأوضاع الصحية الجديدة خلال المرحلة الأولى من الإحتلال، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، مجلد7، عدد01، 30جوان2021، ص169.

ومنذ عام 1833 عملت السلطات الفرنسية على توسيع شبكة المكاتب الصحية على مستوى بعض المدن الجزائرية بحيث أسست مجلس الصحة العمومية في بجاية بتاريخ 25أكتوبر 1833

وكما تجدر الإشارة إلى تأسيس لجنة صحية بمدينة عنابة يوم 31جوان 1833، وكما فرض الحجر الصحي على كل السفن المشكوك فيها والتي كانت وافدة من تونس أو المشرق أو نت المناطق أخرى يجتازوها الطاعون حيث قدرت أيام الحجر ب10 أيام في حين السفن الوافدة من فرنسا كان يطبق عليها الحجر لمدة 05أيام، فكل هذه التدابير أدت إلى تقليل نسبيا من انتشار الأمراض، كما عملت كذلك على تطبيق جملة من الإجراءات الصحية وذلك لتفادي انتشار العدوة وتقليص من الأمراض المعدية اتخذت مدينة مرسيليا كمركز لتنظيم العمليات الوقائية بحين وصل هذه المدينة فرقة من ضباط لصحة، أطباء، جراحين ، صيادلة بحث قدر عددتهم 270[1] .

في حين شهدت ناحية عنابة على خلاف المناطق الأخرى من الجزائر إنتشار واسع لوباء الكوليراء والذي أودا خلال مدة شهرين (أكتوبر، نوفمبر) إلى وفاة حوالي 850 شخص، وكما تسببت الحمى الخبيثة أو الضار **Fiévres paludéénnes** خلال كل صيف إلى زيادة حدة مرض الكوليراء لذا تخلفت خسائر كبيرة في صفوف الجيش الفرنسي وسكان ومما زاد من انتشار هذا الوباء كثرة المستنقعات والجراثيم في المياه الراكدة والتي نتجت عنها الحمى البردائية [2]

أما في سنة الموالية خسرت عمالة الجزائر العديد من سكانها جراء الوباء الكوليرا حيث انتقل إليها عن طريق ميناء طولون وذلك خلال التعامل المتبادل بين المنطقتين، بحث كانت البداية بوفاة أحد المساجين القادمين من هناك.

[1]: فلة الموساوي، القشاعي، المرجع السابق، ص 181–182.

[2]: نفسه، ص196.

فحمل العدوى إلى باقي سكان حيث انتشر الوباء بشكل مخيف في أوساط السكان فيفي مدة شهرين أدى إلى وفاة 966 شخص [1].

والجدول التالي هو عبارة عن تلخيص من تقرير الذي أعده الطبيب سكوتين والذي بعث به إلى وزير الحربية يترجم الإحصائيات التي ألت إليها الجزائر حول وباء الكوليرا

الذي أصاب مدينة الجزائر سنة 1835[2]

الشهور	الأوربيون	الحضر	اليهود	المجموع
أوت	154	237	437	**828**
سبتمبر	33	56	40	**129**
أكتوبر 8أيام فقط	03	/	/	**3**
المجموع	**190**	**293**	**477**	**966**

- جدول يوضح ضحايا وباء كوليرا بالجزائر عام 1835.

وإلى جانب ما تم ذكره حول وباء الكوليرا و ما خلفه من ضحايا في الجزائر انتشرت مجموعة من أوبئة لا تقل خطورة من هذه الأخيرة والتي نخص بالذكر منها على سبيل المثال المرض الجدري والتوفيس واللذان كانا منتشران في السنوات الأولى من الاحتلال 1831–1833 ليأخذ انتشاره بسرعة كبيرة في أوساط الجزائرين وحيث كان واسع الانتشار كان ينقل من قلة إلى أخرى ومن دوار إلى أخر وهذا حسب ما أثبتته التقارير الصحية لعام 1851 وكما انتشر الوباء الجذري في مدينة عنابة ومجاورها خلال 1851 رغم الحملات التقليدية والجدول بين أيدينا يوضح أهم المدن الجزائرية التي تعرضت لهذا الوباء[3].

[1]: صليحة علاّمة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الاحتلال الفرنسي من 1830–1962. عمالة الجزائر نموذجا . دراسة تاريخية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2017 ص196–170.

[2]: نفسه، ص 171.

[3]: عزالدين زايدي، المرجع سابق، ص173–174.

المدن التي انتشر بها الوباء	السنوات
الجزائر العاصمة	1833
قسنطينة	1840
قسنطينة سطيف قالمة سكيكدة بسكرة شرشال تنس تلمسان تيارت	1848-1847

فمن خلال الجدول نلاحظ أن انتشار هذه الأمراض كان في المدن الساحلية ذلك راجع لكونها منطقة إرساء الوافدين إلى الجزائر عبر البحر.

في حين مرض التيفيوس فقد خلف سنة1843 خسائر بشرية كبيرة خاصة عند الأطفال وأما أغلب المدن منها الأصنام عين تيموشينت 1862 وذلك راجع إلى نقص الأدوية وسوء التغطية الصحية وجراء هذه الحالة الصحية توقفت الزيارات داخل القبائل وكما ترجمت لنا بعض الإحصائيات* ، لوشنار هذا الوباء التيفيوس في بعض المدن حيض ظهر في وهران تلمسان 1842، منطقة الصدوق بلاد القبائل 1861، بجاية وضواحيها 1862[1].

[1]: نفسه، 174-175.

*راجع الجدول، عزالدين زايدي، نفسه، ص175

2 . الوضع التعليمي:

لقد كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال يقوم على التعليم الحر أي انه لم يكن مضبوط وفق برامج معينة حيث كانت تشرف عليه مجموعة من المؤسسات التعلمية أبرزها: الكتاب، الزوايا، المساجد، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا مهما في المحافظة على الهوية الجزائرية ومحاربة الأمية وكانت هذه المؤسسات المذكورة سالفا منتشرة في كل البلاد سواء في المناطق الحضر أو في الأرياف[1].

ومن بين أهم المراكز التعلمية في الجزائر نذكر وهران قسنطينة، مازونة، معسكر، بحيث كان التعليمي في الجزائر يقوم على النظام التعليم الإسلامي والذي بدوره كان منتشرا بكثرة في المدارس الابتدائية[2].

إلا أن الوضع الجديد الذي ألت إليه الجزائر بعد الاحتلال أثر سلبا على الواقع التعليمي في حين تم الإستلاء على الأوقاف والتي تعتبر المورد الرئيسي والممول للزوايا والمؤسسات التعلمية بصفة عامة هذا من جهة ومن جهة أخرى تعرضت بعض المؤسسات للهدم من قبل تم تحويلها لكنائس، في حين الزوايا تم تعطيلها نتيجة الحروب[3].

حيث يرصد بعض الكتاب أن عدد المساجد التي تم الاستيلاء عليها في العاصمة أكثر من مئة مسجد وبالإضافة إلى هدم عشرات المدارس ومن الأمثلة على المساجد التي هدمت نجد جامع السيدة الواقع بالقرب من قصر الداي والذي هدم سنة1830 وجامع محمد باشا في باب عزون والذي حول إلى إسطبل فمن خلال هذه الإجراءات التي قامت بها فرنسا إتجاه هذه المؤسسات يمكننا القول أنها لم تحترم معاهدة الاستسلام التي تعهدت

---

[1]: أسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائرية غداة الاحتلال، مخير تطوير الممارسات النفسية والتربوية،7ديسمبر 2011، ص58.

[2]: نفسه، ص59.

[3]: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة وتحرير 1830–1962، طبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص82.

فيها احترام تلك المؤسسات، ومن بين كذلك المدارس التي هدمت نذكر مدرسة جامع خير الدين والتي تم هدمها عام 1831 بالإضافة إلى مدرسة سي مريم التي هدمت 1838[1].

وحسب تقرير الذي أعد الجنرال "بيدو" قائد فرقة قسنطينة العسكرية يذكر بأنه كان يوجد في قسنطينة عام 1837، خمسة وثلاثون مسجدا وسبع مدارس تسع ل600و700 تلميذ، في نفس الفترة كانت بها تسعون مدرسة إبتدائية بحيث كانت تسع لحوالي 1350 إلاّ أن هذا العدد انخفض 30 مدرسة إذ وصل عدد التلاميذ إلى 350 تلميذ[2]،

ومن بين كذلك الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية اتجاه المدارس الجزائرية ففي المدن الكبرى عملت على منع تعليم اللغة العربية و القرأن الكريم في حين المناطق التي كانت بها المدارس بسيطة فرض عليها غلق أبوابها في أوقات عمل المدرسة الفرنسية[3].

أما بالنسبة لتعليم الفرنسي فإنه لم يدرج إلاّ خلال الخمسينيات وذلك راجع إلى فترة التردد التي كانت تعيشها (1830–1834) في الاحتفاظ بالجزائر من دونه، وبعدها تم إنشاء المدارس الفرنسية بحيث كان إنشاء أول مدرسة فرنسية عام 1836كانت لها سن مشروط للتلاميذ المنخرطين فيها وكان لا يعاقب متغيبيها مما أدى إلى إنخفاض عدد تلاميذها بالتدرج بحيث كان يطلق على هذا النوع من المدارس بالمدرسة العربية الفرنسية وكما انتشر هذا النوع من المدارس في المناطق الريفية إلاّ أن كان الإقبال عليها بشكل ضئيل جدا وهذا يعود إلى تخوف الجزائرين من تنصير أبناءهم[4].

ولذا عملت منذ البداية للتخطيط من أجل القضاء على المراكز التعلمية التي وجدتها قائمة في الجزائر، وذلك إصدار جملة من المراسيم والقرارات وذلك منذ بداية الاحتلال

[1]: مصطفى المشاوي، حالة العربية أثناء فترة الاحتلال أو التعليم العربي في الجزائر في القرن 19 وأوائل القرن 20، مجلة اللغة العربية، العدد الممتاز، ص283.

[2]: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830–1900، الجزائر، 2010، ص217.

[3]:خير الدين بن ترزي، التعليم في الجزائر خلال فترة الاحتلال، ص105.

[4]:أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص83–85.

خلال حكم كلوزيل بحيث أصدر قرار يوم 08 سبتمبر 1830والذي يقتضي بمصادرة أملاك الأتراك وبعدها أوقاف مكة والمدينة لكن الجزائريين احتجوا على ذلك فتراجعت السلطات الفرنسية على قرار أخير والمتعلق بضم أوقاف مكة والمدينة، ليصدر قرار أخر بعد هذا الأخير يوم 7ديسمبر 1830 نصّ على ضم كل أملاك الدينية التي شملت أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا إلى خدمة أملاك الدولة فبمقتضى هذا القرار أصبحت كل الأوقاف ملكا للدولة إلاّ أنه تم الإبقاء غلى المكلفين بجمع المداخيل[1].

في حين عينت السلطات الاستعمارية السيد "جيرادون" مديرا لأملاك الدولة كونه يجيد اللغة العربية في حين يساعده في ذلك موظفون مدنيون، إلاّ أن هذا القرار لم يطبق في الجزائر بصفة كلية إلاّ أنه مس كل من وهران و عنابة بحجة أن بند من معاهدة الإستسلام فيما يخص المؤسسات الدينية شمل العاصمة فقط[2]، ليليه كذلك قرار "بيجو" الصادر في 23 مارس 1843 والذي ينص على وضع الأوقاف تحت سيطرة موظف فرنسي سامي بالإدارة الدومين وكان هذا القرار هادفا إلى نقطتين الأولى زيادة مداخيل فرنسا والنقطة الثانية يرتكز على فرض السيطرة على متبني الرأي المعارض للوجود الفرنسي في الجزائر[3].

فمن خلال هذه الإجراءات التي تم ذكرها سابقا يمكننا القول أن هذه الرسالة التي اعتمدتها فرنسا ألت إلى إدخال الشعب الجزائر في بوتقة الأمية وهذا ما أكده الكثير من الفرنسيين بحث أكدوا أن نسبة الأمية في الجزائر قدرت ب 90% نتيجة لهذه السياسة وفي هذا الصدد يقول "أوجان كومبا" عضو المجلس الشيوخ الفرنسي: " **مما شك فيه أن التعليم**

[1]:محمد بن شوش، التعليم في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي1830–1870، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007–2008، ص42.

[2]: نفسه، ص42.

[3]: نفسه، ص 43.

في الجزائر كان عام 1830 أكثر انتشارا وأحسن حالا مما عليه الآن..."وهذا دليل على التغيرات التي لأحدثتها فرنسا على التعليم الجزائري والقضاء عليه[1].

3: وضعية المرأة إبان الاحتلال الفرنسي.

إن الفترة قبل الاحتلال البلاد ميزت المرأة الجزائرية الحضارية أو الريفية على حد سواء أنها مالت إلى السكون وقبلت بالاكتفاء بتأدية واجبات البيت وكذلك بفعل إتقانها في خدمة البيت والعائلة والمجتمع وهذا ما جعل الرجل الجزائري يعترف بفضلها في حسن التدبير المنزلي وفي الأدوار التي كانت تؤديها على أكمل وجه ومع هذا تجد بنا الإشارة إلى بعض الجوانب المنظمة في هذه المرحلة والتي بقيت تسم الحال الاجتماعية للمرأة الجزائرية على غرار التعليم الذي كان من نصيب الذكور على حساب الإناث وكذلك درجة تعليمهم لا تتجاوز المستوى الابتدائي[2].

ولكن بعد الاحتلال تغير حال المرأة وهذا بسبب أن الإدارة الفرنسية تفطنت بأن المرأة هي التي يمكنها أن تحسن أحوال المجتمع وتشارك في رقيه وازدهاره الشيء الذي جعلها تتبع سياسة قمعية اتجاه المرأة من خلال:

تجريد المرأة من الحجاب حتى يتسنى لهم القضاء على العادات والتقاليد المجتمع الجزائري النابعة عن القيم العربية الإسلامية، حيث مارس عليها أنواع الأساليب الوحشية المتمثلة في الاغتصاب التعذيب بمختلف الأساليب وقد أتبع تعسف المستعمر في اضطهاده للمرأة الجزائرية درجة أنه يحاكمها أمام المحكمة القضائية لمجرد أنها شوهدت

[1]: يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر المحروسة، الجزء1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995، ص49.

[2]: معيوش براهيم، صفحات منسية من معاناة المرأة الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي(دراسة سوسيو ثقافية)، جامعة سطيف2 –محمد دباغين–، ص 5–6.

وهي تحمل حزمة من الحطب في الغابة بل كان يسجنها ويرهقها وتدفع الضرائب تفكيرا عن فعلتها[1]

كذلك أتبعوا إستراتيجية فضيعة خرجوا بها عن الخط الوجود وخيرية الإنسانية تتضمن تجريد المرأة الجزائرية من كرامتها والرمي يها بعيدا لتعيش على هامش الوجود حيث أنه تزامن مع السنوات الأولى للاحتلال حيث عوملت على أساس أنها نفس درجة البهائم التي تباع وتشترى في الأسواق لتشتغل في حمل الأثقال، حيث يروي أحد الضباط السامون عما شاهدوا عن تعرض المرأة الجزائرية للتعسف **(الكولونيل دي مونتاك)** الذي راسل رئيس له في الجيش يخبره عن التقتيل الذي يمارسوه ضد النسوة كما يقول:" **كنا نحتفظ ببعضهن كرهائن وتستبدل بعضهن بالجياد، ثم نبيع ما تبقى منهن بالمزاد العلني لإستعمالهن كالحيوانات لنقل الأثقال**"[2].

إن وضعية المرأة لم تكن أحسن حالا في وضعيتها فالمحن و الأفات والسنوات الجفاف و المجاعات والأمراض والوفيات والجوع قد دفعتها هذه الأوضاع للعمل كخدامة في البيوت المعمرين[3]، بأجور زهيدة بسبب انعدام فرص العمل كذلك في حالة وفاة الزوج أو غيابه إذ في هذه الفترة كانت حوالي 3000 امرأة في القضية، تقوم بغسل واجهات الدكاكين والسلالم والعمارات مقابل مبلغ لا يتجاوز ثلاثة فرنكا للساعة واحد[4].

ولم يستكملوا مخططاتهم الجهنمية ومسلسل جرائهم في حق أفراد المجتمع الجزائري عامة والمرأة خاصة حيث عملوا على نشر الرذيلة والدعارة لتعاني المرأة من عملية التلويث

[1]: محمد غربي، واقع المرأة الجزائرية ودورها في الفترة الاستعمارية (1830–1962)، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد73، ص9.

[2]: ميعوش إبراهيم، المرجع السابق، ص 7.

[3]: الوناس الحواس، الأوضاع الاجتماعية للجزائرين(1830–1930)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد1، العدد1، جانفي2013، ص7.

[4]:محمد الغربي، المرجع السابق، ص9.

وتحتقر نفسها وتتناغم أيضا مع وضعها الاستعماري الجديد الذي تنعدم فيه بشكل مطلق الشفقة[1].

وتعددت الإبادة على النساء المدن التي دخلها الفرنسيون بعدة مقاومة شرسة فانتقموا منها عن طريق تخريب وانتهاك حرمة سكانها في مقدمتها بليدة على إثر حملة 1830/11 وحملتهم على قسنطينة في 1837/10 والتي بدأت فيها النساء موقفا داعما لمقاومة "أحمد باي"، نفس الممارسة البشعة مست نساء إثرا الهجوم على الزمالة الأمير، عبد القادر في 1848 أين تعرض الشيوخ والأطفال و النساء للأسر والتشريد بالصحراء[2].

ولي تشويه صورة المرأة الجزائرية داخل المجتمع عملوا على اختيار لهم أماكن عمدا بداخل الأحياء الشعبية وقريبة من المساجد دون مراعاة أي اهتمام لمشاعر المسلمين حيث كتب أحد أفراد الجرائد الجزائرية ب(لسان الدين) واصف هذه الظاهرة التي لم يكن لها وجود قبل الاحتلال بقوله: " أما الدعارة فقد نشرتها فرنسا كالوباء في كل حين دون مراعاة لحرمة الأوساط العائلية الشريفة و لإحترام لقدسية الأماكن الطاهرة حتى بات المسجد سيدي رمضان تحيط به بيوت الدعارة "، وبهذا الحال تفشت هذه الظاهرة في الجزائر وبمجرد ممارسات وحشية ضد المرأة بكل وأفظع بكثير استمر بها العمل بها طوال فترة الاحتلال[3].

وكذلك تجسد دور المرأة في تلك الفترة في النضال من خلال تقاسم المعاناة مع الرجل وتعرضها للانتهاكات والإبادة الجماعية[4].

حيث يقول أحد الجنود الفرنسيين **Henri Pouillet** الذين كانوا شهود عيان على تعذيب والاضطهاد الذي مورس ضد النسوة في المعتقلات لسنوات طويلة حيث

---

[1]: معيوش إبراهيم، المرجع السابق، ص 8.

[2]: حباش فاطمة، إسهامات المرأة الجزائرية في النضال الوطني إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، المجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد الثاني، العدد1، يناير 2019، ص471.

[3]: معيوش إبراهيم، المرجع السابق، ص9.

[4]: حباش فاطمة، المرجع السابق، ص470.

يذكر:"**إذ كانت الجزائرية المعتقلة في سن السادس عشر والثلاثون عاما فإنها تتعرض للاغتصاب** "[1].

وبهذا على الرغم من الممارسات الوحشية التي استعملت ضد المرأة من طرف الاحتلال إلا أنها كان لها دور كبير في بعث الوعي الحماسي الديني بين السكان باسم الجهاد المقدس خاصة النساء اللواتي عرفت بالمكانة الدينية[2].

من خلال ما تم طرحه كخلاصة نستنتج أن الحملة الفرنسية على الجزائر لم تكن حملة تأديبية بقدر ما كانت غرضها استعماري وذلك نظرا للاستعدادات التي قامت بها لذلك، وجدت أن المجتمع الجزائري هو مجتمع يحمل في طياته فئات متنوعة مما أضاف لهذا الأخير نوعا من التمازج اللّغوي والتنوع الثقافي لكن لإنجاح المشروع الاستعماري وجد المجتمع الجزائري يعيش وضع اجتماعي لا يحسد عليه يسوده تدهور صحي راجع لانتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة من جهة ومن جهة أخرى عملت على كسر التعليم من خلال مجموعة من الإجراءات، وباعتبار المرأة عمود المجتمع عمل الاستعمار على استهدافها من الدرجة الأولى عن طريق تشويه صورتها وتجريدها من أصلها.

[1]: حباش فاطمة، المرجع السابق، ص 473.

[2]: نفسه، ص474.

الفصل الثاني: الإدارة الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال.

المبحث الأول: نشأة الإدارة الفرنسية.

المبحث الثاني: التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر.

المبحث الثالث: التنظيم القضائي الفرنسي في الجزائر.

المبحث الرابع: أثار التنظيم الإداري **والقضائي على المجتمع**.

المبحث الأول: نشأة الإدارة الاستعمارية .

إن الوضع الإداري الذي ألت إليه الجزائر عشية الاحتلال كان يشهد نوعا من الركود فعلت السلطات الاستعمارية للمحافظة على بعض المؤسسات غير أنها سعت لتعديلها في إطار، يسمح لها بدمج هذا التنظيم وفق ما هو سائد في أوروبا وذلك لخدمت مصالحها ومصالح مستوطنيها[1].

1. في عهد بورمون:

بعد ما تم احتلال الجزائر عمل بورمون في اليوم التالي على إنشاء لجنة الحكومة والتي تلخصت مهمتها في معاينة حاجيات وإمكانيات البلاد، بحيث ترأسها الجنرال**Firino** ،بالإضافة إلى القنصل الفرنسي السابق في عنابة **الأكسندر دوفال Doval** أما كاتب هذه اللّجنة فكان من بين موظفي الشؤون الخارجية الفرنسية وهو **دوسير Doussire** وكان يساعده في ذلك مترجمان وهم **جيراردان Giraudane** الإضافة إلى **دي صال Sall**[2].

فمن خلال ملاحظتنا للتركيبة التي أعتمد عليها في تكوين هذه اللجنة يمكننا القول أنها كانت مكونة من أعضاء فرنسيين فقط فهي تجهل تماما الشؤون الأهلية للجزائريين، فكان هدفها منصب على نقطتين أساسيتين، الأولى تمثلت في جمع المعلومات حول الإدارة العثمانية والاستفادة منها، أما هدفها الثاني فكان توفير السكن والمستشفيات للجيش الفرنسي إلاّ أنها فشلت في مهمتها الأولى كون الوثائق الخاصة الإدارة العثمانية أتلفت فلم تكن لها معلومات سوى ما قيل على أفواه الناس[3].

---

[1]: حسان مغدوري، التنظيم الإداري في الجزائر مع بداية الاحتلال بين مزاعيم التغير وحكم الموروث، المجلة الجزائر للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد6، ع1، 2021، ص02.

[2]:أبوالقاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الإحتلال، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص57.

[3]: نفسه، ص58.

2. في عهد كلوزيل:

حكم كلوزيل الجزائر في 16 أكتوبر 1830، فقرر قائد القوات الفرنسية في الجزائر إنشاء لجنة حكومية خليفة لسابقتها، والتي تكللت مهمتها بالفشل حيث كانت لهذه الّجنة جملة من التخصصات في مجالات معينة[1].

فكانت هذه المجالات تظم العدالة، الداخلية، والمالية، تكون تحت تصرفه إلاّ أن التصرفات الغير لائقة للحكام الفرنسين والتي يمكننا أن نصفها بالارتجالية بالإضافة إلى اشتداد المقاومة بالجزائر، هذا ما جعل الحكومة الفرنسية تعمل على إصدار المرسوم الملكي في سبتمبر 1831، والذي مفاده فصل المسائل العسكرية عن المدينة وكذا من شأنه تنظيم شؤون الجزائر الإدارية وذلك مانتج عنه تشكيل مجلس موسع يضم[2]:

المسؤول الإداري والمالي والمدني L'intendant civil ويعتبر هو المسؤول عن القضايا المدنية والموظفين وكذا المساءل المالية الخاصة بالجزائر وكما يلعب دور الوسيط بين وزارات فرنسا والقضايا التي تخصهم في الجزائر. بالإضافة إلى **رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا L' connondouten** ويتمتع بصلاحيات واسعة،

ويعتبر هو المسؤول عن جميع العمليات العسكرية ويعمل للمحافظة على أملاك الفرنسية في شمال إفريقيا[3]، إضافة إلى هذين الآخرين يوجد **مجلس الإدارة lecomseil d'aimstration** ويترأس هذا المجلس رئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا ينوبه المسؤول الإداري والمالي والمدني بالإضافة إلى هذين الآخرين يوجد في المجلس مسؤول البحرية

[1]: عمار بوحوش، ، السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص120.

[2]: عبدالله مقلاتتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2014، ص99

[3]: عماربوحوش، المرجع السابق، ص121.

الفرنسية والمسؤول العسكري للجيش أما من الجانب المدني يوجد ممثل للجمارك والمسؤول عن أملاك الدولة[1].

3. خضوع الجزائر لوزارة الحربية الفرنسية:

مما سبق عرضه يمكننا القول أنّ الجزائر أصبحت تحكم بطريقة عسكرية مع إخضاعها لوزارة الحربية الفرنسية تلخصت هذه السياسة في تعيين **حاكم عام Gouverneur Geueral** ينفذ سياسة العسكرية لوزارة الحرب الفرنسية[2]،

وذلك طبقا للقانون الرئاسي الصادر يوم 22جويلية 1834وتبعا للنصوص الواردة فيه يتم تعيين الحاكم العام من قبل مجلس الوزراء بناءا على اقتراح من وزير الحرب الفرنسي، مع إشرافه على جميع الضرائب ومعاقبة من لا يدفعها، وبناءا على هذه السياسة عملت فرنسا للسيطرة على الجزائرين وإخضاعهم بالقوة وتقوية النفوذ الأوروبي في البلاد[3].

ومن أجل بلوغ أهدافه استعان الحاكم العام في الجزائر بسته شخصيات عسكرية ومدنية من أجل بناء إدارة قوية يمكننا السيطرة والتحكم في زمام الأمور بالجزائر وإخضاعها لرغبات المعمرين[4]، كما كان بدوره يشرف على المدنيين ومنهم المسؤول الإداري وكذا اعتماده على المكاتب العربية التي أنشأت علم 1833والتي سنبرز دورها لاحقا[5].

فبعد هذه التنظيمات التي مثلت خطرا كبيرا على المجتمع الجزائري تلاه قرار 1سبتمبر1834 والذي كرسّ المدن الساحلية ليستقر فيها المستوطنين وتم بدورها تقسيمها إللى ثلاث بلديات الجزائر، وهران، عنابة وكما اعتبرت المناطق المتبقية مناطق عسكرية.

---

[1]:عمار بوحوش، المرجع السابق، ص121.

[2]:علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي تاريخ الجزائر إلى ماقبل الحرب العالميةالأولى، دار المعرفة، بيروت، ص651.

[3]: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص100.

[4]:علي محمد محمد الصلابي، المرجع السابق، ص652.

[5]: عبدالله مقلاتني، المرجع السابق، ص101.

طبقا فيها النظام العسكري في مناطق ضمت أغلبية الجزائريين متبعين في ذلك سياسة النهب والإبادة[1]

[1]: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، جزء1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص225.

المبحث الثاني: التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر من 1845إلى غاية 1870.

لقد كانت الجزائر في بداية الاحتلال خاضعة لسيطرة وسلطة الجيش الفرنسي الذي كان يحكم الجزائر، ابتداء من يوم 15أفريل 1845 صدر مرسوم ملكي يقضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي يوجد بها المستوطنين، كما تقرر في هذه السنة إنشاء مقاطعات بالجزائر هي الجزائر، وهران، قسنطينة، وفي هذه السنة إنشاء المقاطعات توجد أراضي التي تخضع للحكم المدني والأراضي التي تخضع للحكم العسكري والأراضي المختلطة[1].

كما نص هذا المرسوم الملكي أيضا على تشريع جديد للجزائر المتمثل في استبدال المجلس الاستشاري بالمجلس الأعلى لإدارة الجزائر وألحق به ثلاثة موظفين كبار فرنسيين يعينهم الملك، كما ألحق برؤساء المصالح الثلاثة موظفين كبار فرنسيين يعينهم الملك، كما ألحق برؤساء المصالح الثلاثة: المدعي العام، ومدير الداخلية، ومدير المالية، وموظف الرابع هو مدير المركزي للمصالح العربية، وللتنسيق بين هذه المصالح الأربعة وبينها وبين الوالي العام أنشئت وظيفة مدير عام للقضايا المدنية ولتفادي النزاع الإداري أنشئ مجلس إداري مختص بالنظر في النزاع القائم بين الموظفين[2].

وابتداء من نوفمبر من نفس السنة أصبح للمعمرين حق التمثيل في الجمعيات العامة الفرنسية وتخضع الجزائر لمراسيم الرئيس الفرنسي وتعمل وزارة الحربية على تنفيذ التعليمات الخاصة بالجزائر[3].

---

[1]: عمار بوحوش،المرجع السابق، ص132.

[2]: أحمد الشريف الأطرش السنوني، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصلئر الجديدة، 2012، ص679.

[3]: حمدي أبو بكر الصديق، السياسة الفرنسية في الجزائر(1838–1848)، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، ص14.

وقد تضمن مرسوم ملكي فرنسي 15أفريل 1845 أيضا تقسيم الجزائر من الناحية الإدارية إلى ثلاث مقاطعات وهي:

المناطق أو الأقاليم المدنية : التي يتواجد فيها عدد كبير من الأوروبيين لها مصالح إدارية عامة وكاملة وتدار حسب القانون العادي (قانون الحاكم العام)[1]، لتنظيم الخدمات العامة لفائدتهم وقد قسمت إلى دوائر وبلديات[2] ، وتشمل العمالات الثلاثة وهران وقسنطينة والجزائر، أما المناطق الممتزجة أو المختلطة : حيث يكون فيها عدد الأوروبيين أقل وأكثرية عربية تخضع لنظام العسكري و يتكاثر فيها الأوربيون عن طريق الاستيطان ويخضعون للحكم المدني في المناطق التالية معسكر، الأصنام، وملیانة، والمدية، سطيف، جيجل، دلس ونحوها[3].

أما بالنسبة للمناطق الأهلية أو الأقاليم العربية وهي التي يكاد ينعدم فيها العنصر الأوروبي ولا يسمح لهم بالإقامة فيها إلا بتصريح من السلطات العسكرية الحاكمة وتخضع للإدارة الفرنسية[4]، حيث يستقر فيها إلا السكان العرب وتدار هذه المناطق من قبل ضباط الجيش يحكونها بمساعدة الأهالي من أغوات وقواد وكان بإمكان بعضها التحول إلى أقاليم مختلطة كما استقر بها عدد كبير من الأوروبيين[5].

كما صدر مرسوم أخر في 9 ديسمبر 1848، يقضي بتقسيم الجزائر إلى منطقتين رئيسيتين وإلغاء الأقاليم المختلطة والأقاليم العربية واستبدالها بهاتين المناطق[6]:

---

[1]: عبد الوهاب بن خليفة، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار طليطلة، طبعة الأولى ، الجزائر، 2009، ص58.

[2]: بشير بلاح، المرجع السابق، ص225.

[3]:أحمد الشريف الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص679.

[4]:بشير بلاح، المرجع السابق، ص225.

[5]:أحمد الشريف الأطرش السنوسي، المرجع السابق، ص680.

[6]: بشير بلاح، المرجع السابق، ص226.

- منطقة الجزائر الشمالية: قسمت إلى ثلاث مقاطعات إدارية، مقسمة بدورها إلى بلديات منتخبة وتخضع للحكم المدني.
- المنطقة الجنوب الجزائرية: وتخضع للحكم العسكري الفرنسي.

وعليه يمكن القول أن الجزائر وفقا لهذه السياسة الفرنسية الجديدة أصبحت تابعة إداريا لوزارة الحرب الفرنسية إلى غاية 1870، وبعد انتخاب لويس نابليون رئيسا للدولة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية وبموجب دستور 1848، صدر قرار 4مارس1848 الذي أصبحت بموجبه الجزائر جزءاّ من الأرض الفرنسية[1] . وتم 1852 إلغاء النظام الجمهوري وإنشاء الإمبراطورية الثانية. كما قام نابليون في 24 جوان 1857 بإنشاء وزارة المستعمرات، يوجد مقرها بباريس تعمل هذه الوزارة على ضمان سير الأمور الإدارية، قضايا العادلة، الشؤون الدنية والتعليم والمالية والشؤون العسكرية، لكن تقرر إلغاء العمل بهذه الوزارة التي ثبتت الفشل في ميدان والعودة إلى العمل بالطرقة السابقة التي تعتمد أساسا على منصب الحاكم العام في الجزائر [2].

[1]: عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، ص58.

[2]: نفسه، ص 58-59.

المبحث الثالث: التنظيم القضائي الفرنسي في الجزائر.

لقد عمل المستعمر الفرنسي منذ وطأت أقدامه على أرض الجزائر على إدخال جملة من التغيرات من أجل جعل هذه المستعمرة جزءا لا يتجزأ من الوطن الأم وباعتبار القضاء هو الجانب المهم في جوانب الحياتية عملت سلطات الاستعمارية منذ البداية على إلغاء الجهاز القضائي الإسلامي وتقليص مهام القضاة المسلمين، أو ما يمكن القول عنه إحتواءه منتهكين بذلك معاهدة 5جويلية 1830، إلاّ أنه ما يمكننا القول أنّ الفترة الأولى من الاحتلال عرف التنظيم القضائي الفرنسي بالتذبذب والدليل على هذا إلغاؤهم للمحكمة التي أنشأت بموجب قرار 9سبتمبر1830[1]، بالجزائر وتم إلغاؤها يوم 22 أكتوبر 1830 بعد إصدارها ل13 حكما قضائيا فقط، بتأسيس ثلاث أقطاب مختلفة:

المحكمة الإسلامية: من المسلمين و بينهم وبين اليهود في كل القضايا المدنية والجنائية، قابلة للاستئناف أمام المحاكم الفرنسية.

المحكمة اليهودية: تنظر في النزاعات القائمة بين اليهود فقط.

المحكمة الفرنسية: بين الفرنسيين لكن تقوم بالتحقيق فقط في الجنايات ويتم إرسال المحاكمين إلى فرنسا لإصدار الحكم وفي 1834 تم تعديل بسيط على مستوى المحكمة الفرنسية بجعلها إلى ثلاث أقطاب على نمط الفرنسي وازدواجية التقاضي وهي[2]:

ثلاثة محاكم من الدرجة الأولى في كل من الجزائر ، وهران و عنابة تشكل من قاضي واحد.

محكمة تجارية في الجزائر تتشكل من سبعة أعيان يختارهم الحاكم العام.

---

[1] رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر1830–1892، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد الرابع، جانفي 2009، ص02.

[2] :محمد زاهي، مصير القضاء الإسلامي بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي 1830–1870، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد09، العدد 01، جوان 2020، 98.

محكمة العليا تختص بالنظر في استئناف أحكام درجة أولى والتجارية تتكون من رئيس وثلاث قضاة.

أما القاضي المسلم فقد تقلصت سلطاته وأصبح يفصل فقط بين المسلمين أما القضايا المتعلقة بالمسلمين واليهود الجزائريين إلى القاضي المسلم وذلك يمنح المتخاصمين حق الاختيار الذي لم يستعمل أبدا[1].

ولكن هذا لايعني أن هذه محاولاتهم الأخيرة في ذلك وهذا من خلال ما أورده الجنرال **De gueydon** في قوله: " **إن العدالة جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية فعلى القاضي المسلم أن ينتخب أمام القاضي الفرنسي وعلينا نحن المحتلون أن نثبت عزمنا على العزم**"[2].

فمن خلال هذا نرى الإصرار في إبعاد القضاة المسلمين واحتواء القضاء الإسلامي وتزويد الجزائر بمؤسسات قضائية مثلية لتلك السائدة في فرنسا[3].

والتي يمكننا عرضها فيما يلي:

- **قضويات الصلح:**

قضايا الصلح الاعتدائية : من مهامها النظر في الخلافات البسيطة كالتي تقع بين أملاك والمستأجرين، فهي تقع في المدن التي بها محاكم ابتدائية وكما أنّ صلاحيتها

[1]: محمد زاهي، المرجع السابق، 98–99.

[2]: شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، جزء 01، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ص378.

[3]: نفسه، 378.

محدودة، فهي نفس القضويات الموجودة في فرنسا والمتقاضون لديهم يمكنهم إستئناف الحكم لدى المحاكم الابتدائية في مدة شهر بعد إبلاغهم بصدور الحكم رسميا[1].

قضايا الصلح واسعة السلطة: لقد تم إنشاءها بموجب قرار الذي صدر في 19أوت 1854، وما ميزها عن قضويات الصلح الاعتيادية أن سلطة قاضيها أوسع من سابقها وكما تقع بعيدة عن مناطق التي توجد فيها المحاكم الابتدائية، وقاضيها يمكنه النظر في كل القضايا الشخصية والتجارية التي تتعلق بالأملاك كما أنّ حكمه يكون حكما ابتدائيا يمكن استئنافه، وله الحق النظر في القضويات التي يتعلق حكما بستة أشهر سجنا و500 فرنك وكما له الحق في النظر للقضايا المستعجلة، ومن شروط تولي القاضي لهذه المهمة في قضويات الصلح واسعة السلطة لابد له أن يكون حائزا على شهادة التشريع والقوانين الإسلامية والعادات والأعراف الخاصة بالأهالي والتي تعددت بموجب قرار 31 ديسمبر 1889[2].

قضويات الصلح العسكرية: لقد جاءت هذه المؤسسات نتيجة للسياسة الاستعمارية العسكرية، التي طبقت في أماكن التي يتواجد فيها الجزائريين فسميت بقضويات الصلح العسكرية وأما اختصاصها النظر في قضايا الخاصة بالمسلمين الذين يعود أمرهم إلى القضاة والسلطة العسكرية مباشرة، ويتولاها رجال الجندية لحل النزاعات البسيطة التي تكون بين الأوروبيين وكما استئناف أحكامها للمحاكم الابتدائية في الدوائر التي تبع لها قضويات الصلح[3].

- **المحاكم:**

[1]الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير، طبعة الثانية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2012، ص 243.

[2]: أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، ص397.

[3]: الصادق مزهود، المرجع السابق، ص244.

المحاكم الابتدائية: أو تسمى بالمحاكم من الدرجة الأولى حيث تتشكل من قاضي واحد فقط ويتواجد مقرها في كل من مدينة الجزائر، وهران و عنابة[1].

وكما تسمى كذلك بمحاكم التأديب لأنها تنظر في الجنح أيضا وكانت خاصة بالأوروبيين، وكما ينصب اختصاصها في إصدار الأحكام الابتدائية من جهة ومن جهة أخرى تعمل للنظر في الأحكام المستأنفة التي ترفع لها من محاكم الشرع الإسلامي، ففي هذه الحالة تقوم المحاكم الابتدائية باستئناف الأحكام الصادرة عنها إلى دائرة الاستئناف في مدة أقصاها شهر من صدور الحكم وكما لعبت المحاكم الابتدائية دورا فعالا من خلال القضايا التي عرضت عليها مابين سنتي 1862، 1863 حيث بلغت القضايا التي طرحت عليها سنة 1862، 3181 قضية في حين ارتفع عدد قضايا سنة 1863 إلى 3642 قضية*[2].

المحاكم التجارية: أنشأت أول محكمة تجارية بمدينة الجزائر سنة 1834 ثم تلتها محاكم أخرى في كل من وهران و قسنطينة وعنابة وكان لهذه المحاكم نفس النظام المطبق في المحاكم التجارية الفرنسية علما بأن القانون الذي تسير عليه تجاري ومدني واحد في كل من الجزائر أو في فرنسا، أما الجهات التي لا تكون فيها محاكم تجارية فإن القضايا فيها ترفع إلى المحكمة الابتدائية أو قضايا الصلح ذات السلطة الواسعة[3].

أما أعضاء هذه المحاكم التجارية الفرنسية في الجزائر فإنهم يعينون من قبل الدولة إلى غاية صدورأمر24 نوفمبر1847 الذي أعطى الحق لأعيان التجار الفرنسيين حق انتخاب أعضاء المحاكم والعشر فقط من التجار الرسمين هم الذين يحق لهم انتخاب هيئة المحكمة[4].

---

[1]: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 05.

[2]: الصادق مزهود، المرجع السابق، ص245.

[3]: نفسه، ص 263.

*للمزيد من المعلومات أنظر جدول رقم 01 الصادق مزهود، نفسه، ص245.

[4]: أحمد توفيق المدني، االمرجع السابق، ص403.

و لا يحق للجزائريين التقاضي في هذه المحاكم التجارية إلا إذا كانوا مطلوبين من قبل أرباب العمل الأوروبيين[1].

محاكم الاستئناف: لقد جاء مرسوم 1أكتوبر لإعادة بعض الاعتبار للقضاء وذلك بتأسيس مجالس بمثابة إستئناف ومجلس تشريعي لتوضيح وتقدير الآراء وهو ما إحتجت عليه السلطة المدنية لأنه يمنح للقضاء المسلمين ولأعضاء المجالس بعض الاستقلالية في سير العدالة[2].

وكانت لها صلاحيات تتمثل في البث القضايا التي تهتم جميع الفئات السكانية في الجزائر والنظر في جميع الجرائم والجنح والنطق بأحكام القانون الجنائي الفرنسي ذلك هو الأمر الذي تسبب في إلغاء القانون الجنائي الإسلامي نهائيا[3].

ولقد جاء مرسوم 31 ديسمبر الذي غير من طبيعة السلطة القضائية حيث تصبح محكمة الاستئناف محكمة فرنسية عوضا عن مجلس وتحول هذا الأخير إلى مجلس إستشاري، تضمنت تدابير الاستئناف ضد أحكام القضاة المسلمين[4].

محاكم الجنايات: ولقد تأسست نوع من هذه المحاكم في الجزائر بموجب قرار 13 أوت 1854[5].

كانت هذه المحاكم تضم قضاة وليس بها محلفين شعبيين إلا في سنة 1870 أدخل عليها هذا النظام[6]، وكانت تحكم من غير إستعانة بمحلفين كما يجري العمل في المحاكم

[1]: الصادق مزهود، مرجع سابق، 263.

[2]: عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الاستعمارية الفرنسي، جزء1، دار هومة، الجزائر، 2009، ص218، ص 219.

[3]: شارل روبيرأجرون، المرجع السابق، ص378.

[4]: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 214.

[5]:شارل روبير، المرجع السابق، ص 386.

[6]: صادق مزهود، المرجع السابق، ص246.

الحربية ولقد أثار هذا التمييز في المعاملة استياء الفرنسيين في الجزائر كان ذلك أمرا طبيعيا في نظرة القضاة الفرنسيين[1].

كما أنها لا تنظر هذه المحاكم بصفة خاصة إلا في الجرائم التي يرتكبها الأوروبيين خاصة، أما الجرائم التي يرتكبها المسلمون فأمرها يعود إلى الكوركريمينال وهو من بقايا القوانين التي يرتكز عليها أحكام الأنديجنيا الزجرية في البلاد[2].

وقد لعبت دورا كبيرا في ردع الأهالي حسب إحصائيات سنة 1863[3]، فقد تم إنشاء قضاء الأمن في نواحي الهامة وأصبحت المخالفات من اختصاص قاضي في الأمن في حين منحت سلطة البث في الجنح إلى المحاكم جنحية **Tribunal correctionel** وهي قضاء من الدرجة الأولى[4].

وبالإضافة إلى ذلك بادرت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء أربعة محاكم جنائية في مدن: الجزائر وقسنطينة وهران وعنابة شكلت من قضاة محترفين، ولكن دون هيئة محلفين وهي مختصة في النظر والبث في الجرائم التي تقع ضمن دائرة اختصاصها مهما كانت هوية مقترفيها[5].

محاكم النقض والإبرام: وهي الملجأ الوحيد بالنسبة للذين تصدر عليهم أحكام دائرتي الجرائم أو المحكمة الاستئناف ومقر هذه المحكمة باريس، وهي لا تنظر في أصل الدعوى من حيث الشكل أو مضمون بل تنظر في الحكم الصادر موافق للقانون أم لا[6]، فإذا كان لا

[1]:شارل روبير أجيرون،المرجع السابق، ص 286.

[2]:أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 399.

[3]: صادق مزهود، المرجع السابق، ص 246.

[4]: رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص8.

[5]: نفسه، ص8، ص9.

[6]: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص399.

يشمل على أية مخالفة قانونية أبرمته فصار نافذا نهائيا وإذا أرادت فيه أنه يحمل مخالفة قانونية تعمل على تحويل القضية أمام المحكمة أخرى لتعيد النظر فيه[1].

وأما حالة صدور الحكم بالإعدام من إحدى دائرتي الجرائم وإبرام الحكم في باريس فالمحكوم عليه أن يستشفع برئيس الجمهورية في القضية وإن أن المحكوم عليه يستحق رحمة صدر الأمر الرئاسي باستبدال الحكم بأشغال الشاقة بعقوبة الإعدام وإن رفض الرئيس مطلب الشفاعة نفذ الحكم [2]

[1]:الصادق مزهود، المرجع السابق، ص262.

[2]:أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 399، ص400.

المبحث الثالث: أثار التنظيم الإداري والقضائي الفرنسي على المجتمع.

أثار التنظيم الإداري: الاستيطان والتهجير.

لقد قامت الإدارة الفرنسية بتفكيك هياكل الاجتماعية للمجتمع وخطر كيانها عن طريق النزعة الاستيطانية وذلك راجع عن طريق إحداث انقسامات مابين المجتمع البدوي والمجتمع الذي يعيش في المدن[1].

ولإنجاح هذه العملية عمل على تغليب العنصر الغربي، لجأت إدارة الاحتلال بداية عهد "كلوزيل" إلى اتخاذ عدة إجراءات قمعية خطيرة ضد المجتمع الجزائري هدفت إلى إغراء المستوطنين بغية تهجير أكبر عدد ممكن منهم عن طريق تسهيل طرق التهجير إلى الجزائر من خلال منحهم امتيازات مجانية من بينها الأراضي الخصبة أي تجريد المالك لأرضه وبهذا أسس المستوطنون الوافدون مائة وست وعشرين قرية[2].

وهذا ما نتج عنه الفقر بشكل واسع بين الجزائريين الذين أصبحوا طبقة عاملة في مشاريع الاستعمار المختلفة بثمن زهيد وكذلك كان دور هذا الاستيطان هو إهمال القرى الجزائرية والأحياء التي يسكنها الجزائريون في المدن من الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما نتج عنها انتشار الأمراض والجهل بمختلف المشاكل الاجتماعية، ولقد لحق المعمرون مطلب من أهم مطالبهم الكبرى، ألا هو الاستيلاء على أراضي العرش بواسطة قوانين زجرية[3].

---

[1]:أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية في الجزائر 1830–1900، المرجع السابق، ص80–81.

[2]:بوضرساية بوعزة، السياسة فرنسا البربرية في الجزائر، 1830–1930 وإنعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص112.

[3]: بن الشيخ حكيم، سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830– 1962، مجلة العصور الجديدة، العدد 15–14، أكتوبر 2014، ص368.

ولقد مارس المعمرون ضغوطا على جميع الحكومات منذ عام 1830 للحصول على مزيد من الأراضي وانحصر الأهالي في الجبال والوهاد ونتيجة لسياسة الإبادة والقمع التي مورست عليهم والإستئصال بكل وسائل، فتم القضاء على 374 عرش في نهاية 1830، وإنشاء 650 دوارا وكانت ترافق عملية تشجيع الهجرات الأوروبية إلى الجزائر، منحهم تسهيلات لتملك الأرضي[1].

ومن جهة أخرى أدت عملية التهجير القسري والنفي والإبعاد لطبقة التجار التي كانت تعتبر طبقة غنية إلى تقليص الحركة التجارية التي كانت قائمة على البيع والشراء، خاصة بعد هدم الدكاكين والمحالات والعمارات التي كانت عبارة عن أملاك خاصة لهذه الفئة من أجل بناء ساحات وتوسيع الشوارع ورفع الإيجار الذي أصبح في يد إدارة الاحتلال وهكذا أخذ عدد الجزائريين يتناقص في العاصمة على قدر مكان الاستعمار يبسط نفوذه على سائر أنحاء البلاد، على قدر ما كان المعمرون والمغامرون يتوافدون ويقيمون في العاصمة مؤقتا إلى أن يحصلوا على قطعة أرض[2].

ونلاحظ أن عملية التهجير هؤلاء الغرباء النازحين أو الاستيطان كان أثر سلبي على المجتمع الجزائري يتمثل في:

نشأة طبقة من الإقطاعيين الأوروبيين، قلب التوازن الاجتماعي بين المسلمين والمستوطنين، خلق العنصرية البيضاء، خلق اقتصاد يخدم الاقتصاد الفرنسي الاستعماري.

محاولة فرنسة المجتمع الجزائري، تعطيل عملية التطوير الاجتماعي للمجتمع الجزائري[3]

[1]: صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم ، عنابة، 2005، ص336.

[2]: بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص109.

[3]: بن الشيخ حكيم، المرجع السابق، 365.

أثار التنظيم القضائي: إثر هذه الأحكام القضائية على المجتمع الجزائري اعتبر هذا الواقع الجديد غير من أوضاعهم القائمة، فلقد تغير كل شيء في مجريات تقاليدهم القضائية بدءا من تغير الإجراءات وانتهاء إلى تغير طبيعة المحاكمة وطبيعة العقاب[1] .

ولقد ألغي الحق في القصاص كما ألغي حق اكتفاء ولي الضحية بالدية، وألغيت العقوبات الجسدية المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية وتعويضها بالحبس لمدة طويلة.

كما تغيرت طريقة الإدلاء بالشهادة ومن المعلوم أن التشريع الإسلامي لا يفرض على الشاهد أداء القسم ولا يقبل سوى الشهادة المباشرة الشفوية .

كذلك الشهادة الذكر أقوى من شهادة الأنثى والشهادة تكون بواسطة شاهدين، ولا يمكن أيضا النطق بالحكم في غياب المتهم فلا يوجد حكم غيابيا كل هذه القوانين غير موجودة في الإجراءات القضائية الفرنسية.

وبهذا الحال فقد تغير التشريع الجزائري القضائي وأبتعد على المنظومة الدينية وهذا ما يؤدي إلى الابتعاد عن الدين الإسلامي.

وكذلك ينجم عن هذه الإجراءات القضائية غير العادلة على المجتمع الجزائري دخول الفوضى وانتشار العنف في المجتمع مع وجود فوارق اجتماعية و غيرها[2].

[1]:شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص378.

[2]: نفسه، 379.

ومن خلال هذا الطرح نستخلص إن نشأة الإدارة الاستعمارية في الجزائر مرت بمجموعة من المراحل مما يترجم عجز هذه الأخير بتنظيمها للمجتمع، فعملت بدورها على تقسيم الجزائر إلى عدة مقاطعات اعتمادا على مجموعة من القوانين أضفت شرعية لهذا التنظيم ، ونظرا للخلافات التي تنشب بين الأفراد عملت على استحداث نظام بما يخدم مصالحها فأنشئت مجموعة من المحاكم قصد ضرب القضاء الإسلامي.

الفصل الثالث: المكاتب العربية ودورها في تغيير البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري

المبحث الأول: ماهية المكاتب العربية.

المبحث الثاني: التنظيم الإداري للمكاتب.

المبحث الثالث: أهداف المكاتب العربية ودورها.

المبحث الرابع: التداعيات الإجتماعية للمكاتب العربية

المبحث الأول: ماهية المكاتب العربية.

تعتبر مشكلة إدارة الأهالي من بين أبرز المشاكل التي واجهت السلطات الاستعمارية، فعملت هذه الأخيرة على إيجاد حلقة وصل بين قيادتها العسكرية والجزائرية محاولين بذلك التوغل في الجزائر قصد بسط السيطرة والنفوذ على جل المناطق، فاستحدثت ما يسمى بالمكاتب العربية لإدارة شؤون الأهالي وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل بالتفصيل مبرزين مخلفات هذه الأخيرة على المجتمع الجزائري[1].

تعرف المكاتب العربية بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة في القبائل بصفة دائمة وذلك بإدارة عامة ومنظمة وكذلك تهدئة السبيل بالإستيطان الفرنسي وذلك عن طريق توفير الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية، وزيادة رخاء الأهالي، وعلى عمال هذه المؤسسة أن يميلوا أكثر فأكثر إلى البحث عن الحل السلمي لكل مشاكل التي كانت تطلب في الكثير من الأحيان استقبال القوة، وهذا التعريف يعود للضابط الفرنسي "**دوماس**"[2].

أما "شارل ريشار"**Charles Richard** فهو أحد رؤساء تلك المكاتب يصفها كما يلي:" إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا"[3].

---

[1]: أحمد مسعود سيدي علي، دراسة نقدية لضباط المكاتب العربية بدائرة الجلفة خلال فترة الاحتلال الفرنسي، " النقيب هارت مايسر Harat mayer نموذجا"، مجلة أنس للبحوث والدراسات، العدد 10، 2014/07/6، ص25.

[2]: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، 177.

[3]: صالح فركوس، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري 1830–1844 ، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 01، 2007، ص84.

أما فرديناند هيقونيت **Hugouet** يعرف المكتب العربي على أنه: "حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن القطر الجزائري منذ 1830 والسكان المجلس الذين يقطنون البلاد من قبل ولا يزالون إلى الآن"[1].

في حين يذهب أبو القاسم سعد الله إلى القول: "بأن المكتب العربي هو عبارة عن بلدية عسكرية فرنسية؛ فرئيس المكتب ضابط برتبة عقيد، ومعه أعوان فرنسيون وجزائريون يسيرون شؤون الأمن والقضاء ويطبقون الأحكام والقوانين الصادرة من الإدارة المركزية، والمكتب العربي هو الذي يعين ويعزل الموظفين الجزائريين ويقترح الحلول على السلطات الأعلى منه"[2].

- **نشأة المكاتب العربية:** بعد تحقيق فرنسا هدفها في احتلال الجزائر فمما لاشك فيه أن قوات الاحتلال واجهتها صعوبات جمة في كيفية التعامل مع هذا الشعب الذي تجهل عاداته وتقاليده وكذا لغته، فحاولت الإدارة الاستعمارية إرساء مؤسسة تكون همزة وصل بين الشعب وقواتها الغازية، فعمل **الدوق دورفيقو Le duc de Rovigo** على إحداث فرغا في مكتبه سماه **المكتب العربي** الذي أطلق عليه فيما بعد **مصلحة الشؤون العربية**[3]، والذي أسندت قيادته إلى النقيب "لامورسيار" **La moriciére** 1833-1834 كونه كان يحسن اللغة العربية، حيث أصبح المكتب العربي عبارة عن الإدارة للإعلام ولكن لم تطل مدة هذا الأخير في منصبه[4].

[1]: عبد القادر سليماني، دور المكاتب العربية في توطيد الاستعمار، مجلة البدر، العدد 03 ، مارس 2011، ص 70.

[2]: أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص67، ص68.

[3]:صالح فركوس، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري 1830– 1844 حوليات جامعة قالمة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المرجع السابق، ص77.

[4]: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، جزء 1، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص61.

ونظرا لعدم قدرة الضباط الفرنسيين في تولي هذه المهمة حاولوا إعادة إحياء الوظيفة التركبية القديمة وهي وظيفة أغا العرب، حيث تداول العديد من الأغوات عليها[1].

وكان أوّل من أسندت له هذه المهمة هو حمدان بن عبد الرحمان أمين السكة المعروف بحمدان بوركايب الذي كان على دراية بالقليل من اللغة الفرنسية إلا أن هذا الأخير فشل في مهمته كونه كان من الحضر ولا علاقة له بأهل الريف[2].

ومن جهة أخرى كان مدنيا لم يستطيع فرض طاعته[3]، ولأسباب معينة تم تنصيب المقدم **Marey Monge ماري مونج** بتاريخ 19 نوفمبر 1834 أغا العرب لكن هذا الأخير لم يختلف عن سابقيه وتكللت بالفشل[4].

ولما جاء الجنرال **برتزان** وقع اختياره على "محي الدين" من "أولاد سيدي مبارك" في القليعة إلاّ أنه لم يدم طويلا في منصبه أكثر من 14 شهرا (جويلية 1831- سبتمبر1832) وذلك راجع لنظرة المواطنين له واحتقاره بمصادقته لفرنسيين بالإضافة إلى عجزه عن تجاوز العساكر ففضل تقديم استقالته[5].

وفي 15 أفريل 1837 تم إعادة تأسيس الشؤون العربية حيث أسندت قيادتها للرائد **بليسي pellisser** [6].

---

[1]: صالح فركوس، الإدارة الإستعمارية والمجتمع الجزائري 1830-1844 حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المرجع السابق، 78.

[2]: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 59.

[3]: نفسه، ص 59، ص60.

[4]: صالح فركوس، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري1830-1844 حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مرجع السابق، ص79.

[5]: محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، وحدة رويبة ، الجزائر، ترجمة محمد المعرابي، منشورات AVEP، 2008، ص170.

[6]: صالح فركوس، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري 1830-1844 حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المرجع السابق، ص79.

لكن لم تبقى فترة طويلة في هذا المنصب وذلك راجع للإجراءات الإدارية التي عمل على إرساءها الحاكم العام **ديرلون**[1].

وبعد عزل الجنرال فالي تم تعويضه بالجنرال **بيجو*** **bugeand** عام 1841 والذي إستمر في هذا المنصب حتى عام 1847[2].

والذي أسندت قيادة المكاتب العربية **ليوجين دوماس E/dumas** حيث كانت هذه المكاتب منبع لقهر الجزائريين وفرض السلطة عليهم والتي نشرت في كل مكان والتي نشرت في كل مكان والتي كان على رأس كل منها ضابط برتبة بالإضافة إلى خلية من الأعوان والمترجمين والجواسيس والجنود[3].

[1]: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص61.

[2]: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص11

[3]:أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 61.

*ولد 1784 في مدينة ليموج، وعين عام 1796 ترقية ملازم ثاني في حرس نابليون الإمبراطوري، وفي سنة 1815 إنظم إلى نابيلون أثناء فترة حكم مئة يوم أرسل إلى الجزائر عام 1836 وعقد معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر 1837 توفي 10 ماي 1849 بمرض الكوليرا **ينظر**: بسام العسلي، المارشال بيجو 1737–1849، طبعة ثانية، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت، 1982، ص11.

المبحث الثاني: التنظيم الإداري للمكاتب العربية.

قام الجنرال **بيجو** في شهر فيفري 1844 بتأسيس المكاتب العربية بصفة رسمية بوضع هياكل إدارية لإخضاع الجزائريين [1]، وتم تقسيم المكاتب العربية لإدارة الشؤون العربية على المستوى القيادة العسكرية، إلى إدارة فرعية بمقاطعات الثلاثة الموجودة بالجزائر[2]، وفي كل المقاطعة توجد وحدات للمكاتب العربية من الدرجة الأولى ووحدات من الدرجة الثانوية[3].

حيث اعتمدت في إدارتها لشعب الجزائري على نفس النظام الذي اعتمد عليه الأمير عبد القادر في تسيير شؤون الدولة الجزائرية، بتعيين الخلفاء والأغوات والقياد والشيوخ،حيث كانت تسير كل مقاطعة من قبل مقدم فرنسي وكل مقاطعة مقسمة لقسمات وكل قسمة إلى قيادات حيث كانت تعمل بالتنسيق مع المكاتب العربية[4]

وقد عين في مكان مكتب عربي موظفون بدرجات محددة، فرئيسه فرنسيا برتبة عقيد متقن اللغة العربية ويعاونه مترجم حارس وكاتب وقاضي وجاني الضرائب، كما تولى هذه المكاتب بعض المستعمرين الذين كانوا يعرفون أحوال القبائل الخاضعة لهم دون الحاجة إلى مترجمين[5].

وقد استفادت أقاليم الثلاثة بالجزائر من هذا التنظيم الإداري التي وضعته المكاتب من الدرجة الأولى والثانية بالقسمات والدوائر: حيث أنشئت بإقليم قسنطينة مكاتب في كل من القالة ، عنابة، قالمة، سكيكدة، سطيف، باتنة، أما إقليم الجزائر : دلس، سور الغزلان،

---

[1]: سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص 73.

[2]: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص11.

[3]: سحولي بشير، المكاتب العربية ومشروع فرض الاحتلال الفرنسي للجزائر 1844–1870، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، ص 03.

[4].:سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص71.

[5]: صالح فركوس، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري 1830–1844 حوليات الجامعة قالمة للكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص80.

البليدة، المدية، مليانة، شرشال، تنس، شلف، بوغار، ثنية الحد، وإقليم وهران مستغانم، معسكر، تيارت، سعيدة، سيدي بلعباس، تلمسان، مغنية، وكان ذلك خلال فترة حكم الجنرال بيجوالتي كانت تعمل بالتنسيق مع المكتب المركزي بالإقليم والمكتب المركزي بالجزائر والذي تكون سلطته بيد الحاكم العام، يتواجد بكل مكتب من الإقليم رئيس وضابط مساعد، وضابط صحة، وضابط محاسب يدفع الأجور[1].

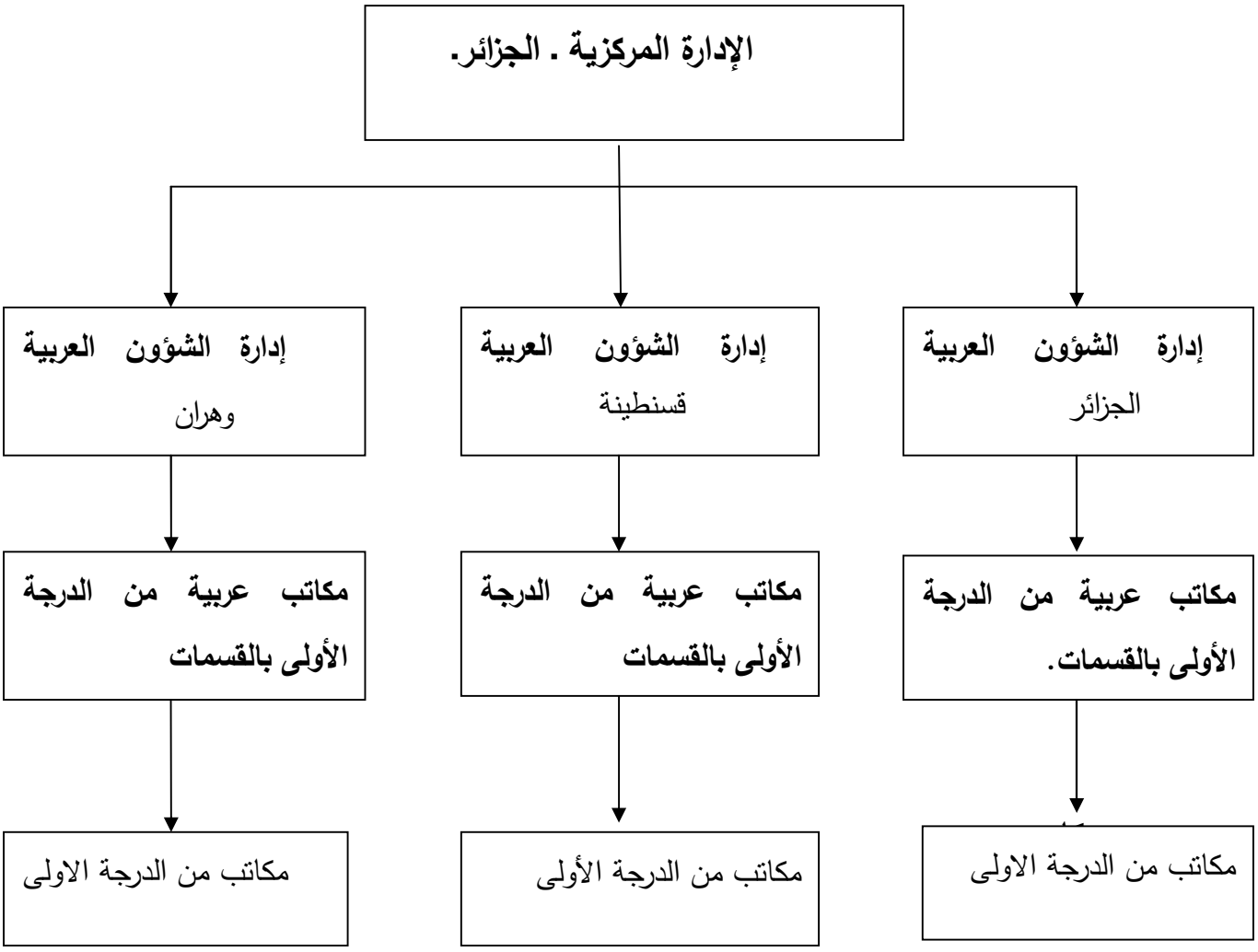

[1]: سلاماني عبد القادر، مرجع سابق، ص 71، ص72.

وفي عام 1865 بلغ عدد المكاتب العربية في عمالة قسنطينة 15مكتبا، وفي عمالة الجزائر 14 مكتبا و12مكتبا في عمالة وهران[1].

المبحث الثالث: أهداف المكاتب العربية ودورها.

- **أهدافها:** هدفت الإدارة الفرنسية بالجزائر من خلال تشكيل المكاتب العربية التعرف على بنية المجتمع الجزائري، ومواطن قوته وضعفه لضرب وحدته وانتهاك قواه باستعمال الحرب النفسية في أوساطه للتخلي عن المقاومة الشعبية وإظهار القوة والعنف الفرنسي بالتدخل في شؤون المجتمع الجزائري، والعمل على إحياء الخلافات القبلية بتشكيل الأغوات ونسب رؤساء القبائل يعلمون على مراقبة تحركات قوات المقاومة الشعبية[2].

وكذلك تمكين الاستعمار من العمل على إخضاع القبائل للسلطة الفرنسية ومراقبة السكان وتحركتهم وكذلك مراقبتها الزوايا وقادتها وأنها تعمل على تسهيل مهمة القادة العسكريين في إدارة الأهالي وفق السياسة الفرنسية، ولتسهيل عملية الاحتلال واستغلال الأرض، وتقليص من نفوذ العائلات الكبيرة واستخلاص الضرائب والقضاء على المقاومات الشعبية ومصادر التمويل وفصل الشعب عنها[3].

كانت مساعي السياسة الفرنسية في إخضاع السكان الجزائريين تسب ولائهم لمحاربة قوات المقاومة الشعبية على جانب قوات الاحتلال الفرنسي لتحطيم وحدة الشعب الجزائري وإرهاقهم على عدم تلبية فرض الجهاد ضد القوات الفرنسية[4] .

---

[1]: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، طبعة 1، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 130.

[2]: سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص 73، ص74.

[3]: صالح فركوس، الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري 1830–1844، المرجع السابق، ص 84.

[4]:سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص 74.

- **دورها:** كانت مهمة المكاتب تتمثل في جمع معلومات التي تهتم الجيش الاحتلال الفرنسي لتقوية نفوذه من خلال الإحصاء الأراضي الزراعية والتنظيمات الاجتماعية[1].

كانت سياسة المكاتب العربية تعمل لمعرفة وضعية المجتمع الجزائري و إخضاع القبائل الجزائرية لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي بالجزائر[2]، وأخذ فكرة عن التنظيم السياسي الموجود في أوساط العشائر [3]، والعمل على مراقبة القادة التي تعينهم السلطات الفرنسية الذين يسعون لتحصيل الضرائب، وعمليات الجوسسة ودعم قوات الاحتلال الفرنسي لإخضاع البلاد الجزائرية والقضاء على المقاومة الشعبية الوطنية ماديا ومعنويا بالقضاء على مصادر تموينهم الحربي والعمل على فرض عقوبات للذين ينضمون إلى صفوف قوات المقاومة الشعبية لمقاومة قوات الاحتلال[4].

كان دورها يتمثل في تفكيك المجتمع الجزائري وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على أموال كبيرة عند الجمع الضرائب كما كان المسؤولون في المكاتب العربية يقومون بدور القضاة حيث يشرفون على عملية تنفيذ الأحكام القضائية التي لاتزوق لهم[5].

[1]: سحولي بشير، المرجع السابق، ص03.

[2]:عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 131.

[3]:سحولي بشير، المرجع السابق، ص03.

[4]: سلاماني عبد القادر، المرجع السابق، ص 74.

[5]: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص131.

المبحث الرابع: تداعيات المكاتب العربية على المجتمع.

- **الحد من أسرة المقراني:** يرجع أغلب المؤرخين أن أسرة "المقراني" تعود إلى السيدة فاطمة بنت الرسول عليه الصلاة والسلام، وكما يذكر أن أجدادهم من القبائل عياض، هاجروا إلى إقليم المغرب وذلك خلال القرن 11م عمد قدوم الهلالين إلى منطقة ليستقروا في قلعة بن حماد في المعاضيد شمال مدينة وجنوب شرق مدينة برج بوعريريج[1].

وكما ترجع روايات أخرى أن أصل أولاد مقران يعود إلى قبيلة بني عباس وكما قيل أن لهم صلة وثيقة بالحفصيين الذين حكموا مدينة قسنطينة وهاجر أخرهم وهو الأمير عبد العزيز إلى قلعة بني عباس بعد ما تم إحتلال بجاية عام 1510 من قبل الإسبان[2] ،

ومن خلال هذا الطرح يمكننا القول أن عائلة أولاد مقران لا يزال غير معروف بدقة على الرغم أنها لعبت منذ القرن السادس عشر ميلادي دورا بارزا في شؤون الجزائر نظرا لتأثيرها الكبير[3].

إعتقد الخليفة أحمد المقراني أنّ السلطات الفرنسية ستدعم نفوذه فباشر عمله بحماسة إلا بعد لاتصل إلى عامين بدأت السلطات الفرنسية بمضايقة فعملت على إقامة منطقتين عسكرية في كل من سطيف والمسيلة وكما أرغمته على التخلي عن أراضي أبناء عمومته، ولم تكتفي بذلك بل انتزعت منه 3أرباع المنطقة الواسعة التي كانت هدفها إضعافه ماديا ومعنويا والتي يمكننا أن نذكر منها مايلي[4].

العمل على فرض الضرائب على الفرسان الذين تم توجيههم من أجل تحرير مدينة وهران من الاحتلال فأصبح هِؤلاء يشكلون خطرا على السلطات الفرنسية، ولم تكتفي بذلك

---

[1]: صحراوي عبد القادر: مقاومة المقراني والحداد من خلال كتابات لوي رين **Louis RiN** في ضوء المجلة الإفريقية، الحوار المتوسطي ، عدد11، 12ماري2016، ص272.

[2]: صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830–1925، المرجع السابق، ص58.

[3]: نفسه، ص 58.

[4]:بسام العسلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، الطبعة الثالثة، دار النفاش بيروت، 1990، ص123.

بل عملت هذه الأخيرة سنة1861 على إنقاص عددهم فهاجروا إلى تونس وكما أبدى المقراني كذلك رغبة في الهجرة غضبا من هذه السياسة[1].

كما اتهم النقيب أجيرود أسرة أولاد مقران بأنها تعمل على عرقلة سير الإدارة الفرنسية، فتم تجريده من الامتياز الذي حصل عليه عن والده والمتمثل في الحصول على ثلث الضريبة وراتب سنوي قدره 10.000 فرنكا، فمن خلال هذا بدأت وضعية أولاد مقران تتدهور، وخاصة بعد انتقال الضابط إلى البويرة وخلفه المقدم مارميي عام 1855 فعمل هذا الأخير على محاربة أسرة المقراني بكل الطرق، ففي 06فيفري 1856 أجبر المقراني على دفع الزكاة الخزينة والتي لم تكن مفروضة عليه سابقا[2].

فإن هذا الأخير كان هدفه إضعاف أسرة المقراني ماديا وكما عمل كذلك الضابط مارميعلى إخضاع قبيلة هاشم للضريبة مع إنهاء وصاية محمد المقراني على هذه القبائل بالمنطقة[3].

عملت على تعين ضابط صغير نقيب كابتن من الجيش الفرنسي حاكما للبرج وألزمت الباشاغا محمد المقراني في الرجوع إليه بكل الأمور وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على إحتقار محمد المقراني وجعله تحت سيطرة المستعمر و مراقبة كل تحركاته، فقد عمل هذا الضابط (بيان) على مضايقة الباشاغا و وإخضاعه للرقابة الصارمة[4].

وفي نهاية عام 1847 وبعد الاستسلام الأمير عبد القادر إلى جانب أحمد الطيب عملت السلطات الاستعمارية لنقل مجموعة من القبائل التي كانت تابعة لقيادة المقراني لصالح أحمد الطيب الذي تم تعيينه كباشاغا لواد الساحل بقسمة البويرة، فكانت هذه القبائل

[1]: نفسه، ص 124.

[2]: صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 354.

[3]: نفسه، ص255.

[4]: بسام العسلي، محمد المقراني، المرجع السابق، ص124.

كالتالي: بن باعلة، قصربني إنتاس، أولاد مسلم، فمن خلال هذا يمكننا عرض تقييم هذه القبائل خلال سنتي1846–1847 حسب ما يوضحه الجدول التالي[1].

القبائل المبعدة عن قيادة المقراني	القسمات أو الدوائر المنتقلة لها
قبيلة أولاد زكري التي تشمل الأعراش التالية: أولاد حركات أولاد ساسي أولاد رابح أولاد رحمون أولاد زيد	**دائرة بسكرة**
أولاد سيدي عيسى	قسمة مدية
بني ياعلة قصر سبخة بني منصور مليكش ونونة غرابة كسة بني أنتاس– أولاد مسلم	

- **المصدر**: صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1925، مرجع السابق، ص62.

فمن خلال الجدول وهذه التقسيمات يمكننا القول أنه الهدف من هذه الإجراء هو التقليص من حجم قيادة المقراني والتقليل من دور هذا القائد، وهذا ما أدى كذلك إلى سير هذه القوة والنفوذ نحو الاضمحلال والتلاشي، وفي سنة 1848 كذلك طرحت مسألة إعادة

[1]: صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830–1925، المرجع السابق، ص62.

تنظيم قبيلة بني عباس من جديد وتعتبر هذه القبيلة جزءا رئيسيا من قيادة "المقراني" والتي كانت تعد في نظر الإدارة الاستعمارية عقبة وتشكل خطرا في تجديد مشروعها الاستعماري[1].

كما منعت السلطة الفرنسية الباشا "غامحمد المقراني" من تطبيق نضام "السخرة" والتي كانت لابد لها من جهداً جماعيا، مثل البناء الحصاد...إلخ[2]

وفي الصدد كتب الجنرال "**أوجيرو**" قائد قسمة مدينة سطيف بتاريخ 13أفريل1867 قائلا "**لقد كانت إمتيازات المقرانيين...تسقط الوحدة تلوى...تلوى الأخرى... فكان أخرها مجموعة التويزة العنية التي كان يحضى بها**"[3].

كما عملت كذلك السلطات الفرنسية على مضايقة "المقراني" لتسديد ديونه التي اقترضها من أجل مساعدة الفلاحين وكما أرغمته على بيع بعض من أملاكه، وإلى جانب ذلك استغلت الإدارة الفرنسية التناقضات القائمة بين الباشا "غامحمد المقراني" وخصومه من عائلته منأجل إضعاف نفوذهم وفرض السيطرة عليهم[4].

- **استمالة الأعيان لخدمة الاستعمار:**

لقد لعب أعيان الجزائر وزعمائها دورا مهما في توطيد وخدمة الاستعمار منذ بداية الاحتلال، فمنهم من كان يعتقد أنّ نهاية الحكم التركي في الجزائر يعني انتقال السلطة لأعيانهم وهذا لما أوهمهم به قائد الحملة "ديبورمون" بقوله "الجيش الفرنسي لن يبقى في الجزائر أكثر من ستة أشهر وأنه عند مغادرة البلاد سيدركها بين أيدي أعيانها وتحت

[1]: صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1925، المرجع السابق، ص62.

[2]: بسام العسلي، المرجع السابق، ص124.

[3]: صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص357.

[4]: بسام العسلي، المرجع السابق، ص125.

تصرفهم، فإستعان بهم المستعمر لخدمة مصالحه نظرا لمركزهم الاجتماعي وكذا معرفتهم لشؤون البلاد وذلك من خلال منحهم بعض المناصب وغيرها من الامتيازات"[1].

وهنا لابد من الإشارة إلى أن السلطات الاستعمارية سعت للتخطيط من أجل كسب العائلات الجزائرية الكبرى لصفها وذلك من خلال منحهم جملة من الامتيازات التي تمثلت في حصولهم على بعض المناصب وكذا تعليق الأوسمة والياشين وعند الحديث على مثل هذه الامتيازات لابد لنا أن نخص بالذكر أبرز العائلات التي ظهرت في الشرق الجزائري والتي بدورها كانت متنافسة حول السلطة والتي من بينها: "عائلة بوعكاز" و"إبن عاشور" و"إبن قانة" و"إبن زكري"[2].

وهذا ما أكدته بعض الوثائق التاريخية حين أسردت كيفية خضوع "بوعزيز بن قانة" بالسلطات الفرنسية وطلب الأمان وذلك بعد خروجه من تحت سلطة "أحمد باي" ودون أن ننسى تعاون "فرحات بن سعيد" مع السلطات الفرنسية وذلك يوم 15ديسمبر 1838م وخيانته للأمير "عبد القادر" لكن عند اكتشاف أمره ألقى عليه القبض وسجن ولقد اعتبرت كل هذه الأحداث نصرا كبيرا بالنسبة للمستعمر وذلك بما وصلوا له من تهدئة الوضع والسيطرة عليه، حيث كانت السلطات تفضل التعامل مع "بوعزيز بن قانة" كونه يملك العديد من الممتلكات بمدينة قسنطينة وضواحيها[3].

وجدت السلطات الفرنسية أنه الرجل الأنسب ليشغل منصب "شيخ العرب" بالزيبان، وهذا ما يبرهن هذه الأخيرة كانت بأمس الحاجة إلى العائلة معروفة تعتمد عليها في بسط سيطرتها ونفوذها عن طريقها.

[1]: إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934، دار هومة، الجزائر 2009، ص 33.

[2]: نفسه، ص 33.

[3]: إبراهيم مياسي، المرجع السابق، ص34.

فبمجرد خضوع "إبن قانة" للسلطات الفرنسية أرسل الجنرال؟؟؟ برقية للمارشال ليخبره بما حدث وذلك يوم 29 ديسمبر1838[1]. أعرج فيها إلى كيفية خضوع "إبن قانة" ومع حوالي ثلاثين شخصية من أعيان الصحراء فهذا الحدث يثبت قدرة الفرنسيين في التحكم والسيطرة على المنطقة لينتهي الأمر بإصدار قرار المؤرخ يوم 30 ديسمبر 1838 والذي يؤدي إلي تنظيم الحكم في مقاطعة قسنطنية حيث تقرر في هذا الأخير مايلي:

- المادة الأولى: يتولى السيد "بوعزيز بن قانة" شخصيا للعرب تعويضا لفرحات بن سعيد.
- المادة الثاني: يتولى السيد "بوعزيز بن قانة" وفقا لترتيبات هذا القرار إدارة المدن والقبائل التالية:" بسكرة، وضواحيها، سيدي عقبة أماس، بوشقرون ،اليشانة، الزعاطشة، وقبائل أخرى تابعة لقيادة الزيبان[2]،

كما لا يمكننا تجاهل الدور الذي لعبه "أولاد بوعكاز"، الذين حاولت السلطة الفرنسية من خلالهم ضرب أسرة "بن قانة" عجزها على تسير المنطقة وفي حين عدم قدرتها بضمان الأمن و الاستقرار وهذا الاقتراح كان من طرف "كار بيليا" حيث فكر عندها في نقل مهمة شيخ العرب كلها لأولاد بوعكاز بحيث كان نفس الأمر الذي يفكر فيه النقيب "مارمي" ومما سهل حدوث الأمر هو إغتيال الشيخ "إبن يمينة" و إلباس تهمة الجريمة لبولخراز مما جعل ضباط المكاتب العربية تتوجه نحو التقليص من سلطة "إبن قانة" وإبراز حزب "أولاد بوعكاز"[3].

ولعل إلصاق هذه التهمة لبولخراز كان من أحد المؤامرات التي حاكتها السلطات الاستعمارية من أجل أخذ هذه الحادثة كحجة لتقليص من نفوذ عائلة بولخراز وعزله، ومن

[1]: نفسه، ص35.

[2]: نفسه، ص 34.

[3]: صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 298.

خلال هذا استطاع دسفوكس إقناع بواخراز على تقديم إستقالته وتم ذلك في شهر مارس1853[1].

ليتم تعويض هذا الأخير بالقائد إبن هني بوضياف الذي أكد إخلاصه لفرنسا وبهذا تكون أسرة إبن قانة قد فقدت سيطرتها ونفوذها على الصحاري وأصبحت تلاقي معارضة شديدة[2].

أما إقليم وهران نجد جملة من القيادات والأسر التي انتقدت لخدمة المستعمر والتي يمكننا أن نذكر منها أسرة بني شيحا من عين تيموشنت حيث ظهرت هذه الأسرة بداية القرن 18 بالإضافة إلى أسرة بوعنابي من سعيدة وأولاد قادري من وهران، ولعل من أشهر الأسر نذكر أسرة مصطفى بن إسماعيل زعيم الدواوير والزمالة[3].

أما في الغرب الجزائري أغيرت عائلة سي لعربي من أهم العائلات التى كان لها نفوذ سياسي، حيث كانت هذه الأخيرة من القبائل المخزنية، وفي المقابل في الجنوب الوهراني برزت أربعة عائلات والتي تخص بالذكر منها أولاد قاضي أولاد صافي، إبن أحمد إبن مكي وأولاد سيدي الشيخ دون أن ننسى الدور الذي لعبته قبيلة أولاد بومدين التي كان لها تأثير كبير في المنطقة بحيث حينها أغتيل قائدها أحمد ولد علي بومدين أثناء ثورة أولاد أولاد سيدي الشيخ عام 1865 سارعت الحكومة الفرنسية في تعويضه بإبن أخيه سي محمد ولد مصطفى وهذا دليل على أن السلطات الفرنسية كانت تعمل على تعويض القياد من نفس العائلة لاستمرارها في خدمة مصالحها [4].

---

[1]: نفسه، ص 299.

[2]: نفسه، ص 300.

[3]: شهيناز بوحوص، الدور السياسي و الاجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن 19، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 168.

[4] :شهيناز بوحوص، دور الزعامات المحلية في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر1830–1871، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، عدد12، مجلد02، ديسمبر 2021، ص102.

ومن الناحية الغربية لعمالة وهران انتشرت عائلة أولاد الزين بن داود والتي يعود نسبها إلى أولاد علي أحد بطون بني عامر حيث عين الزين بن عودة باشا أغا وكما عين الشخط ولدا الزين بن عودة في منصب أغا فتفكر هذا الأخير وسام جوقة الشرق نظرا لما كان يقدمه لفرنسا من خدمات[1].

ومن خلال ما تم طرحه يمكننا القول أن السلطات الاستعمارية نجحت في ضرب المجتمع الجزائري عندما أوكلت قياداته لعناصر ذات حسب ونسب بحجة إرساء الديمقراطية على نظام في الجزائر خليفا لذلك السائر في فرنسا، وبعدما اكتفت فرنسا بخدمة هؤلاء و عملت على تقليص نفوذهم والتخلي على خدماتهم وكان ذلك خاصة بعدما بدأت السلطات الاستعمارية تحقق التفوق والانتصار على مقاومة الأمير عبد القادر فاتخذت الإجراءات عملت من خلالها على تجريد هؤلاء من الامتيازات التي منحت لهم سابقا فاتخذت اتجاههم جملة من الإجراءات والتي يمكن التعبير عنها بمايلي أنها أجبر ت هؤلاء على دفع الضرائب نقدا حيث أشرفت المكاتب العربية على جمعها، تجريد الأجواد من حقوقهم في استعمال السخرة لمصالحهم الخاصة، إصدار بعض المراسيم ضدهم مثل مرسوم 1863 الذي كان له أثر بليغ على النظام والذي هدف إلى القضاء على نظام القبالة وهذا ما سنتاوله لاحقا بالتفصيل[2].

ومع هذا الطرح كله الذي قدمناه نلاحظ أن الإدارة الاستعمارية كانت تتحكم بشكل كبير في المجتمع الجزائري آنذاك، وبهذا فلقد زودنا الأستاذ المشرف "ياسر فركوس" بوثيقة أرشيفية تنشر لأول مرة من الأرشيف الفرنسي المؤرخ في أوت 1870 توثق الحالة الاجتماعية التي كانت تعيشها الجزائريون أو المجتمع الجزائري آنذاك من خلال تحكم الإدارة الاستعمارية في أيام الحصاد وفي مجال الفلاحي بشكل عام حيث أن هذه الوثيقة

[1]: نفسه، ص104.

[2]: شهناز بوحوص، دور السياسي والاجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن 19، مرجع سابق، ص169، ص170، ص171.

تمثل اجتماع حضره أعيان بدوار ولاد سنان بنواحي منطقة قالمة حيث تبين هذه الوثيقة المترجة إلى الفرنسية كذلك ، تبين لنا أن الأمور تحت سيطرة الإدارة الاستعمارية حيث أمنعت الجماعة اولاد سنان في كيفية تصرف في أمور أملاك العقارية وأنها كانت تفرض عليهم غرامات مالية باهظة وكانت تقبض على كل حصاد الزراعي في تلك الفترة ويصبح من أملاك الإدارة الاستعمارية وهي التي تتصرف في توزيعه على الدوار[1]. **ينظر الملحق رقم1**.

- **محاولة القضاء على المقاومة الشعبية:** لقد حاول الضباط الفرنسيين القضاء على الثورات التي قامت ضدهم من خلال التواصل الأهالي ومراقبة تصرفاتهم ومثالا عن النقيب boissonnet الذي تمكن من الحصول على أخبار جيدة حول الحياة الجزائرية ومما مكنه من ذلك هو قدرته على الإحاطة باللغة العربية والشعر فتعرف على أخبار الأهالي من خلال استغلاله للشعر الشعبي حيث مكنه هذا الأخير من الوقوف على ما يرمي له تفكير هؤلاء ومن خلال هذا يمكننا القول أن ضباط الفرنسيون كانوا يستغلون كل ما يقربهم من الأهالي قصدا في مراقبتهم وتحري أخبارهم [2].

كما لعب ضباط المكاتب العربية دورا مهما في مراقبة رجال الدين أو كما يطلقون عليهم تسمية الأشراف والذين كانوا يبشرون الناس بالنصر، بحثهم على الجهاد محرضين القبائل على ذلك مقينين لهم أن لابد من رحيل الفرنسيين من الجزائر، وفي هذا المجال كلف الضباط "دنفو" من أجل إعداد دراسة تستهدف معرفة أصول هؤلاء وانتماءاتهم ولعل ذلك من أجل معرفة كيفية السيطرة وعرقلة ما يصبوا إليه هؤلاء وفعلا لقد أعد كتابا تضمن

[1] :Archives nationales dofranace. Franom 39-Gga 22KK -050-0012.

[2]: عبد القادر مرجاني، السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19م، أطروحة دكتوراء، جامعة جيلالي أليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص72.

مختلف الطرق والزوايا، تحت عنوان الإخوان والطرق الدنية عند المسلمين القطر الجزائري عام 1849.

ولقد كان هذا الكتاب بمثابة دراسة تهدف إلى التنويه للسلطات الاستعمارية بمدى خطورة هذا القطاع كونه يشكل حاجز كبير أمام التوغل الفرنسي في البلاد [1]

ولقد كثف ضباط المكاتب العربية مجهوداتهم لمعرفة ما يجري في البلاد من خلال فرض مراقبة دائمة مستمرة على المساجد والزوايا[2].

وبعد اشتداد الصراع بين قوات الاحتلال والجيش الشعبي الوطني بقيادة الأمير عبد القادر، عملت السلطات الفرنسية على تطبيق جملة من الإجراءات التي من شأنها مجابهة المقاومة الشعبية والقضاء عليها وكذا القضاء على مصادر تموينها وذلك اعتمادا على سياسة الأرض المحروقة، من خلال تفقير الشعب والعمل على تجويعه وإبعاده عن المساهمة في المقاومة الشعبية ومن بين الأمثلة التي تبرهن هذه السياسة نذكر الحملة التي قام بها المقدم "لامور سير" يوم 04 جانفي 1835 برفقة 3000 جندي، حيث مرو بالدويره و بوفاريك وصولا إلى الشقة وبعدها[3]، عبورا إلى بورومي ثم إلى مستنقع حلولة حدود المتيجة وفي هذا الصدد يقول:" **رحنا نحرق كل هذه الدواوير دون رحمة ولا شفقة ونقتل الرجال الذين نلتقي بهم ثم نعود إلى الجزائر فرحين بما قمنا به نصدر بيانا يرفع شأننا من هذه العملية الرهيبة**" [4].

فمن خلال هذا يمكننا القول أن الضباط العسكريين كانوا يمارسون أبشع أنواع التقتيل والترهيب في الصفوف الشعبية رغبة في ترهيب الشعب وعزله عن المشاركة في المقاومة، في هذا السياق يمكننا تسليط الضوء على الحملة التي قام بها الجنرال "دار لانج"

---

[1]: صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 54.

[2]: نفسه، ص 55.

[3]: عبد القادر سلاماني، الإستراتجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة 1832–1847، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، 2009/2008، ص102.

[4]: عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص103.

رفقة 2400 جندي فرنسي في منطقة واد حيمر قرب سهل ملانة وصولا إلى زناتة ثم إلى القبائل بني عامر حيث قاموا بنهب مطاميرهم و استطاعوا إخضاعهم لكن بعد 5 أيام انسحبوا خوفا من قوات الأمير عبد القادر[1].

وتواصلت سياسة الاحتلال من أجل العمل على إخضاع القبائل الجزائرية والقضاء عليها وذلك في إبعادها عن المقاومة وفي هذا المجال شنت حمالات متواصلة على القبائل ونخص بذكر من بين هذه الحملات تلك الحملة التي قادها المقدم "لامور سير" في سوم 20 أوت 1840 قام فيها بنهب مطامير أولاد جبارة وأولاد خلفة فخلال فترة 3 أشهر تمكن من القضاء على هذه القبائل ونهبت ماشتيهم وذخيرتهم و مؤونتهم ، وكما قام هذا الأخير كذلك بحملة ضد بني عامر نهب من خلالها مطاميرهم لتموين الحامة الفرنسية بوهران [2].

فمن خلال هذه السياسة تم إضعاف الشعب الجزائري وحرق محاصيله ونهب ماشيته، دفعا لإبعاده من أجل الالتفاف حول المقاومة الشعبية كما هاجمت القوات الشعبية بقيادة "لامور سير" شهر أوت 1840 بن عامر وقبائل لغرابة، وقامت إبادتهم وقتل أهم قاداتهم و إختطاف النساء ونهبت مطاميرهم بحيث تم توجيهها إلى وهران وكما تكررت هذه العملية في 11 أكتوبر حيث خلفت خسائر بشرية وحيوانية كبيرة، وكما اعتمدت القوات الفرنسيين على سياسة الإبادة من أجل إجهاض المقاومة حيث قام الجنرال "بريقو" وقواته بمطاردة قبائل ولغرابة يوم 14مارس 1836 وصولا إلى الشلف وتم نهب ما يقارب 2000 رأس غنم ، وجهوها إلى وهران[3].

---

[1]: نفسه، ص 104.

[2]: عبد القادر سلاماني، سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر1830–1847، مجلة دراسات، المجلد07، العدد03، 28 أفريل 2018، ص125.

[3]:عبد القادر سلاماني، جرائم الاحتلال الفرنسي ضد الشعب الجزائري 1830– 1847منطقة معسكر أنموذجا، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، مجلد 12، عدد25، 2020، ص234.

ومن خلال ما تم طرحه و كخلاصة نستنتج أن المكاتب العربية لعبت دورا مهما في توطيد الاستعمار و توسيع نطلقه حيث اتبعت جملة من الأساليب من أجل فرض سيطرتها على كل جزء من أجزاء البلاد فجعلت هذه المؤسسة كحلقة وصل بين الجنس الأوروبي والسكان الأصليين وأتبعت من خلالها مهمة الجوسسة وكما اعتمدوا عليها في جميع الضرائب ولم يكتفي ضباط المكاتب العربية إلى هذا الحد بل اعتمدوا عليها في استماتة العائلات الكبرى لخدمة الاستعمار وذلك من خلال سياسة فرق تسد والعمل على ضرب هذه العائلات ببعضها البعض بعدما ما منحتهم جملة من الامتيازات طمعا في خدمة الاستعمار ومصالح فرنسا وبعد الانتهاء من هذه المهمة، كانت تقوم سياسة مغايرة وهي الحد من نفوذ هذه الأسر وهذا ما قامت به مع أسرة المقراني وغيرها من الأسر ذات النفوذ في الجزائر، ولم تكتفي بذلك بل رسخت هذه المؤسسة في محاولة ضرب المقاومات الشعبية والقضاء عليها والعمل للتضييق على رجال الدين والزوايا ومراقبتهم من خلال الضرائب الباهظة التي فرضت على هؤلاء من أجل التخلي على مهمتهم والمتمثلة في حث أبناء البلاد على الجهاد وبهذا نجحت هذه المكاتب طوال فترة عملها المتمثل في توطيد وترسيخ الاستعمار.

الفصل الرابع: قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863.

المبحث الأول: ظروف صدوره ومضمونه.

المبحث الثاني: إجراءات تطبيقه.

المبحث الثالث: أهدافه.

المبحث الرابع: الأثار الإجتماعية المترتبة عنه.

الفصل الرابع: قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1663.

المبحث الأول: ظروف صدوره و مضمونه.

يعتبر قانون السيناتوس كونسيلت (senatus consulte) الذي تم إصداره 22 أفريل 1863، منعرجا حاسما في تاريخ التشريع العقاري الفرنسي في الجزائر، كما أنه يمثل نقطة تحول يمكننا القول أنها مست جميع جوانب الحياة[1].

وذلك لما ترتب عنه من أثار بالغة الخطورة كان لها تأثير كبير على البنية الاقتصادية و الاجتماعية للإنسان الجزائري وخاصة على الصعيد الاجتماعي الذي هو ينصب في موضوع بحثنا لذا سنحاول تناول هذا القرار بنوع من التوسع مبرزين انعكاساته على المجتمع الجزائري وما ترتب عنه من أثار اجتماعية بالغة الخطورة والتي سنعرضها في هذا الفصل[2].

1. ظروف صدوره

إثر سقوط الجمهورية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث، وذلك في سنة 1852، حيث تسمت سياسة بالتقلب اتجاه الجزائريين، وكما عمل على محاولة دمج الجزائر بفرنسا، وذلك من خلال إرضاء المستوطنين من خلال تشجيع حركة الاستعمار الرأسمالي عهده استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر، وذلك منذ تعيين الجنرال "راندون" "randon" * حاكما عاما علي الجزائر فعمل هذا الأخير على تشجيع حركة الاستيطان

[1]: زوراف شهرة زاد، سياب خيرة، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائر بين 1830.1873، دراسة في المحتوى و النتائج مجلة الأحياء، م:20، ع26، 26سبتمبر 2020.

[2]:بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830.1962، ج1، ط1، المؤلفات لنشر و التوزيع، الجزائر 2013، ص365.

الأوروبي في الجزائر وذلك من خلال بناء 56 قرية إستيطانية في الفنرة الممتدة مابين 1853،1859.[1]

ولعل أهم خطورة قام بها الإمبراطور نابليون الثالث تمثلت في إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات (1858.1860) فقام بإنشاء17 قرية استيطانية ووزعت 4600 قطعة أرض مجانا على المهجرين الأوربيين غير أن هذا الإجراء لقي معرضة شديدة من قبل العسكريين وضباط المكاتب العربية مقنعين نابليون بسلبيات هذه السياسة، مما جعله يحضر إلى الجزائر عام1860 والتأكد مما قيل له، وانتهى الأمر بإلغائه لوزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860. والعودة إلى النظام العسكري رغم معارضة المستوطنين لينتهي الأمر بتعين المريشال "بليسي" حاكما عاما على الجزائر[2].

فسار هذا الأخير على نهج سابقه "**راندون**" فيما تعلق بمصادرة الأراضي ودعم التوسع الاستعماري وذلك من خلال مد الطرق المعبدة والسك الحديدية ولعل اقتناع الإمبراطور نابليون بفكرة المملكة العربية يعود إلى تأثره بآراء مترجمه ومستشاره إسماعيل عربان[3].

مذ الزيارة الأولى لنابليون للجزائر 1860 وهو يفكر في مسألة الملكية والعقار إلا أنّ زيارته سمحت له بالوقوف على حقيقة الأمر، فمن خلال هذا عمل على تحديد الخطوط العريضة للسياسة التي ينوي تطبيقها في الجزائر من خلال الرسالة التي بعث بها إلى

---

*راندون جاك لويس(1795.1871) Jacques louis césar Alexandre conte de RANDON عسكري وسياسي فرنسي انتقل إلى الجزائر عام (1828.1847) تولى عدة مناصب وعين حاكما عاما للجزائر(11.12.1857) وقام بعدة حملات لقمع المقاومة في إقليم البابور' الأغواط... ميزاب: ينظر: بن داهة عدة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830.1962، ج2، 2008، ص495.

1: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص15.

[2]: نفسه، ص19.

[3]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830.1930)، مذكرة دكتوراه جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.2014،ص114.

الماريشال "بليسي"* يوم 06 فيفري والتي يمكننا اعتبارها بمثابة الخطوات الأولى لقانون "سيناتوس كونسيلت" 1863[1].

ويمكن تلخيص الافكار التي وردت في هذه الرسالة* في النقاط التالية:

- التذكير بالتعهدات التي أخذتها الحكومة الفرنسية على نفسها إتجاه الجزائرين في ما تعلق بإحترام ديانتهم وممتلكاتهم.
- من أجل راحة وإزدهار الجزائر لابد من تمتين الملكية العقارية في الجزائر.
- التظاهر بنوع من العطف إتجاه العرب حيث قال الإمبراطور: "يجب أن نقنع العرب بأننا لم نأتي لأضطهادهم ولسلب ممتلكاتهم، وإنما جئنا لنجلب لهم مزايا الحضارة" [2].

ثم أضاف قائلا " ومما ذكرنا تفهم المريشال مقصودة في شأن الجزائر وتوضح ذلك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا تليق بها إسم قولونية... بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء الفرنسيون... لأنني إمبراطور العرب وإمبراطور لفرنساويين معا"[3].

- تكليف المرشال "راندون" بإعداد قانون عقاري جديد يتضمن أحد فصوله الإقرار بأن الأعراش وفروع الأعراش لها ملك مطلق على الأوطان التي استقروا بها[4].

---

*: **الماريشال بيلسي:** عين حاكما عاما للجزائر 24نوفمبر1860كأول حاكم عام بعد نهاية عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858.1860) حيث طمع في المزيد من السيطرة المعمرين على الجزائر: ينظر: مصطفى عبيد، دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى المريشال "بيلسي" 6 فيفري 1863، المصادر25، ص257.

[1]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص114.

*ينظر النص الكامل لهذه الرسالة في: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص161

[2]: صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص115.

[3]: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص162.

[4]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق ، ص115.

ونزولا عند رغبة الإمبراطور نابليون الثالث* تم إعداد مشروع "سيناتوس كونسيلت" في شهر مارس وبعد إطلاع مجلس الحكومة عليه، تم عرضه على مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث عقد هذا الأخير جلسة بتاريخ 9مارس 1863 لمناقشة هذا القانون الإمبراطوري الشهير الذي وضع من قبل الجنرال ألار Allard الذي شرح الأسباب الداعية لهذا المشروع، كما كشف هذا الأخير على نوايا الإمبراطور نابليون الثالث الذي كان من مؤيدي هذا المشروع وهذا من خلال قوله : "وأخيرا على الحكومة أن تستعمل ما لديها من سلطة مع بعض العشائر التي رغم خضوعها للحكم، قد تمنع الأوروبيين من الدخول إلى أراضيها، وبذلك يمكن تقسيم أراضي الشمل..."[1].

حيث تمت المصادقة عليه يوم 13أفريل 1863بـ117صوت مقابل صوتين رافضين ليتم الإعلان عنه يوم 22أفريل 1863[2].

2. مضمونه:

يتألف قانون مجلس الشيوخ أو سيناتوس كونسيلت من سبعة فصول يمكن تلخيص أهم ما جاء فيه في النقاط التالية:

الفصل الأول: إن الأرض المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في أرض الجزائر بصفة مستمرة منذ أمد طويل إنما هي ملك رسمي لهذه القبائل[3].

الفصل الثاني: سيتم بصفة إدارية وفي أقرب الآجال:

---

*الإمبراطور نابليون الثالث: (1808-1873) إمبراطور فرنسا في الفترة (1852-1870) للإمبراطورية الثانية، ولد في باريس وهوإبن لويس بونابارد. نفى قانون فرنسي صدر عام 1816، قضى شبابه في إيطاليا وعاد إلى فرنسا في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية وأعلن نفسه إمبراطور 1852. ينظر: فبراس بيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج1، دار أسامة للنشر، عمان، 2003، ص1022.

[1]: مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص14.

[2]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص116.

3: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص61.

- تحديد مناطق القبائل.
- توزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي أراضي الفلاحة الأخرى، بأراضي يجب أن تبقى على صفة أملاك البلدية.
- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان فيه هذا الإجراء ممكننا ومناسبا[1].

الفصل الثالث: سيتم إصدار لائحة إدارية تحدد:

- أشكال تحديد مناطق القبائل.
- أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير والتصرف في الأملاك الخاصة بالدواوير.
- الأشكال والشروط التي يتم في إطارها تأسيس الملكية الفردية وطريقة إصدار عقود الملكية[2].

الفصل الرابع: ينص على الإبقاء على دفع الرسوم بالنسبة للمقيمين في تراب الأعراش لصالح خزينة الدولة[3].

الفصل الخامس: خاص بحماية حقوق الدولة للأراضي والأملاك بالرجوع إلى قانون 16جوان 1851الذي يحدد أملاك الدومين، وينتزع الملكية لفائدة المصالح العمومية[4]

الفصل السادس:إلغاء الفقرتين 2 و 3 من المادة 14 من قانون 16جوان 1852المتعلق بتأسيس الملكية في الجزائر ولا يمكن انتقالها لغيرهم إلا بعد صدور عقد فردي مسجل.[1]

---

[1]: محفوظ قداش ، المرجع السابق، ص164.165.

[2]:صالح حيمر، قانون السيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية ، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص3.

[3]:نور الدين إيلال، المرسوم المشيخي22 أفريل 1863 والمواقف المختلفة منه، جامعة لبليدة، ص3.

[4]: نفسه، ص4.

الفصل السابع: الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون 1جوان 1851، خاصة ما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة وإجراءات الحجر[2].

للمطالعة أكثر ينظر في قسم الملاحق ملحق رقم 3.

المبحث الثاني: إجراءات تطبيقه.

1. إجراءات أولية (إصدار المراسيم).

لقد سبق تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت إجراءات مبدئية عملت الإدارة الفرنسية من خلالها على تهيئة الرأي العام الجزائري وذلك من خلال جملة من الحملات الإعلامية واسعة تضمنت نشر المراسيم[3].

وذلك اقتراحا من الحاكم العام إضافة إلى التقرير وزير الحربية حيث تم إبلاغ القبائل عن طريق نشر تلك المراسيم في الجريدة الرسمية وجريدة المبشر[4].

كما تعرض في المحافظات والدوائر والأقسام وتنشر في الأسواق وكذا في القبائل المعينة[5].

---

[1]: ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات على القبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف) فيما بين 1863ت1900، مذكرة دكتوراه، جامعة وهران1 ، أحمد بن بلة، 2017.2018، ص146.

[2]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص118.

[3]: ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص148.

[4]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر ، المرجع السابق، ص122.

[5]: ليلىبلقاسم، المرجع السابق، ص 148.

2. تحديد أراضي القبائل وتوزيعها على الدواوير.

إن مهمة تحديد الأراضي وتوزيعها على الدواوير تختص بها اللّجان الإدارية، حيث تعمل هذه الأخيرة على جمع كل المعلومات اللاّزمة من خلال السماع لكل الشهود الذين هم على دراية كافية بهذه الأراضي بعدما تعمل اللّجان فتحرر تقرير إجمالي يرفق بمذكرة وصفية لحدود القبائل والدواوير[1].

وبعد هذه العملية يرسل التقرير إلى الجنرال المسير بالمنطقة العسكرية ولبذي يقوم بدوره بالتحقق من صحة المعلومات، و لا ترسم حدود القليبة إلى بعد الحصول على المصادقة وذلك بموجب مرسوم اقتراحا من الحاكم العام وتقرير وزير الحربية[2].

وبعد هذه العملية يتم توزيع الأراضي على مختلف الدواوير وفي نفس الوقت يتم فرز أراضي العرش*(Elle adigagé du salorch les torremelk) وكذا الفصل بين الأراضي الخاصة فردية كانت أم جامعية مما يؤدي في أخر المطاف إلى استحداث الملكية الفردية[3]

وهكذا ما أقرته المادة 15من المرسوم 23ماي 1863 حيث ورد فيها" إن التصنيف العقاري في إقليم كل دوار يشمل أملاك البيالك* les biens beylck أملاك الملك الخاص les biens melk الأملاك المشتركة les biens comumaux والأملاك الجماعية للزارعة les bines collectifs du calture.[4]

---

[1]: صالح حيمر 'السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 122.

[2]: صالح حيمر قلنون سيناتوس كونسيلت1863 حول الملكية العقارية في الجزائر ، ص9.

* أراضي العرش: المشاعة تعرف بإسم أراضي العرش في إقليم الجزائر، قسنطينة وهذه الأراضي من المعروف أنها ملك لسلطان والذي تخلى عنها لصالح القبيلة للتصرف فيها. ينظر: عيسى يزيز، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص11.

[3]: بن داهة عدة، ج1، المرجع السابق، ص 37.

[4]: ليلى بلقاسم، مرجع السابق، ص123.

ولعل هذه التقسيمات هي التي كانت سبب في نشوء العديد من النزاعات و الإحتجاجات حيث حددت الدواوير والنشاوي والإقرار بوجود أراضي الملك وأراضي البايلك وتلخص في تقرير مختصر، تلحق به المحاضر الرسمية والخرائط الطبوغرافية ثم ترسل هذا الملف إلى الجنرال المسير أو العامل العمالة حسب كل الإقليم إذا ما كان مدنيا أو عسكريا ثم يحول إلى الحاكم العام الذي يقوم بال في نظامية العمليات[1].

ومن بين القبائل التي خضعت لإجراءات التطبيقية للقرار السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 وذلك طبقا لما نصت عليه الترتيبات الصادرة في 23 ماي 1863 ونذكر على سبيل المثال 48 قبيلة منها17 قبيلة في إقليم وهران كما هو مبين في الجدول التالي:[2]

جدول يوضح القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي 22 أفريل 1863

حسب ما نصت عليه الترتيبات الصادرة في 23 ماي 1863. 38 قبيلة في إقليم وهران.

[1]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق ص123.

[2]: بن داهة عدة، المرجع السابق، ص379.

الدائرة	القبائل
وهران	الزمالة ،الدواوير ،التحاليت.
مستغانم	عكرمة، الغرابة.
زمورة	لحوارطة، أولاد سويد، الحسامة، بني درقون.
عين موسى	أولاد العباس، أولاد بوايقي، أولادعلي، مربوة.

الضاية	أولاد سيدي خليفة.
الجعافرة	الجاعفرة، أولاد بن جعفر، الجعافرة التوامة،
معسكر	غبة الجبالة، بن ناير، بني غدو، القعلة.
تيارت	بني مدين، أولاد الشريف الشراقة،أولاد الشريف، الغرابة، أولادمسعود.
سعيدة	بني ميارين الفواقة، بني مليار بن التحالة، أولا خالد الغرابة، وي ثابت.
تلمسان	بني ورنيد.
الغزوات	سواحلية التحالة، سواحلية الفواقة، ندرومة، زواية
مغنية	بني والسين، أولاد سيدي مجاهد، جويدات، زمارة.
سيدو	أولاد أوريخ، بنيهدير، الغرابر، القط.

مصدر: بن داهة عدة، ج1، ص379.

فلنا مثالا بين أيدينا عن التقسيمات وتحديد هذه الأراضي فلقد زودنا الأستاذ المشرف ياسر فركوس بخريطة تنشر لأول مرة تمثل المناطق الحدودية لقرية تحدها منطقة

لخزازة ولاد سنان ولاد عادي، هذه الخريطة تم رسمها بموجب مرسوم إمبراطوري ومن خطّ الحدود هم الأهالي أنفسهم بأمر من رئيس المكاتب العربية [1].

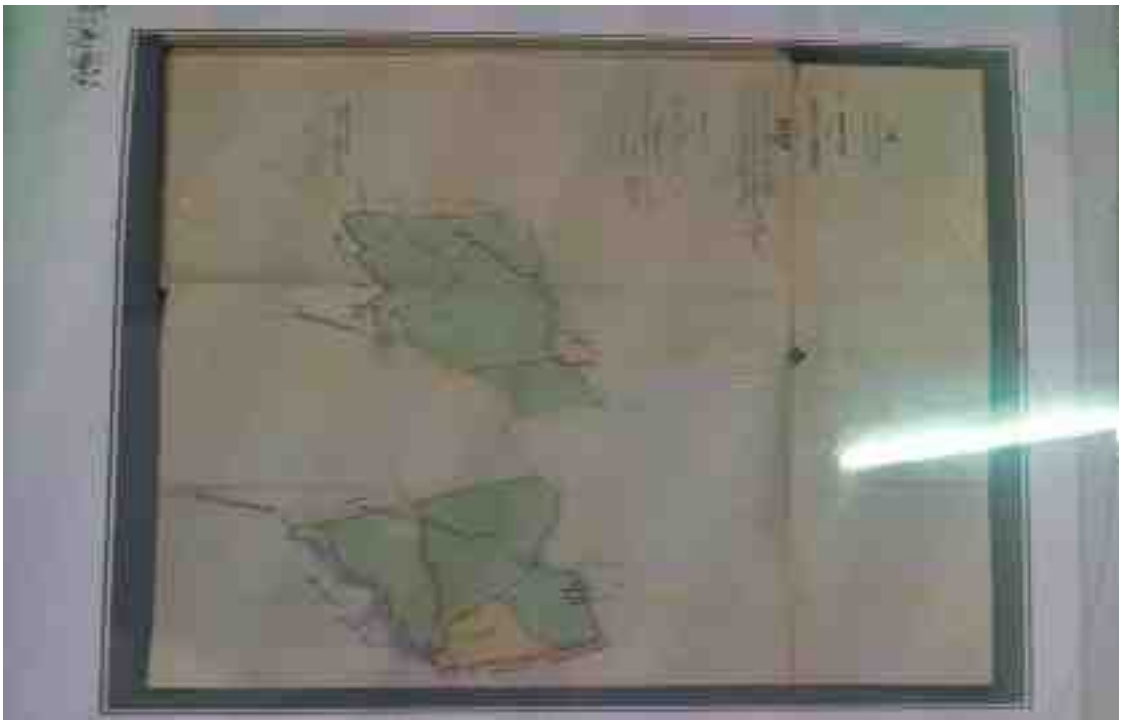

- خريطة توضح حدود لقرية محاذية لمنطقة لخزارة زودنا بها الأستاذ المشرف فركوس.

3. نقل الملكية التابعة للدواوير.

لم ضبط عملية نقل الملكية بالنسبة لأملاك البلدية، والتي أسندت مهمتها الجماعات المعينة من قبل الجنرال أو العمالة حيث خولت لها مهمة الموافقة لنقل الملكية بطريقتين إماّ عن طريق البيع بالتراضي أو من خلال البيع بالمزاد. حيث يتم تقيم الممتلكات من قبل

[1] Archives Nationales do France ، Frano 39- GGA 22KK 060-0006.

خبراء فإذا كانت قيمة العقار تقل عن 500 فرنك، فإن الحاكم هو الذي يتولى المصادقة على العقد أما إذا فاقت قيمة العقار ذلك فإن عملية الموافقة تخص الإمبراطور[1].

4. استحداث الملكية الفردية وتحرير العقود:

إن استحداث الملكية الفردية يعتبر الهدف الأسمى لقانون سيناتوس كونسيلت فذلك يمكن وضع حد للملكية الجماعية التي بدورها غير قابلة للتجزئة ثم يتم العمل على تحديدها بدقة (LA Prè CISER) وإتباعها بسندات[2] .

تمت هذه العملية بعد صدور مرسوم الذي يحدد الدواوير التي سوف تؤسس فيها الملكية الفردية فبعد هذه العملية تقوم اللّجان الإدارية واللّجان المتفرعة عنها في البدء في تعين الأماكن والأراضي التي يراد تقسيمها، فبعد التقسيم يقدم المشروع لجماعة كل دوار ويعطى لهم فرص من أجل الطعن وتقديم الاحتجاجات حيث حددت المهلة بشهر واحد للقيام بذلك[3].

وبعد حدوث إتفاق بين الأطراف المتنازعة يتم ترسيم حدود الملكيات الفردية حيث تكون مصاريف هذه الأخيرة تدفع من قبل الأطراف المعنية، فعند هذا الحد ينتهي أعمال اللّجنة بالنسبة لهذه العلمية وبعدها يتم إعداد تقرير من قبل الجماعات المعنية مرفوق بمخطط تفصيلي وبقية القرارات الأخرى و يرسل إلى الجنرال أو عامل العمالة والذي بدوره يحول إلى حاكم العام[4].

---

[1]: صالح حيمر، قانون سيناتوس كونسيلت1863حول الملكية العقارية، المرجع السابق، ص10.

[2]:بن داهة عدة، جزء1، المرجع السابق، ص 375.

[3]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 124.

[4]: صالح حيمر، قانون سيناتونس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية، المرجع السابق، ص11.

والذي بدوره يتحقق من تنظيم العمليات ومع ذلك لا يكون تأسيس الملكية الفردية نهائيا[1].

وفي الأخير يتم إصدار مرسوم إمبراطور يتضمن بدوره المصادقة على تأسيس الملكية الفردية بناءا على إقتراح الحاكم العام وكذا تقرير وزير الحربية، وبعد هذا الإجراء (تأسيس الملكية الفردية) تقوم مصلحة الضرائب بدورها إصدار الدفتر العقاري الذي يتضمن رقم الملكية وموضعها وتسميتها وبناء على هذا يتم توزيع عقود الملكية للأفراد المعنيين[2]

[1]: ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص152.

[2]:صالح حيمر، المرجع السابق، ص11.

المبحث الثالث: أهدافه.

لقد قيل الكثير بشأن قانون سيناتوس كونسيلت، حيث أن أحد الكتاب الفرنسيين قد وضعه بالصّرح العظيم والمنظم والمميز في التشريعات العقارية الإدارية التي سنتها فرنسا في الجزائر غير أن الدارس المتمعن للرسائل والأدبيات السياسية المتعلقة بهذا القانون سيكشف بأنه ينطوي على جملة من الأهداف المعلنة والخفية[1].

- **الأهداف المعلنة:**

كانت له الغاية الأولى تتمثل في طمأنة الجزائريين الذين شعروا بالخطر يهددهم من جراء عمليات إغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في مساحات معينة، ولابد من الإشارة هنا إلى النقطة الهامة التي وردت في رسالة الإمبراطور الموجهة إلى الماريشال بيلسي**pelissier** في تاريخ 06 فيفري 1863والتي تضمنت العبارات التالية:"**يبدو لي ضروريا من أجل راحة وإزدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي ممتلكها**".

ودعما لتصريح الإمبراطور جاءت المادة الأولى من القرار المشيخي 1863 لتنص على أن الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر والتي ظلوا يتمتعون بها بشكل دائم وتقليدي مهما كانت الصفة وتعتبر الملكية مثبة قانونيا[2].

جلب مزايا الحضارة للجزائرين من خلال إنشاء الملكية الفردية، إسترجاع القيمة الحقيقة للأراضي الجزائرية سواء في الإستقلال الزراعي أو في المعاملات العقارية[3]

[1]:صالح حيمر، السياسة العقارية في الجزائر، المرجع السابق، ص118.

[2]:عدة بن داهة، المرجع السابق، ص367

[3]: صالح حيمر، قانون سيناتوس كونسيلت ، المرجع السابق، ص06.

الإهتمام بتنظيم الحياة الزراعية وبكل مايرتبط بها، وتوسيع التراب المدني وإقامة الضريبة العقارية لدعم الخزينة، وتحويل سكان الأعراش إلى ملاك للأراضي والإنتفاع منها[1].

التعرف على ملكية الأهالي وإنشاء الملكية الفردية كلما كان ذلك ممكنا، وضع حدّ لحالة الغموض التي ظلت تكتنف الملكية العقارية في الجزائر وجلب مزايا الحضارة للجزائرين من خلال إنشاء ملكية الفردية، وإسترجاع القيمة الحقيقية للأرض الجزائرية سواء في الإستغلال الزراعي أو في المعاملات العقارية[2].

الإعتراف بحق الملكية للجزائرين، و إمكانية إحداث ملكية فردية للعرب تدريجيا . أي الجزائرين . كانت موضوع المادة 02 من القرار المشيخي الذي كانت قواعده في هذه النقطة المضبوطة بحذر[3].

- **الأهداف الخفية:**

تمثلت أهداف الباطنية لهذا القانون في مايلي:

تحطيم النسيج الإجتماعي للمجتمع الجزائري القائم النظام القلبي خاصة بعد الدور الذي لعبته القبيلة في المقاومة الشعبية وذلك عن طريق الدعم الإستيطان الأوروبي في الجزائر[4].

وفي هذا الصدد يعترف بيرك **berque** بالنوايا الدسيسة لمرسوم 1863، فيرى بأن المرسوم المشيخي يعمل على تهديم التنظيم العتيق للقبيلة لأن هذه الأخيرة قوانينها وتاريخها وعاداتها وتقاليدها، فيؤدي ذلك إلى تقلص مساحات المراعي ثم تعزل عن بعضها البعض

[1]:نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص04.

[2]:صالح حيمر، قانون سيناتونس كونسيلت، المرجع السابق، ص06.

[3]:عدة بن داهة، المرجع السابق، ص368.

[4]: يحياوي فريال، مجاود محمد، تداعيات قانون سيناتونس كونسيلت العقاري 22أفريل 1863 على منطقة الجلفة، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد13، العدد02، ديسمبر2021ن ص142.

لتنتهي الحياة تدريجيا بداخل القبيلة، ثم ينتهي الحال إلى خلق فراغ قيادي الذي لايملاءه سوى الوجود الإستعماري وذلك بإضعاف زعماء القبائل والأعراش وكذا الأعيان [1].

ويذكر الكاتب **عدي الهواري** في كتابه أن الهدف من هذا القانون كان في تحديد الأراضي وتقسيمها إلى مجموعة من الدواوير لتحقيق الغرض الأساسي من قرار مجلس الأعيان: الملكية الفردية كان هذا الأخير في الحقيقة يكمن في إحلال الملكية الفردية مكان الجماعية وهذا لم يكن ممكناً بدون البدء بتحديد الأراضي وتفتيت القبائل، ولم يخف ذلك مقرر نص القانون إلى مجلس الأعيان:إن الغرض الأساسي لقرار مجلس الأعيان هو تكوين الملكية فردية . وبذا يتناقض التوازن الإجتماعي مع الملكية الفردية وبهذا فإنه سيشهد قطيعة نهائية[2].

وفي الواقع كان الهدف من هذا القانون المشيخي رسم أو تخطيط القبائل والدواوير، كما أشارت أيضا ألان سانت ماري **Alain saint marie** إلى المسألة مفادها أن الدوار المنشأ بناء على قرار المشيخي تم تصميمه على نقطة الإنطلاق للبلدية المستقبلية وبهذا يبدو أن القرار المشيخي قد أراد تحديد الملكية الجماعية للقبائل تمهيدا لتفتيتها في مرحلة متقدمة[3].

وأسست فضلا عن ذلك الدوار الذي يعتبر المفتاح التنظيم الجديد الإداري والعقاري والإجتماعي ويتشكل الدوار من مجموع غير متجانس من بقايا القبائل المتفرقة، بهذا يكون مجلس الأعيان قد إستهدف أساسا تفكيك القبيلة وإنشاء جماعة محلية جديدة وهي الدوار أو البلدة، يعتبر هذا الكيان مجرد التعسفي[4].

---

[1]: نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص04.

[2]:عدي الهواري، المرجع السابق، ص65.

[3]:عثمان زاقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1914 دراسة أساليب السياسة الإدارية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراء ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والأثار، 2014–2015، ص211.

[4]عدي الهواري، المرجع السابق، ص 66.

كما أن المادة 06 من القرار المشيخي قد رفعت الحضر الذي كان مضروبا على الصفقات العقارية بين الجزائرين والأروبين الأمر الذي سمح للكولون بشراءالأراضي الزراعية تقع قرب وسط التراب قبائل، إلا ان هذه المادة تنص على على أن الملكية الفردية التي يقرر صاحبها وضعها تحت تصرف أعضاء الدوار لايمكنها أن تلحق به إلا بمقتضى عقد فردي مسجل[1].

وإلى جانب ذللك هدف هذا القرار إلى تكريس الوجود الفرنسي لمنح الأراضي واسعة للكثير من الأجانب يستثمرونها لأغراض متعددة حسب طبيعة ونوعية الأراضي، وحيلولة في إبتزاز وإغتصاب الأرض وتحويلها إلى غير أهلها[2] .

تحقيق مكاسب إقتصادية من خلال إجاد موارد مالية جديدة جراء إخضاع الجزائرية للنظام الضريبي الفرنسي فضلا عن الرسوم المترتبة عن المعاملات العقارية كما أن القانون سيناتوس كونسيلت قد وضع حدا لسياسة توزيع الأراضي مجانا على المسنوطنين وهذا من من شأنه أن يخفف الأعباء على الخزينة الفرنسية[3].

تحطيم نفوذالقيادات المحلية السابقة: ويمكن الإستدلال على ذللك بمجاء في رسالة راندون وزير الشؤون الدنية إلى الحاكم العام ماكهونبتاريخ 21 مارس 1866 :"**يجب تكثيف الجهود لإتباع السياسة متحفظة وحكيمة هدفها إبطال النفوذ الذي تتمتع به العائلات الجزائرية منذ أجيال عديدة** "[4]

[1]: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص370.

[2]: نور الدين إيلال، المرجع السابق، ص04.

[3]:صالح حيمر، قانون سيناتونس كونسيلت حول الملكية العقارية في الجزائر، المرجع السابق، ص04.

[4]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1930/1830، مرجع السابق، ص120.

وما يعزز هذه الفكرة هو قول السيناتور باور**Barot**، وهوأحد أكبر الملاك المعمارين في الجزائر حينما صرح بأنه صوت لصالح قانون سيناتوس كونسيلت، لأنه كان يرى بأنه سيؤدي إلى سقوط الإقطاعية العربية[1].

وفي نفس السياق كان هذا القانون الإمبراطوري الرامي لهدم قواعد النظام القبلي تقليدي وأنه كذللك حرس على عدم إطلاق أسماء القبائل والعشائر على الدواوير المنشاة حديثا وتفضيل تسميات الجغرافية، وفي هذا السياق تم تغير أسماء القرى أولاد يحي بن زكري أو أولاد يوسف وصارت تسمى دوار لقصور، نسبة إلى موقع الجغرافي وهو نسبة إلى جداول الماء في المنطقة[2].

[1]:صالح حيمر ، المرجع السابق، ص120.

[2]عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الإستعمارية الفرنسية التطورات السياسية الإقتصادية والإجتماعية 1939/1837، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2009، ص289.

المبحث الرابع: أثار المترتبة على المجتمع.

أولا: تفكيك القبيلة وتحطيم بنية المجتمع الجزائري.

لقد كان هدف الإدارة الفرنسية منذ البداية هو تفكيك القبيلة والقضاء على التنظيم الإجتماعية التقليدي في الجزائر، وتبين هذا منذ صدور القرار المشيخي 22أفريل 1863 المعروف تاريخيا بإسم سيناتونس كونسيلت، فكان لهذا الأخير أثر سلبي على المجتمع الجزائري فلهذا سعى بشتى الطرق إلى تفكيك أواصر القبيلة وأن الإدارة الفرنسية كانت تؤكد على أن إستمرار المقاومة الجزائرية إلا ماهو ناتج عن القبيلة في الجزائر، لذا كان لابد من تفكيك هذه القبائل وتحطيمها نهائيا حتى توضع للمقاومة أوزارها ونهايتها[1].

وكان ذلك يتم عن طريق تحطيم النسيج الإجتماعي عن طريق إخيار القبائل الكبرى ذات المساحة الواسعة وكثافة السكانية العالية، وهذا بغرض تفتيت هذه القبائل وإضعافها إقتصاديا وهذا مايؤثر على الوضع الإجتماعي للقبيلة أو للمجتمع وبالتالي كسر شوكتها مما سهل عملية مراقبتها وإخضاعها[2]، وكذلك كان الهدف الأخر من هذا القانون هو سلب الأراضي الجزائرين وتمليكها للمستوطنين الأوروبين الذين حصلو على مزيد من الأراضي الخصبة والأراض العرش وهذا مأدى إلى تفكيك أواصر هذه القبيلة وتجويلها لدى إلى دواوير[3] .

وهذا مأدى إلى دعم الإستيطان الأوروبي الذي شكل عنصر دخيل على المجتمع الجزائري وبهذا تغيرت البنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري وكان هذا دعم الإستيطانييتم عن طريق إختيار القبائل المحاذية للمراكز الإستيطانية أو الغابات أو السكة الحديدية من توسيع

[1]: فؤاد عزوز، إنعكاسات العقارية الفرنسية على المجتمع، مجلة الموافق للبحوث و الدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد16، العدد3، سبيتمبر2020، ص148.

[2]: صالح حيمر، السياسة العقارية في الجزائر، المرجع السابق، ص126.

[3]:فؤاد عزوز، المرجع السابق، 148.

هذه المراكز الإستيطانية من جهة تسهيل إستغلال ثروة الغابية من جهة وهذا يسهل عملية سلب الأراضي وهذا ما يؤدي إفقار القبائل[1].ونجد عملية تفتيت القبائل وتحويلها ماهي إلا خطوة هامة نحو تفكيك المجتمع الجزائري برمته، لذلك نجد بأن الإدارة الإستعمارية قد أنجزت هذه العملية وفق مايخدم ماصالح العليا للإستعمار الفرنسي في الجزائر، فأحيانا نجدها تقوم بتقسيم القبيلة الواحدة إلى مجموهة من الدواوير، وأحيانا تقوم بجمع أقسام من القبائل مختلفة ودمجها في دوار واحد، وبينما تعمل السلطات وفق هذا القانون إلى دمج هذه القبائل إلى المراكز الإستيطانية مباشرة دون تقسيمها إلى دواوير وبهذا الشكل تم تحطيم القبيلة كوحدة أساسية ,إجتماعية متماسكة[2].

فتنفيذا للقرار المشيخي قد أنشئت 656 دوارا في مقاطعات الجزائرية الثالثة وذللك حسب تفكيك القبائل من أجل القضاء على الحواجز في نقل الملكية ويزيد من عملية السيطرة على الأراض ومراقبة السكان[3].

ومما أدى بالإدارة الإستعمارية إلى تعين الحدود لمساحة قطرها 6883811 هكتار، تتضمن 272 قبيلة كان عدد سكانها أكثر من مليون أهلي وهو مايمثل حوالي خمس مجموع سكان موزعة على 656 دوار رتبت 2840591 هكتار كأراضي ملك، 1523013هكتار أراضي عرش، 1336492هكتار أراضي البلدية، 180643هكتار كملك عمومي،1003072 هكتار كأملاك الدولة[4].

[1]: رواحنة عبد الكريم، بوقريوة لمياء، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830.1930، وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد05، العدد01، جامعة باتنة، جويلية2021، ص198

[2]: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر ن المرجع السابق، ص277

[3]:فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص149.

[4]: رواحنة عبد الكريم، بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص126.

وقد تضمن هذا تحديد إلى تفتيك 32 قبيلة على مستوى القطر الجزائري، منها 10قبائل في مقاطعة الجزائر، 11 قبيلة في مقاطعة وهران، 11 مقاطعة في قسنطينة، وهذا من مجموع 1200 قبيلة جزائرية معنية بالعميلة[1].

وكذلك نجد من أبرز الأراضي التي طبق عليها هذا القانون والتي تعرضت إلى تفتيت وتفكيك أواصر مجتمعها نجد منطقة سيدي بلعباس التي تعرضت أراضيها من أمثال أراضي أولاد سليمان وأولاد إبراهيم وحميان والحساسنة ونذكر هنا أن الأراضي القريبة من تجمعات الإستطانية أو القريبة من الغابات كانت تمنح لها الأفضلية في عملية التفكيك و تفتيت وهذا بهدف إضعاف سكان تلك المناطق وبتالي يصبحون مسالمين ولا يشكلون أي خطر على المعمرين[2].

وكذلك نجد منطقة جبل أحمر خدو* بالأوراس طبق عليها قانون سيناتونس كونسيلت1863 بهدف تشريد المجتمع وأهالي وتفتيت النظام القبلي في المنطقة وضرب الوحدة القبلية والقضاء على المقاومات الشعبية بالأوراس[3].

ونلاحظ أن فرنسا إتبعت سياسة جديدة في هذا القانون وهي تأسيس ملكية فردية وهي من أحد أهم أهداف هذا القانون وهذا من أجل سيطرة على الأراضي التي أصبحت تحت قوانين فرنسية سهلة للمصادرة والبيع وقسمت الأراضي على عدة أصناف، منها الملكية

[1]: حيمر صالح، السياسة العقارية في الجزائر، المرجع السابق، ص126.

[2]إبراهيم لونيسي، الإستعمار الإستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، منطقة سيدي بلعباس، مجلة عصور، عدد6/7، جوان ديسمير 2005، ص69.

*: تقع منطقة جبل أحمر خدو في الجنوب شرق الأوراس تبعد على مسافة 70 كلم تبدأ من رأس الزواق شمالا إلى منطقة سريانة قرب سيددي عقبة جنوبا وهي حدود طبيعية بين الزاب الشرقي مع خنشلة وباتنة ويعود اصل سكان أحمر خدو إلى عدة قبائل أمازيغية وقبائل عربية سكنت المنطقة منذ مئات السنين . ينظر: جمعة زروال، المجتمع منطقة غسيرة أحمر خدو، ص690.

[3]: جمعة زروال، المجتمع في منطقة غسيرة واحمر خدو من خلال قانون سيناتونس كونسيلت 1863، مجلة الإحياء، المجلد19، العدد22، سبتمبر2019، ص695.

الخاصة العائلية التي تعرضت للتشتيت وكان الهدف أساس هو تفكيك القبيلة إلى دواوير وقطع القرية من قبيلة وتضم إلى دوار جديد وبالتالي ظهور التنظيم الإداري جديد والبلدي للجزائر وهذا من أجل إضعاف نفوذ الزعماء[1].

وكذلك كان الحال لقبيلة أولاد السلطان في باتنة التي فتتها السلطات الفرنسية إلى دواوير وألحقتها بثلاثة بلديات مختلطة كانت قد أنشأتها في المنطقة وهي بريكة المختلطة وبلدية عين توتة المختلطة، وبلدية بلزمة من أجل تفكيك روابط التضامن بين أفراد هذه القبيلة[2].

ولم يكتفي هذا القانون بتفتيت أواصر القبيلة فقط بل عمل أيضا على تغيير البنية الاجتماعية للقبيلة والمجتمع مثل ما حدث في المجتمع الريفي الجبلي بأحمر خدو بدخول قبائل أخرى تمازجت مع بعضها وحوصرت جغرافيا في المناطق معينة مثل قرية مشونش وقرية غوفي التي أصبحت منطقة مختلطة من عدة قبائل و أعراش، إضافة إلى تغيير أسماء المناطق والقرى من أسماء محلية أمازيغية شاوية إلى أسماء فرنسية أو عربية جديدة مثل تحويل إسم هيمسونين إلى مشونش إسم قرية فلوس إلى غوفي إسم تابرمست إلى سيدي مصمودي مما ساهم في القضاء على أواصر القبيلة والبنية الإجتماعية للمجتمع الجزائري[3].

ولقد أسفر عن تطبيق قانون الأراضي على المجتمع أثر كبير تتمثل في تفتيت قبيلة وفصل الفرد عن نظامه التقليدي و الإدارة الاستعمارية[4]، ففي تلك الآونة قامت الإدارة الفرنسية بعدة تعديلات وتدعيم الركائز الجديدة التي طبق عليها هذا القانون ورغم استفتاء

---

[1]:حسين الحاج مزهود، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1870/1850، جانفي 2020، ص231.

[2]:ليلى تيه، دور الظاهرة الاستيطانية في تغيير التركيبة الاجتماعية لسكان الأوراس_باتنة نموذجا، مجلة عصور، مجلد9، العدد2، 2019، ص140.

[3]: جمعة زوال، المرجع السابق، ص 699.

[4]: يزير عيسى، السياسة العقارية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1914.1830، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المعاصر، قسم تاريخ، كلية الإنسانية والاجتماعية، ص65.64.

وشروط البلدية إلا أن الدواوير ألحقت إداريا بالبلديات المختلطة لأن الأهالي حسب المنطلق المحتل لم يرتقوا بعد إلى المستوى المطلوب والذي يمكنهم من تسيير بلدياتهم الوهمية وعليه جاء ربط الدواوير إلى مستوى البلديات الأهالي[1].

وهذا ما نجده طبق على قبيلة مرداس التي إستحوذ المستعمر على أراضيها الخصبة وقاموا بتقسيمها إلى دواوير وتفكيكها والتأتي المرحلة النهائية وهي بإستحداث نظام البلديات أي من دوار إلى البلدية وبهذا ألحق دوار مرداس رفقة دواوير أخرمن قبائل أخرى كدوار بني عمار بالبلدية المختلطة[2].

[1]: خدبجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر1830-1871، منشورات حلب، الجزائر، 2007، ص312.

[2]: عبد الغافورنصر الدين، فارس كعوان، القبائل الجزائرية وعلاقتها بالسلطة في القرن 19 من خلال سجلات قانون سيناتونس كونسيلت، قبيلة مرداس نموذجا، مجلة الموافق للبحوث ودراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد17، عدد1، جويلية2020، ص221.

ثانيا: انتشار الفقر والأمراض والأوبئة.

بمجرد استيلاء الإدارة الاستعمارية على أراضي الجزائريين فقد تأثر الفلاحون بشكل مباشر نتيجة استيلاء السلطات الفرنسية على أراضيهم وتوزيعها على المعمرين وذلك لحجج وهمية أمام هذه الأوضاع المزرية، مما اضطر العديد منهم إلى بيع خيولهم بأبخس الأثمان وحلي نسائهم للحصول على الحبوب والبذور بعد أن استهلكوا كل مخزون مطامرهم و إستنفذوا ما عندهم من المواد الغذائية[1].

وكذلك جاءت الانعكاسات هذا القانون وخيمة إذ أصبحت العائلة الواحدة غير قادرة على تلبية حاجاتها ما يظطر بها إلى بيع أراضيها للمستعمرين وأصبح المالكون الأصليون يعملون خماسة عندهم أو عند القلائل من أغنياء الجزائر بعد أصبحت العائلات غير قادرة على دفع نفس الضرائب التي كان يدفعها العرش، فأصبحت العائلات فقيرة[2].

وغيرت الملكية الفردية التي طبقها هذا المرسوم من وحدة القبيلة، وكسرت بذلك عادات وتقاليد تشكلت عبر قرون، فبعد أن كانوا ملاكا وفلاحين أصبحوا رعاة بين عشية وضحاها، وتحول البعض منهم إلى عمال يومين أو خماسة، وقد تجلى هذا الإفقار في اتساع نطاق "القوربي" (كوخ)[3]

[1]: ليلى تيه، المرجع السابق، ص160.

[2]: أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية جزء1، المرجع السابق، ص 38.

[3]: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص103.

بعد أن فقد الجزائريين أخصب أراضيهم الزراعية، علما أن الزراعة الأهلية كانت سنوات مطر تقضي حاجيات كل سكان وبالتالي انهار مستوى دخل العائلات الجزائرية إلى حد أقل مستويات دخل في العلم فلم يتجاوز أجر العامل اليومي أربعة فرنكات[1].

ولقد وصل الفقر إلى نسبة 90 بالمائة وفي هذا الأمر جاء القول أحد المؤرخين الفرنسيين:"**بأن الأهالي المردين من أملاكهم بدون تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول...**"

وتسبب هذا القرار في فقر وبؤس آلاف الجزائريين و أصبحوا دون عمل و انتشرت البطالة في وسط الفلاحين جراء زوال كيان القبيلة التي كانوا ينتمون إليها و أصبحوا معرضين للأمراض الوبائية والفقر المدقع[2].

وكذلك كانت الحالة المعيشية للسكان جد صعبة وأكثر تدهورا مما دفع بالجزائريين إلى أكل جذور الحشائش و أوراق الأشجار و حتى الكلاب ووصل الأمر من كثرة المعاناة إلى الاعتداء على المستوطنين ليسجنوا لعلهم يجدون لقمة عيش في السجون[3] .

وبهذه الحالة جراء انتزاع الأراضي وأستحواذ على أملاك القبيلة أصبح الجزائريين لأي أوضاع مزرية جدا للغاية مما أدى إلى انتشار الأمراض والمجاعة التي شهدتها أرض الجزائر في تلك الفترة و من بين الأمراض كثرة أمراض تفويس والكوليرا وأخذ الجزائريون يموتون بالجملة نتيجة الفقر و الأوبئة وقلة الغذاء[4]، إلى جانب هذه الأمراض كان كثرة القحط والجفاف وقلة المحاصيل نتيجة لقلة الأمطار وبذلك يبست الحشائش انتشرت المجاعة

[1]: بشير بلاح، المرجع السابق، ص85.

[2]: فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص151.

3: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 253.

وأصبح الناس يؤرخون لهذا العام 1867 بعام الشر وهذا كله بسبب سيطرة المستوطنين الأوربيين على الأراضي الخصبة للبلاد خيراتها[1].

ثالثا: الهجرة

لقد تعددت الأسباب السياسية للهجرة ولعل أهمها القوانين الاستثنائية والمحاكم الردعية التي عملت استبعاد شعبنا وحرمانه من أبسط الحقوق والحريات السياسية[2].

وكذلك سبب أخر يتمثل في سلب الأرض من أصحابها الشرعيين و يستولي عليها المعمرين وأصحاب الشركات الكبرى فالأرقام هذه تشير مثلا إلى ذلك، أوربيون في الجزائر يمتلكون الأراضي لا تحصى ولا تعد [3].

بالإضافة إلى عمليات الاستيطان التي لعبت دورا كبيرا في تهجير السكان وهذا راجع لعمليات الاضطهاد وعدم تعويض الأملاك المصادرة و أصبحوا الجزائريين يعملون في مزارع كانت من قبل ملكهم وذلك بأجور زهيدة لا تغني بضروريات الحياة وكذلك ثقل الضرائب وعراقيل الإدارة الاستعمارية ومنافسة الأوروبيين الذين يحضون بكل مساعدة من قبل الإدارة الاستعمارية وهذا راجع لسياسة التهميش والظلم والقمع[4]، بالإضافة إلى ممارسة الإبادة والتشريد والنفي كجزء من السياسة الفرنسية الرسمية فمنذ البداية تمت عملية نهب وحرق وتقتيل السكان العزل ، وانخفاض مستوياتهم المعشية إلى أدنى المستويات بسب تدمير أملاكهم ومواشيهم ومصادر أراضيهم[5].

---

[1]:رواحنة عبد الكريم، بوقريوة لمياء، المرجع السابق، ص202.

[2]: بشير بلاح، المرجع السابق، ص 319.

[3]:يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830–1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1945، 238.

[4]:عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا، المرجع السابق، ص195.

[5]: جمال فنان، المرجع السابق، 120

ومن خلال ما سبق نستنتج يمكننا القول أن قانون المشيخي لم يكن قانونا عقاريا إداريا ، ذلك أن الإمبراطور نابليون الثالث لم يقم بإصدار إلى بعد زيارته للجزائر والوقوف على حقيقة الأمر بنفسه هذا من جهة ومن جهة أخرى تمكن خطورته من خلال إجراءات تطبيقه على الجزائر والتي مرت بجملة من المراحل وذلك من خلال ما حمله مضمونه مما يبرهن على طموح السلطات الاستعمارية لمواصلة عملية الاحتلال وفرض السيطرة و الإستلاء على الأراضي الجزائريين وكما نجم عنه كسر الملكية الجماعية للأراضي واستحداث ما يسمى بالملكية الفردية التي فتحت المجال لتسهيل عملية نقل الأراضي وبيعها للمعمرين.

كما عمل هذا القرار على تفتيت البنية الاجتماعية والنمط الاجتماعي الذي كان سائدا مما ولذا ما يعرف بالدواويرو من خلال هذا الإجراء الأخير يمكننا القول أن سلطات الاستعمارية عملت على تفكيك البنية الاجتماعية لمجتمع الجزائري.

ولم يتوقف إجراءاته عند هذا الحد بل تعداها إلى أخطر من ذلك حيث نتجت عنه مجاعات أودت بحياة ألاف الجزائريين مما اضطر هؤلاء للهجرة بحثا عن لقمة العيش هذا راجع وفي المقابل عمل على تشجيع عملية الاستيطان مما نتج عنه هجرة المستوطنين إلى الجزائر وقيام القرى الاستيطانية مع الحصول المستوطنين على أجود الأراضي بأبخس الأثمان.

خاتمة

خاتمة:

بعد الإطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع التي أثرت بحثنا وبعد معالجتنا لهذا الموضوع من عدة جوانب خرجنا بمجموعة من النتائج يمكن عرضها كالأتي:

- سادت في المجتمع الجزائري عشية الاحتلال مجموعة من الظروف والمشاكل أولها التدهور الصحي.
- إن التنوع الحاصل في التركيبة المجتمع الجزائري كان له دور في التنوع الثقافي واللغوي.
- عملت فرنسا بمجرد وطئة أقدامها الجزائر على ضرب التعليم من خلال جملة من الإجراءات تمثلت في الهدم وتحويل المراكز التعلمية لثكنات عسكرية وإسطبلات.
- باعتبار المرأة تمثل ركيزة المجتمع عمل الاستعمار على استهدافها قصد خزف النسيج الاجتماعي.
- عرف التنظيم الإداري التي استحدثته فرنسا في الجزائر نوع من الإضطرابات والتغبير مما دل على عجزها على تنظيم هذا المجتمع.
- أصدرت السلطات الاستعمارية جملة من القوانين كان من شأنها العمل على تقييم الجزائر جغرافيا أهمها قانون 1845.
- من أجل خرق القضاء الإسلامي أستحدث جهز قضائي لما يخدم الاستعمار.
- مثلت المكاتب العربية همزة وصل بين الجنس الأوروبي والسكان الأصلين حيث عملت على تسير شؤون الأهالي، ولعبت دورا مهما في توطيد الإستعمار وتوسيع نطاقه
- هدفت المكاتب العربية إلى الجوسسة وجع الضرائب التي أثقلت كاهل السكان.

خاتمـة

- كان للمكاتب العربية دور مهم في استمالة أعيان الجزائر وسخرتهم لخدمت الاستعمار ، لكن بعد تحقيق غايتها على ضرب هؤلاء ببعضهم البعض والحد من نفوذهم.
- كان قانون "سيناتوس كونسيلت" من بين أخطر القوانين لما كان له من أثر بليغ نتج عنه تفكيك المجتمع واستحداث الدواوير من جهة ومن جهة أخرى قضى على الملكية الجماعية لتحل محلها الملكية الفردية.
- لعب قانون "سيناتوس كونسيلت" دور المشجع لعملية الاستيطان.

الملاحق

الملحق (01) : نقلا عن الأستاذ ياسر فركوس

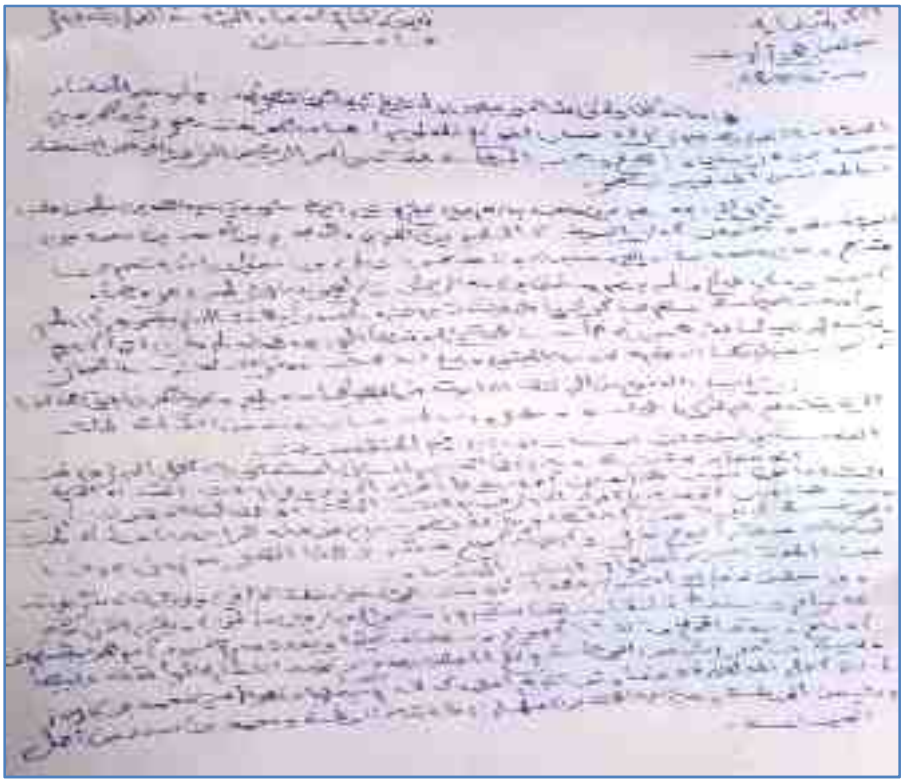

Source : Archive nationale de France , FRANOM39-GG22KK-050-0012

الملحق (02) : نص كامل لقانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

15 22 avril 1863.

—

NAPOLEON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut:

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit :

EXTRAIT DU REGISTRE-VERBAL DU SÉNAT.

SÉNATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

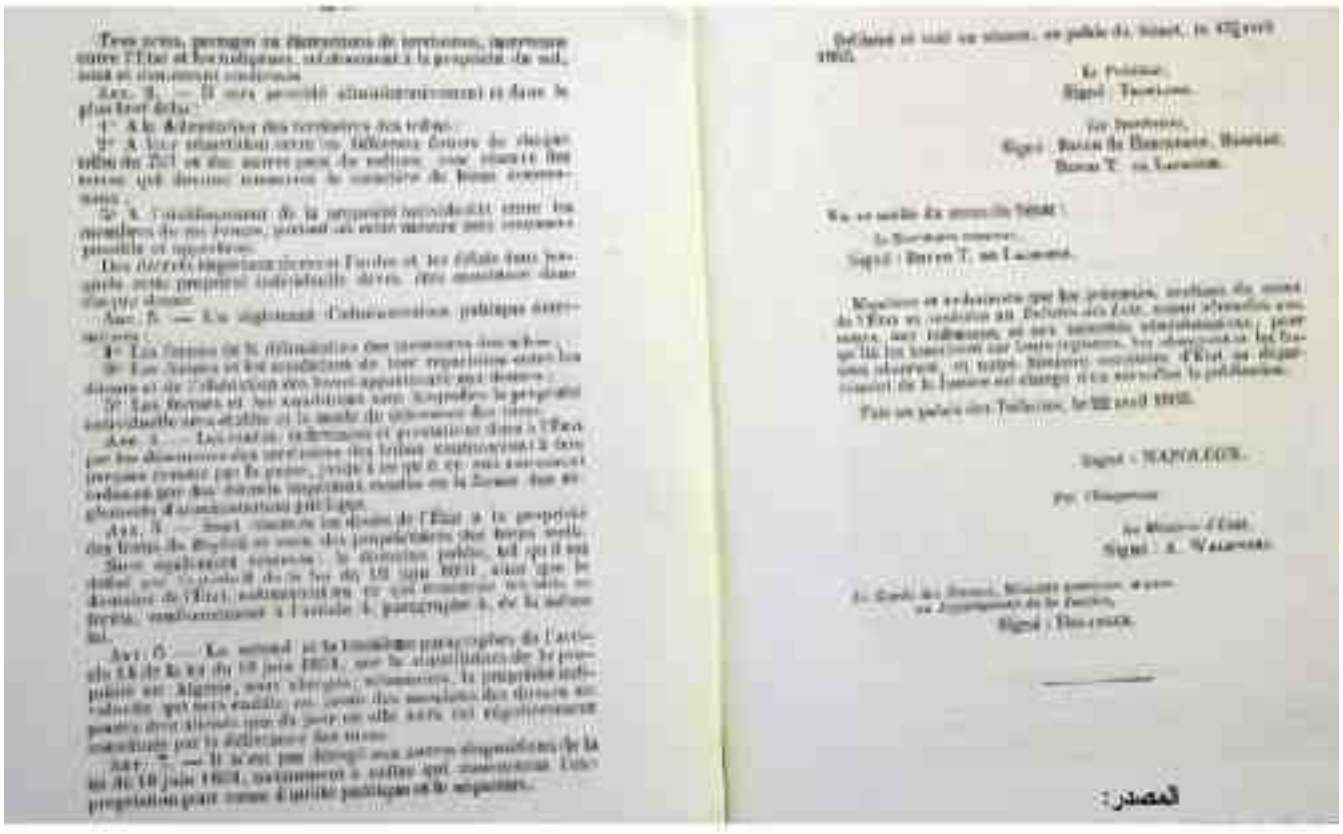

المصدر :

المصدر : نقلا عن الأستاذ صالح حيمر ، ص 316 – 317 .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أرشيف بالغة الفرنسية:

1 Archives Nationales de France. Franom39- GGA22KK 060-0006.

2 Archives Nationales de France. Franom39- GGA22KK-050-0012.

مصادر باللغة العربية:

1. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصبة، دون طبعة، الجزائر، 2007.

2. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ترجمة: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.

3.شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، جزء1، ترجمة أكلي الحاج مسعود، دارالرائد النشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

4. قداش محفوظ، جزائر الجزائرين، تاريخ الجزائر(1830–1945)، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات AAVEP، د ط، د م، د ت.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية.

1. أحمد الشريف الأطرش السنونسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، البصائرالجديد، 2012.

2. أحميدة عميراوي وأخرون،السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية1844–1916، دار الهدى الجزائر، 2009.

3. أحميدة عميراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث ، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

4. أشنهو عبد الحميد، دخول الأتراك العثمانين إلى الجزائر.

5. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر1830–1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر.

6. بن ترزي، التعليم في الجزائر خلال فترة الإحتلال.

7. بن خليفة عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، دار طليطلة، الجزائر، 2009.

8. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

9. بوضارسية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830–1930 وإنعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

10. بوطالب عبد القادر، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير، الجزائر، 2009.

11. بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

12. بوعزيز يحي، سياسة التسلط الإستعماري1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

13. جمال خرشي، الإستعمار وسياسة الإستعاب في الجزائر 1830–1962، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار قصبةلنشر، الجزائر،2009.

14. خديجة بقطاش، الحركة التبشرية الفرنسية في الجزائر1830–1971، منشورات حلب، الجزائر، 2007.

15. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر2009.

16. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي1500–1830، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

18. سعد الله أبوالقاسم، خلاصة تاريخ المقاومة والتحرير 1830–1962، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2007.

19. سعدالله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بداية الإحتلال، دار الرائد، الجزائر، 2009.

20. سعدالله أبوالقاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2009.

21. سعدالله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، الجزائر الشركة الأمة للطباعة والنشر، 1995.

22. سعيدوني نصر الدين، البوعبدلي المهدي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

23. الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي تاريخ الجزائر إلى ماقبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت.

24. عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي1514–1830، دار هومة، 2012.

25. عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الفترة الإستعمارية الفرنسية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009.

26. عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1962–1830، ج1، ط1، المؤلفات لنشر والتوزيع.

27. عدة بن داهة، الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر، 1830–1962، ج2، 2008.

28. العسلي بسام، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية، ط3، دار النقاش، بيروت، 1990.

29. العقاد صالح، المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلوالمصرية، 1993.

30. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة ماقبل التاريخ إلى غاية 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

31. فركوس صالح، تاريخ الجزائر ماقبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم، عنابة، 2005.

32. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(1830–1925)، مدرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

33. فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي لجزائر، البصائر الجديدة، الجزائر2007.

34. قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

35. لونيسي رابح ، بشير بلاح، وأخرون، تاريخ الجزائرالمعاصر 1830–1989، دار المعرفة، الجزائر.

36. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر دار المعارف، ط2، القاهرة، 1963.

37. المدني أحمد توفيق، هذه الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر.

38. مزهود الصادق، التاريخ القضائي في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير، ط2، دار البهاء الدين، قسنطينة، 212.

39. مسعودي أحمد، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792–1830 ، دار الخليفة العلمية، الجزائر، 2013.

40. مقلاتي عبدالله، المرجع في التاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2014.

41. موساوي القشاعي فلة، الواقع الصحي والسكاني في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي1518–1871، منشورات بن سنان، الجزائر، 2010.

42. مياسي إبراهيم، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934، دار هومة، الجزائر، 2009.

43. يحي بوعزيز، أعلام الفكر والثقافة في الجزائر، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.

قائمة المصادر والمراجع:

المقالات العلمية:

1. أحمد وادي، السياسة الإستعمارية الفرنسية، وإنعكساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسة، عدد2، أفريل 2018.

2. أسيا بلحسين رحوي، وضعية التعليم الجزائري غداة الإحتلال، مخبر تطوير الممارسات النفسيةوالتربيوية، 7ديسمبر 2011.

3. إيلال نور الدين، المرسوم المشيخيوالمواقف المختلفة منه، جامعة البليدة.

4. بشير سحولي، المكاتب العربية ومشروع فرض الإحتلال الفرنسي في الجزائر، 1488–1870، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس.

5. بن الشبخ حكيم، سياسة الإستيطان الأوروبي في الجزائر 1830–1962، عصور الجديدة، العدد15،14، أكتوبر 2014.

6. بوحوص شهيناز، دور الزعمات المحلية في تحقيق المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر، 1830–1871، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية2007، ديسمبر ،2021.

7. بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر، 1830–1892، مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، عدد4، جانفي،2009.

8. تيه ليلي، دور الظاهرة الإستطانية في تغيير التركية الإجتماعية لسكان الأوراس، باتنة نوذجا، مجلة عصور، مجلد9، العدد2، 2019.

9. حباش فاطمة، إسهامات المرأة الجزائرية في النضال الوطني إبان إحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة العرب، العدد1، يناير 2019.

10. حسين الحاج مزهودة، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852–1870، جانفي 2020.

11. حمدي أبو البكر الصديق، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1848، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

12. لحواس وناس، الأوضاع الإجتماعية الجزائرية 1830–1930. مجلة محكمة للدراسات التاريخية المجلة 1، العدد1، جانفي 2013.

13. حيمر صالح قانون، السيناتوس كونسيلت 1863حول ملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

14. رواحنة عبد الكريم، بوقريوة لمياء، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية 1830–1900وإنعكاساتها على المجتمع الجزائري، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، المجلد 05، العدد01، جامعة باتنة، جويلية 2021.

15. زايدي عزالدين، الجزائريون والأوضاع الصحية الجديدة خلال المرحلة الأولى من الإحتلال، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية الأولى من خلال، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، مجلد7، عدد1. جوان.

16. زروال جمعة، المجتمع في منطقة عشيرة وأحمر خدو من خلال قانون سيناتوس كونسيلت 1863، مجلة الإحياء، المجلد19، العدد22، سبتمبر 2019.

17. سعيدوني نصر الدين الأوضاع الإجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية، الجزائر، تونس، طرابلس الغرب من القرن العاشر إلى الرابع عشر هجري، حوليات الأدب والعلوم الإجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، الكويت، 2010.

18. سلاماني عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد الإستعمار مجلة البدر، العدد3، مارس2011.

19. سلاماني عبد القادر، سياسة الأرض المحروقةوأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر 1830–1847، مجلة دراسات ، الجلد7، العدد3، 28 أفريل 2018.

20. سيد علي، أحمد مسعود، دراسة نقدية لضباط المكاتب العربية بدائرة الجلفة خلال فترة الإحتلال الفرنسي، النقيب هارت مابيرأنموذجا، مجلة أنسة للبحوث والدراسات، عدد10، 6جويلية، 2014.

22. شهرة زاد زفراف، خيرة سياب، التشريعات العقارية الفرنسية أداة لسلب أملاك الجزائريين1830–1873، دراسة في المحتوى والنتائج، مجلة الإحياء، مجلد 20، عدد26. 26سيبتمبر 2020.

23. صحراوي عبد القادر، مقاومة المقراني والحداد من خلال كتابات لورين.

24. عبد الغافور نصر الدين ، فارس كعوان، القبائل الجزائرية وعلاقتها بالسلطة في القرن 19 من خلال سجلات السيناتوس كونسيلت ، قبيلة مرداس نموذجا، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 17، جويلية

25. عزوز فؤاد، إنعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 16، عدد03، سبتمبر2020.

26. غربي محمد، واقع المراة الجزائرية ودورها في الفترة الإستعمارية 1830–1962، مجلة جيل، العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد73.

27. فركوس صالح، الإدارة الإستعمارية والمجتمع الجزائري 1830–1844، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، عدد1، 2007.

28. لقشاعي فلة المساوي، الواقع الصحي والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الإحتلال الفرنسي1518–1871، منشورات بن سنان، الجزائر ، 2013.

29. لونيسي إبراهيم، الإستعمار الإستطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، منطقة سيدي بلعباس، مجلة عصتر، عدد 6–7، جوان ديسمبر 2005.

30. المشاوي مصطفي، حالة العربية أثناء فترة الإحتلال أو التعليم العربي في الجزائر في القرن 19 وأوائل القرن 20، مجلة اللغة العربية، العدد الممتاز.

31. لمشهداني مؤيد محمود، سلوان وأخرون، أوضاع الجزتئر خلال الحكم العثماني 1518–1830، مجلة الدراسات التاريخية الحضارية، مجلد 5، العدد16، نيسان 2013.

32. معيوش إبراهيم ، صفاحات منسية من معانات المرأة الجزائرية إبان الإحتلال الفرنسي دراسة سوسو ثقافية ، جامعة سطيف2.

33. مغدودي حسان، التنظيم الإداري في الجزائ مع بداية الإحتلال بين مزاعيم التغير وحكم المورث، المججلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد6، عدد1، 2021.

34. يحياوي فريال، تداعيات قانون سيناتوس كونسيلت العقاري، 22أفريل 1863، على منطقة جلفة، مجلة المقاربة، للدراسات التاريخية والإجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 13، العدد02، ديسمبر 2021.

الرسائل الجامعية:

1. بلقاسم ليلي، تطبيق التشريعات على قبائل غيليزان الضفة اليسرى لوادي الشلف وسهل مينا فيما بين 1863–1900، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2017–2018.

2. بن شونش محمد، التعليم في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1870، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2007–2008.

3. بوحوض شهيناز، الدور السياسي والإجتماعي والثقافي للقيادات العربية في الجزائر خلال القرن 19، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2019–2002.

4. حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم 1832–1847 أنموذجا ، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران.

5. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2013–2014.

6. رحموني عبد الجليل، إهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520–1830، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2014–2015.

7. زاقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1914 دراسة أساليب السياسة الإدارية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراء ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والأثار، 2014–2015.

8. علامة صليحة، الأحوال الصحية بالجزائر خلال الإحتلال الفرنسي 1830–1962 عمالة الجزائر أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان 2018–2017.

9. مجاهد يمينة، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الإستعمار الفرنسي 1830–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء، جامعة وهران، أحمد بن بلة ، 2018/2017.

10. مرجاني عبد القادر، السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائري خلال القرن 19، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء ، جامعة جيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2019–2020.

11. يزيز عيسى، السياسة الفرنسية إتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830–2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2008–2009.

الملخص بالغة العربية.

أعطت الإدارة الاستعمارية أهمية كبرى للتنظيم الإداري في الجزائر. وعليه قامت بإصدار جملة من القوانين التي تجسدت من خلالها هذا المشروع. ولعل من أبرز هذه القوانين قانون 1845 والذي يقتضي بتقسيم الجزائر إلى 3مناطق عسكرية ومن أجل إنجاح هذه السياسة دعمتها بما يسمى بالمكاتب العربية والتي تم إنشاؤها سنة1833 ولم تنتهي هذه السياسة إلى هذا الحد بل عملت على تجريد الفلاحين من أراضيهم بتطبيق أخطر قانون والذي عرف بقانون "سيناتوس كونسيلت" ؛ 22 أفريل 1863 والذي عمل على تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع فاستحدثت ما يعرف بالدواوير وهذا ما زاد من التشجيع على الاستيطان.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الاستعمارية، المكاتب العربية، قانون "سيناتوس كونسيلت"، الاستيطان.

الملخص باللغة الإنجليزية:

Abstract :

The colonial administration gave great importance to the administrative organisation in Algeria.

Accordingly, it issued a number of laws that embodied this project. Perhaps the most prominent of these laws is the law of 1845, which requires dividing Algeria into 3 military regions. For the success of this policy It was supported by the so-called Arab offices, which were Its establishment in 1833, and this policy did not end to this extent, but rather worked to strip the faemers of their lands by applying the most dangerous law, which was known as the Senatis Consult law April 22 ,1863, which worked to dismantle the socail structure of the community and created what is known as douars, and this further encoraged settlement.

Keywords: *Colonial administration, Arab offices, Senatis Consult law, Settement .*